وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنــوان المذكرة:

الأقليات الدينية في الدولة العثمانية

المسيحيون في بلاد الشام -أنموذجا- 1840-1916م

إعداد الطالبة:

حنان زروق

إشراف الأستاذة:

وافية نفطي

السنة الجامعية: 2016 / 2017م

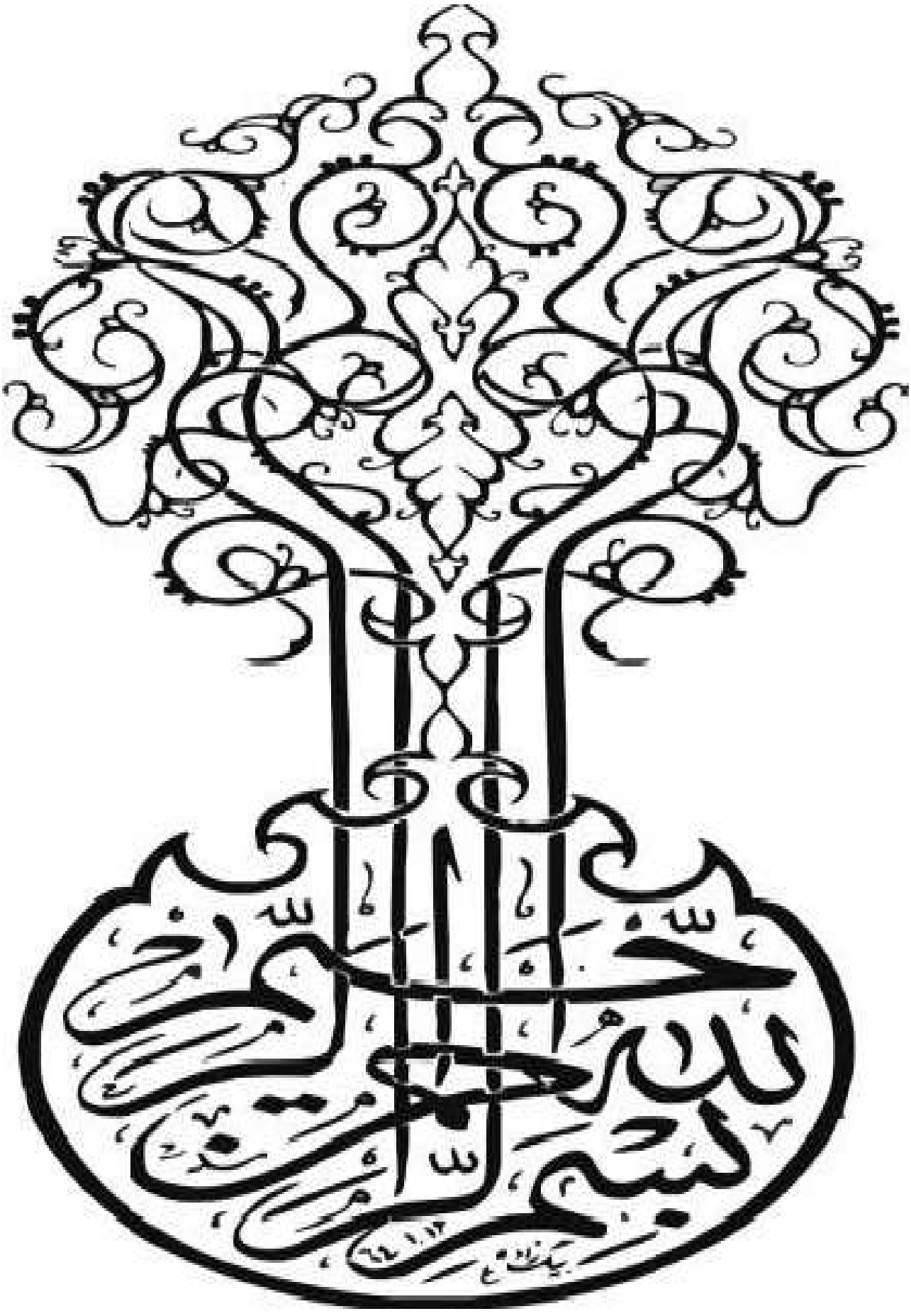
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي بجلال وجهه وعظيم سلطانه أنعم علينا بكرمه لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أما بعد.

في البداية أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرتني بالفضل واحتضنتني بالنصح وتفضلت علي بقبول الإشراف على رسالة الماستر الأستاذة الفاضلة " نفطي وافية" حفظها الله وجزاها كل الخير فقد كانت قبس الضياء في عتمة البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذتي " غرداين مغنية" على ما أسندته لي من نصائح وتوجيهات، ولا يفوتني أن اشكر أستاذي عز الدين بالطيب العقبي على ما منحه لي من ثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهدا، إلى الناصح الأمين الأستاذ حشاني سليمان على توجيهاته الصائبة لي. كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر لأستاذي بوراس عامر على دعمه لي .

كما أشكر أساتذة قسم التاريخ بجامعة بسكرة الذين سعوا ليلا ونهارا من أجل إيصالنا إلى طريق العلم والنور.

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

تر.....ترجمة

د، ت..... دون تاريخ

د، ب.....دون بلد

ص.....الصفحة

ج.....جزء

ط.....الطبعة

مج.....المجلد

p.....page

مقـــــــــــدمة

لم يكن التنوع العرقي والديني، غريبًا على الدولة الإسلامية فمنذ قيام دولة "الرسول صلى الله عليه وسلم" في المدينة المنورة كان يتواجد بها– إلى جانب الأنصار والمهاجرين– جماعات من اليهود والمسيحيين، ونتيجة لتعدد الأديان فيها، عامل " الرسول صلى الله عليه وسلم" الجماعات الغير الإسلامية، وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية التي تلزم أصحابها حكامًا كانوا أو محكومين، بحماية معتقدات وتقاليد أصحاب الديانات الأخرى ومعاملتهم كأشخاص لهم حقوق والتي لا يجوز المساس بها، لقوله تعالى: {ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ}[1].

لقد منح الإسلام لأهل الذمة كل هذه الحقوق في مقابل ذلك ألزمهم بدفع الجزية وطاعة الحكام، وذلك بعدم الخروج عن النظام العام للدولة، في زمن كان المبدأ السائد فيه هو إكراه الرعايا على اعتناق دين معين. ولم يقتصر هذا التسامح على عهد" الرسول صلى الله عليه وسلم" فقط، بل تعداه ليشمل جميع العهود الإسلامية اللاحقة (عهد الخلفاء الراشدين، الدولة الأموية والدولة العباسية).

وعندما قامت الدولة العثمانية وتولت مهمة نشر الإسلام بأوروبا فبدأت أولاً بشرقها ثم منطقة البلقان والتي تعد مركزًا للديانة المسيحية الأرثوذكسية، وتمخض عن هذا دخول العديد من المسيحيين تحت الحكم العثماني، هذا ما جعل السلطان العثماني (محمد الفاتح) يفكر في إيجاد نظام يحفظ به حقوق أهل الذمة، فأوجد نظام الملل العثماني، وبموجب هذا النظام أعطى أهل الذمة كيانا خاصا بهم، فقد منح لرئيسهم الروحاني جميع الصلاحيات الخاصة بهم، فهو

[1]– القرآن الكريم. **سورة البقرة**، الآية 285، رواية ورش.

المسئول عنهم أمام الدولة، وكل هذه الحريات جعلت الشعوب الغير الإسلامية تقبل بالحكم العثماني.

وبعد أن سيطرت الدولة العثمانية على أجزاء كبيرة من أوروبا، اتجهت بأنظارها إلى الدول الإسلامية، فقد اعتبرت أن من واجبها الدفاع عن راية الإسلام والمسلمين ضد الأخطار الأجنبية، وأنها أقدر من المماليك في ذلك، لذا هاجمتهم في معركة مرج دابق في 1516م. فسيطرت على حلب ثم اتجهت إلى حماه ثم حمص ودمشق بعدها ساروا جنوبا مرورًا بلبنان وفلسطين وصولًا إلى مصر.

و بهذا سيطرت على بلاد الشام والتي اتسمت بوجود حشد كبير من الطوائف المسيحية وهذا بحكم أنها مهد الديانات السماوية و مركز إمارة الحج و التجارة الدولية، إضافة إلى شاسعة مساحتها الترابية. وقد عاملت الدولة العثمانية تلك الطوائف كجزء من رعاياها الغير مسلمين أي وفق نظام الملل العثماني، الذي ما هو إلا استمرار تاريخي لنظام أهل الذمة. فقد منحتهم جل الصلاحيات مثلهم مثل المسيحيين في جل أقطار الدولة العثمانية، و سمحت لهم بحرية العبادة وإعادة ترميم كنائسهم، كذلك منحتم حرية التجارة في جل مناطق بلاد الشام وعاشوا في حرية تامة .

لكن مع حلول القرن التاسع عشر بدأت أحول المسيحيين في بلاد الشام تتغير وهذا نتيجة لعدة عوامل منها الداخلية والمرتبطة بوضع البلاد خاصة مع الحكم المصري لها وما تبعه من انعكاسات على أوضاع المسيحيين، فقد أدى الحكم المصري إلى تزايد عدد الإرساليات التبشيرية وكذلك منح الدول الأوروبية مزيداً من امتيازات، وبموجبها استغلت تلك الدول ضعف الدولة العثمانية وأصبحت تطالب بحماية أقلياتها فقد كانت مسألة حماية الأقليات من أهم القضايا التي ظهرت في القرن التاسع عشر، فقد وظفت الدول الأوروبية هذه المسألة لخدمة مصالحها الخاصة مستغلة في ذلك الرابطة الدينية التي تربطها بالطوائف المسيحية وضعف

الدولة العثمانية فأصبحت تروج للأفكار القومية، فقد كانت بلاد الشام إحدى ضحايا السياسة الأوروبية والتي هدفت من خلالها إلى استغلال خيرات بلاد الشام، وقد انعكست هذه السياسة بالسلب على علاقة المسيحيين بالدولة العثمانية: **ومنه جاء عنوان موضوع الدراسة التالي:** الأقليات الدينية في الدولة العثمانية المسيحيون في بلاد الشام " **أنموذجا** " (1840-1916م)

لقد كانت الأقلية المسيحية في بلاد الشام أداة في يد الدول الأوروبية، حيث حرضتها للوقوف ضد الدولة العثمانية، مستغلة في ذلك الأوضاع القاسية التي عاشت فيها تلك الأقلية في أوائل القرن التاسع عشر، وهذا نتيجة لضعف الدول العثمانية، فقد كانت بلاد الشام أحد ضحايا السياسة الأوروبية والتي هدفت من خلالها إلى استغلال خيرات بلاد الشام، وبناء على ذلك تم طرح الإشكالية التالية: كيف كانت أوضاع الأقليات الدينية في الدولة العثمانية؟ وإلى إي مدى ساهمت الأقلية المسيحية في تغير الأوضاع في بلاد الشام في الفترة الممتدة من 1840 إلى 1916م ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا جملة من التساؤلات الفرعية، إذ يمكن حصرها فيما يلي:

ما هي أهم الأقليات الدينية في الولايات العثمانية؟

ما هي أوضاع الطوائف المسيحية قبل التنظيمات العثمانية ؟

كيف تعاملت الدولة العثمانية مع الطوائف المسيحية بعد الحكم المصري لبلاد الشام ؟

ما هي انعكاسات السياسة العثمانية في بلاد الشام على الطوائف المسيحية؟

الدراسات السابقة

الدراسة الوحيدة المتحصل عليها من الدراسات السابقة في مجال دراستنا هي : المسيحيون وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840/1918م) وهي رسالة دكتوراه، لصاحبتها نصيرات محمود أحمد، فدوى، وتم الاستفادة من الدراسة في انعكاس التنظيمات على الناحية السياسية، إذ ركزت على أهم الوسائل المستخدمة في الترويج لفكرة القومية.

أسباب اختيار الموضوع: إن اختيارنا لهذا الموضوع ينبع من عدة اعتبارات منها:

الذاتية

– الميول العلمي لدراسة المواضيع الخاصة بالدولة العثمانية، والتسامح الديني الذي اشتهرت به.

– الرغبة الشخصية في معرفة الجذور التاريخية للصراعات الطائفية الحالية.

الموضوعية

– معرفة أسباب ظهور مسالة الأقليات الدينية في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بالذات.

– لم تعرف بلاد الشام منذ دخولها تحت لواء الدولة العثمانية أي صراعات مابين المسلمين والمسيحيين إلا في القرن التاسع عشر، فما أسباب ذلك؟

– التعرف على أسباب لجوء الدولة العثمانية إلى الإصلاح وتخليها على نظام الملل العثماني في القرن التاسع، و الذي كان ملازما لها منذ نشأتها.

– معرفة أسباب ظهور فكرة القومية العربية في بلاد الشام، وأهم الوسائل التي روجت لها. والتي توجت في الأخير بالانضمام إلى الثورة العربية ودور المسيحيين في كل منهما.

أهداف الدراسة

– التعرف على أسباب منح الدولة العثمانية مزيدا من الحرية لأقلياتها الدينية في القرن التاسع عشر.

– معرفة دور الدول الأوروبية في جل الصراعات الداخلية في بلاد الشام، وكذا دورها في ترويج لفكرة القومية.

– استخلاص أهداف الدول الأوروبية وراء استغلالها لمبدأ حماية أقلياتها المسيحية في بلاد الشام.

– وفي الأخير معرفة مصير المسيحيين في بلاد الشام، بعد استغلالهم من طرف الدول الأوروبية.

خطة الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل وثلاث فصول وخاتمة شملت أهم الاستنتاجات الخاصة بالموضوع.

كانت بداية الدراسة بمدخل خصص لتعريف بالأقليات الدينية في الدولة العثمانية وأهم مناطق تمركزها. وقسم هذا المدخل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الجذور التاريخية لمفهوم الأقليات حيث تطرقنا أولا إلى تعريف أهل الذمة ثم تعريف نظام الملل وأخيرا تعريف مصطلح الأقلية، أما المبحث الثاني فقد خصص لمعالجة مناطق تمركز تلك الأقليات الدينية في الدولة العثمانية. فتطرقنا إلى كل من الأناضول والروملي، شمال إفريقيا والمشرق العربي.

الفصل الأول تمحور حول دراسة أوضاع المسيحيين في بلاد الشام قبل 1840م، اندرج ضمنه ثلاثة مباحث. تضمن الأول مختلف الأوضاع في بلاد الشام أوائل القرن التاسع عشر.

أما المبحث الثاني فقد كان مخصصًا لدراسة أوضاع المسيحيين قبيل وأثناء الحكم المصري وموقف المسيحيين منه، والآثار المترتبة عنه، أما الثالث فقد خصص لدراسة علاقات الطوائف المسيحية على المستويين الداخلي والخارجي.

أما الفصل الثاني الذي تم فيه تسليط الضوء على السياسة العثمانية وموقف الأقلية المسيحية منها، فقد قسم إلى مبحثين تضمن الأول التنظيمات الخاصة بالدولة العثمانية، أما الثاني تضمن المراسيم الخاصة ببلاد الشام وموقف المسيحيين في كل منهما.

والفصل الأخير خصص لدراسة انعكاس السياسة العثمانية على مسيحي بلاد الشام وخصص لكل ناحية مبحث (الناحية الاجتماعية والثقافية –الناحية الاقتصادية – الناحية الإدارية والسياسية).

مناهج الدراسة

يتميز هذا الموضوع بتنوع عناصره، لذا تطلب استعمال عدة مناهج، وذلك لكونه يحمل أبعاد تاريخية، وتتحكم فيه عدة متغيرات، وعليه نرى من المناسب استعمال المناهج التالية: **المنهج التاريخي:** إن تسلسل الأحداث التي مرت بها الأقلية المسيحية في بلاد الشام عبر الزمن؛ جعلت من المنهج التاريخي ضروري في مثل هذه الدراسة أكثر من أي منهج آخر فهو لا يتوقف عن سرد الأحداث فقط. بل يتعدى ذلك إلى وضع تصور للعوامل والظروف التي أدت إلى بروز المسيحيين في القرن التاسع عشر وهذا باستعانة **بالمنهج التحليلي** من خلال عرض الأحداث ومحاولة إيجاد تفسير منطقي لها، لاستخلاص النتائج وإزالة الغموض عنها. **المنهج المقارن:** بحكم أن الموضوع يرتكز أساسا على طائفة تعيش ضمن مجتمع والذي يشتمل على أكثر من طرف، فكان لابد من استعمال المنهج المقارن، من خلال مقارنة تلك الطوائف مع بعضها البعض و استخلاص أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، أضف إلى ذلك

طبيعة الموضوع تتطلب المقارنة بين أوضاع الطوائف المسيحية قبل التنظيمات وبعدها واستخلاص أسباب تغير الأوضاع.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة والعامة بالإضافة إلى المقالات والرسائل والأطروحات الجامعية.

فمن بين المصادر: **كتاب بلاد الشام في القرن التاسع عشر**، لمؤلفه مشاقة ميخائيل. والذي تعرض إلى أوضاع المسيحيين في بلاد الشام في القرن التاسع عشر، وركز بالذات على أحداث 1860م وانعكاساتها على لبنان، ولكن نجد أن كاتبه تميز بالذاتية، من خلال تحيزه ومحاولته الدفاع عن الطائفة المسيحية حيث بالغ في وصف أوضاع المسيحيين المزرية، كذلك تحدث عن المعاملة السيئة التي تلقوها من قبل المسلمين والتي وصلت إلى حد القتل. أيضا مرجع: **موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية (1839-1916م)** لمؤلفه الجبوري نجم نايف عبد نايف؛ والذي تمت الاستفادة منه بشكل كبير لأنه عالج الموضوع بشكل مفصل ودقيق.

كما استعنا بكتاب: **التنصير الأمريكي في بلاد الشام 1858-1914م**، لمؤلفه عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، والذي ركز في كتابه هذا على التعريف بأهم الطوائف المسيحية في بلاد الشام وجذورها التاريخية في المنطقة وأوضاعها فيها.

وأخيرًا كتاب: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م**، لمؤلفه عوض محمد عبد العزيز، والذي أفادنا في التعرف على السياسة العثمانية في بلاد الشام ودور الدول الأوربية في المنطقة.

الصعوبات

تتمثل الصعوبات في قلة الدراسات التي تناولت الأقليات الدينية في الدولة العثمانية بشكل مفصل، وتحديد مناطق تمركزها، كذلك قلة المراجع التي تتحدث عن الأوضاع الاجتماعية لمسيحي بلاد الشام في القرن التاسع عشر، فجل المراجع ركزت على الدور السياسي لهم خاصة دورهم في ظهور فكرة القومية.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة أدوات منها الأعمدة البيانية والدوائر النسبية والمحنيات، وكذلك الخرائط والإحصائيات.

مدخل:

الأقليات الدينية في الدولة العثمانية

(تعريفها– تمركزها)

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمفهوم الأقليات

المبحث الثاني: تمركز الأقليات الدينية في الدولة العثمانية

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمفهوم الأقليات

المطلب الأول: تعريف أهل الذمة

أولا: الذمة لغة: هي العهد والكفالة، ورجل ذمي: معناه رجل له عهد، ويسمى أهل الذمة ذمة لدخولهم عهد المسلمين وأمانهم[1].

ثانيا: الذمة في الفقه الإسلامي: هي العهد الذي يعطى للقوم الذين لم يدخلوا في الإسلام عند فتح المسلمين لبلادهم فلا يسترقون، ويؤمنون على حياتهم وأموالهم وعباداتهم [2].

أما عن تعريف أهل الذمة فقد اختلف عند الفقهاء المسلمين، فقد عرفهم الحنابلة أنهم اليهود والنصارى دون غيرهم، ويتفق معهم الشافعية في هذا التعريف، وأما الحنفية فقد عرفوهم أنهم أصحاب الكتب السماوية المنزلة كالتوراة والإنجيل وصحف إبراهيم وزبور داود[3]، ومن هنا نستنتج أن أهل الذمة هم المعاهدون من النصارى واليهود ممن يقيمون ببلاد المسلمين و أطلق (الرسول صلى الله عليه وسلم) عليهم اسم أهل الذمة لتميزهم عن عبدة الأوثان لأن لهم كتب منزلة[4].

---

[1]- ابن منظور بن مكرم محمد، **لسان العرب**، (مادة ذمم) ج2، دار المعرفة: القاهرة، 2003 م، ص1517.

[2]- المضيان بن صالح ماجد، **أثر أهل الذمة في الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من 926-1343هـ/1520-1924** م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، اشراف الدميجي بن عمر عبد الله، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الجامعية 1990 م، ص 14.

[3]- **المرجع نفسه**، ص15.

[4]- علي ميلاد سلوى، **وثائق أهل الذمة في عصر العثماني وأهميتها**، دار الثقافة: الإسكندرية، (د، ت)، ص 7.

ثالثا: عقد الذمة: استعمل الرسول (صلى الله عليه وسلم) كلمة عقد الذمة في معظم رسائله الموجهة إلى أغلب أفراد العشائر فقد ذكر فيها أنه يعطيهم **« ذمة الله ورسوله »** وكان ذلك التصريح عبارة عن عهد وعقد[1].

وقد اختلف الفقهاء في إعطاء تعريف جامع لعقد الذمة فقد عرفه المالكيون، بأنه التزام لغير المسلمين في دار الإسلام بحمايتهم والردء عنهم بشرط دفع الجزية والاستسلام منهم. أما فقهاء المذهب الشافعي فعرفوه على بأنه قراءة أهل الكتاب على المقام في الإسلام بجزية يؤدونها(أي يدفعونها) على رقابهم في كل عام، كذلك عرفه فقهاء المذهب الحنفي أنهم أصحاب الأمان المؤبد، أما الحنابلة فقد عرفوه بأنه إقرار بعض الكفار عن كفرهم بشرط بذل الجزية والالتزام بأحكام الملة[2].

رابعا: أدلة مشروعية عقد الذمة

1- القرآن الكريم: في قوله تعالى: { قَـٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَـٰغِرُونَ }[3].

وكذلك قوله تعالى: {ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ

---

[1]- بن أحمد الطاهر، **حماية الأقليات في ظل النزعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي و القانون الدولي الإنساني** دراسة مقارنة، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار: الجزائر، (د،ت)، ص11.

[2]- **المرجع نفسه**، ص28.

[3]- القرآن الكريم. **سورة التوبة**، الآية 29، رواية ورش.

وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَسۡكَنَةُۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ }[1].

2- السنة: إن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعث خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى أكيدر دومة [2] فأتوه به وحقن له دمه وصالحه على الجزية[3].

خامسا: التعريف المعاصر لعقد الذمة: هو عقد يكتسب بموجبه غير المسلم من أهل الكتاب حق الإقامة في دار الإسلام وفي مقابل ذلك يدفع ضريبة تسمى الجزية، لقاء القيام ببعض الواجبات العقيدية أو العرفية[4].

المطلب الثاني: نظام الملل في الدولة العثمانية

كانت الدولة العثمانية[5] تشمل رقعة واسعة من العالم امتدت بين قارتي آسيا وإفريقيا وبعض أجزاء من أوروبا، حيث سمحت للديانات الأخرى (المسيحيين، اليهود) بالحفاظ بأحقيتهم

[1]- القرآن الكريم. **سورة آل عمران**، الآية 112، رواية ورش.

[2]- بن عبد الملك دومة الجندل، كان شجاعا مولعا بالصيد صالحه النبي" ص" سنة 9 هـ بعد أسره من طرف خالد بن الوليد. ينظر: بوحلوفة محمد أمين، **أهل الذمة في المغرب الأوسط خلال ثورات الونشريسي 914هـ /1508م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف بوركبة محمد، تخصص تاريخ وحضارة إسلامية، كلية العلوم الإنسانية وحضارة الإسلامية: جامعة وهران، السنة الجامعية 2014/2013 م، ص7.

[3]- **المرجع نفسه**، ص6.

[4]- بن أحمد الطاهر ،**المرجع السابق**، ص11، 12.

[5]- تنسب لمؤسسها عثمان بن أرطغرل، و الذي هاجر جده من خراسان إلى الأناضول عام 1224 م، وكان أبوه أرطغرل أميرا على الإمارة التي منحها له السلطان السلجوقي في جوار مدينة أنقرة، إلا أنه تابع للسلطان في أمور خارجية، إلى

الدينية فعاشوا جنبًا إلى جنب مع المسلمين وفق نظام الملة[1] والذي لم يمنع من اندماجهم في الحياة العامة، إذ تقلد أبناء الأقليات مناصب عليا في الدولة، كالوزراء والمستشارين وظهر منهم الأطباء والفلكيون والشعراء والأدباء[2]. بني هذا النظام على أسس إسلامية مستنبطة من المذهب الحنفي، ولم يبدأ التعامل مع اليهود والمسيحيين بشكل فعلي إلى بعد فتح القسطنطينية في 29 ماي 1453 م[3]. من قبل محمد الفاتح والذي أمر بمنع أي اعتداء يفسد الأمن ثم زار كنيسته آيا صوفيا وأمر أن يؤذن فيها. وأبقى على الحياة الدينية واليومية[4]، وعقب أول صلاة أقامها محمد في جامع آيا صوفيا أعطى الإشارة للبدء في إعمار المدينة[5] وجمع قساوسة دينهم لينتخبوا بطريرك لهم فاختاروا جورج سكولاريوس. فجعله السلطان رئيسا لطائفة المسيحيين، وأعطاه حرسا من عساكر الانكشارية، كما أعطى هذا الحق للمطارنة والقساوسة في الولايات التابعة لدولة العثمانية مقابل هذا المنح فرض عليهم الجزية، كان هذا التعامل نابعًا من نظام الملل العثماني الذي قسم السكان إلى مسلمين يدفعون الزكاة والخمس والعشر وغيرها، أما الرعايا غير المسلمين يقدمون الخراج أو الجزية ولم يكن هذا التقسيم

أن جاء عثمان و أعلن استقلاله عنه عام 1307م. ينظر: صابان، سهيل. **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض، ص115، 116.

[1]- مشتقة من اللغة العربية من لفظ السرياني « مالتا»، وقد استعملت كلمة ملة في القرآن الكريم بمعنى ديانة مثل « ملة إبراهيم»، أما الاستعمال التركي الحديث لكلمت « مليت» بمعنى الشعب أو الجماعة. ينظر: نصيرات محمود أحمد فدوى، **المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام و مصر (1840-1918 م)**، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2009 م، ص 43.

[2]- الصائغ بان، غانم. « سياسة بريطانيا اتجاه نصارى و اليهود في الدولة العثمانية»، **مجلة التربية والعلم**، مج19، العدد 5، كلية العلوم السياسية: جامعة الموصل،(د، ت)، ص201.

[3]- العزراوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط5، 2015، آفاق للنشر والتوزيع: القاهرة، ص109.

[4]- باربارو نيقولا، **الفتح الإسلامي للقسطنطينية – يوميات حصار عثماني**-، عين للنشر و التوزيع: (د،ب)،(د،ت)، ص 186.

[5]- علي عيسى أحمد عبد العزيز، **تاريخ العرب الحديث**، مكتبة سبتان المعرفة، (د، ب)، 2012 م، ص46.

على أساس الجنس أو العرق أو القومية بل على أساس المذهب الديني لأنهم كانوا أهل الكتاب(people of the book)[1]. ويطلق على كل مذهب اسم ملة، وكان لكل ملة رئيس ديني[2]. وقد تعاملت الدولة العثمانية مع مسألة الأقليات من خلال مؤسساتها وهي:

أولاً: مؤسسة الملة: وهي المؤسسة التي نظمت الملل غير المسلمة وفق انتمائهم ومنحتهم حق انتخاب رؤسائهم الدينيين وراعت خصوصيتهم في التعليم والقضاء والضرائب. وهذه المؤسسة أبقت على تكامل واستمرار الملل الغير مسلمة وازدهارها وهذا في إطار نظام يختلف عنها في العقيدة ويحمل العديد من المزايا وكلها تدخل ضمن الشرع الإسلامي[3].

ثانيا: مؤسسة الجيش: وتمثل ذلك بنظام الدوشرمة[4] أو الانكشارية[5]، وهؤلاء أصبحوا كالمسلمين من حيث حقهم في الانخراط بالجندية، وترتب عن هذا إعفائهم من الجزية. ولكن هناك عناصر مسيحية كانت موجودة بالجيش العثماني وظلت على ديانتها مثل الوينوك[6]. وكذلك التيمارات[7] هي جزء من الجيش العثماني، فقد ضمت الدولة العثمانية أثناء توسعها

---

[1]- Carey, Andrea .**Millet System of the Ottoman Empire**, http:// courses. Washing. edu, p01.

[2]- الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1980 م، ص67.

[3]- العزراوي قيس جواد، **المرجع السابق**، ص113، 114.

[4]- تعني الجمع القطف، وقد طبق هذا النظام على الشبان المسيحيين. ينظر: عامر محمود، « المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية»، **مجلة دراسات تاريخية**، العدادان 117، 118، أوت 2012 م: جامعة دمشق، ص373.

[5]- بمعنى القوات الجديدة، مصدرها الدرويش حاج بكتاش ولي وهو الشيخ الذي سماها بهذا الاسم، وتكونت هذه الفرقة من من أبناء رعايا الدولة والذين تجمعهم مابين السادسة والخامسة عشر من عمرهم من مختلف الولايات عثمانية في أوربا. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص41.

[6]- تعني العسكر الذي يتم تشكيله من النصارى ولاسيما البلغار ومهمتهم هي خدمة خيول الوزراء وأفراد الجيش، أثناء الغزوات. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص229.

[7]- وتعني منح أرض نظير خدمة حربية. ينظر: الجبوري نجم نايف عبد نايف، **موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات الإصلاحات في الدولة العثمانية (1839-1914م)**، دار الحامد: عمان،(د، ت) ، ص52.

في منطقة البلقان، أفراد من المسيحيون، وقد تحول أحفاد هؤلاء مع مرور الوقت إلى الإسلام. لذا كان السباهية[1] في القرن السادس عشر كلهم مسلمون[2].

ثالثا: مؤسسة الطوائف المهنية: هي إحدى إفرازات نظام الملة على المستوى الصناعي والحرفي، وهذه المؤسسة لها نظام كاد أن يكون مطلقا، من خلال تعيين شيوخ يشرفون عليها ومن أهم أعمالهم تحديد قواعد الممارسة المهنية وتحديد الأسعار والأرباح فهم يقومون بتسيير الأمور الخاصة بالمهنة، كذلك الإبلاغ عن الأمور التي تصدرها السلطة، كما كان لهذه الطوائف المهنية صندوق لخدمة وإعانة المحتاجين والفقراء، كما نجد للشيوخ دور هام في الحفاظ على الأمن من خلال مساعدة السلطة في ذلك، فقد لعبوا دور وسيط بين السلطة والملل ومن مهامهم أيضا، جمع الضرائب المفروضة على الطائفة. وما يميز هذه المؤسسة هو تفرد كل ذمة بمهنة معينة، فالأرمن يحتكرون الصياغة في جل الولايات، أما اليهود فيقومون بعمل خاص وهو السمسرة في المعادن الثمينة، لكن كل هذا لم يمنع من توحد المسلمين والمسيحيين في مهنة معينة كمهنة صنع الأحذية في إسطنبول و التي ترأسها مشايخ من المسلمين[3].

رابعا: مؤسسة العهود نامة: هي المؤسسة التي تنظم الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لإقامة غير المسلمين في الدولة العثمانية وذلك عن طريق العهود التي تبرم بين الدولة وهؤلاء المستأمنين ويدخل هؤلاء ضمن ما يسمى الجالية الأجنبية. ونجد

[1]- الخيالة والفرسان في الجيش العثماني. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص 132.

[2]- العزاوي قيس جواد، **المرجع السابق**، ص113، 114.

[3]- الصائغ بان غانم، **المرجع السابق**، ص117، 118.

أن المستأمن كذمي من ناحية الواجبات نحو الدولة العثمانية إلا أن الفرق بينهما أن المستأمن لا يدفع الجزية لأن إقامته ليست دائمة[1].

خامسا: مؤسسة الحريم: وتتمثل في زواج السلاطين من أميرات مسيحيات ولدن حرات ولم يقعن في حياتهن في الأسر، وبدأت هذه ظاهرة منذ بداية الدولة العثمانية على عهد عثمان الأول وقد لجأ إلى هذه السياسة لتصدي للأخطار التي كانت تواجهه من الدول المسيحية. فعلى سبيل المثال تزوج السلطان عثمان الأول[2] الذي تنسب إليه الدولة العثمانية من مسيحية من بوليفيا. وكذلك أخذ أبنه أورخان[3] امرأة يونانية مسيحية، وقد بقت على ديانتها، وقد تزوج ابن السلطان مراد الأول، الذي حذا حذو أبيه وجده، ابنة ملك بلغاريا سيشمان. وقد أبرم العثمانيون معهم اتفاق بعد حصارهم على دفع الجزية وأن يزوجه ابنته[4].

المطلب الثالث: تعريف الأقليات

لم يعرف الفكر الإسلامي مصطلح الأقلية بدلالة اللغوية والحضارية والتاريخية التي هو عليها الآن، كذلك نجد اختلاف تعريف في هذا المصطلح فلم يتفق علماء التاريخ والاجتماع والسياسة وغيرهم على إعطاء تعريف موحد لهذا المصطلح.

---

[1]- الجبوري نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص33.

[2]- وهو ابن السلطان أرطغرل، وتنسب إليه الدولة العثمانية، التي أسسها سنة 699هـ. ينظر: أصاف يوسف، **تاريخ سلاطين بني عثمان – من أول نشأتهم حتى ألان**-، تر عزب زينهم محمد، مكتبة مدبولي: القاهرة،(د،ت)، ص31.

[3]- هو ابن السلطان عثمان الغازي، ولد سنة 860 هـ، تولى العرش في 756 هـ، توفي في 761. ينظر: أصاف يوسف، **المصدر نفسه**، ص33، 34.

[4]- المضيان بن صالح ماجد، **المرجع السابق**، ص47.

أولا: الأقلية في اللغة: هي من فعل قل يقل، فهو قليل والقلة عكس الكثرة، وقوم قليلون أي قليلي العدد[1].

ثانيا: نشأة مفهوم الأقلية: منذ نشأة المجتمعات وهي تعيش تعيش في تجمع متآلفة، لغة ولونًا ودينًا. وظهرت أولى الوحدات المتعارف عليها وهي العشائر ثم القبائل حيث كانت تعيش في مناطق معينة، ومع تقدم المجتمع الدولي ظهر ما يعرف بالدولة[2]؛ وهذا في عصر التنوير الذي ظهر في أوربا وأخذت المجتمعات تتحرر من سلطة الكنيسة بعد ظهور مفهوم "**القومية** " والذي ماهو إلا نتاج تصور فكري للفلاسفة، وكان نتاج كل هذا ظهور العديد من الشعوب الغربية مثل: الشعب الفرنسي، الشعب الألماني وغيره. وكل شعب يدعي أن له مجموعة من المميزات التي تميزه عن غيره كالعرق واللغة والتاريخ المشترك. لكن كانت هناك مجموعات من الأفراد تخالفهم في العرق واللغة والذين سكنوا تلك المناطق لعدة أسباب أهمها العمل، فأطلقوا عليهم لفظ أقليات لغوية أو عرقية. وعليه فإن لفظ الأقلية هو ناتج تصور فكري وسياسي غربي أو بصيغة أخرى هو احد إفرازات الدولة القومية[3]. أما عن مبدأ حماية الأقليات فيعود إلى القرن السادس عشر عندما بدأت الدول الأوربية بفرض حمايتها على الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية حيث منح السلطان سليمان القانوني الدول الأوربية العديد من الامتيازات ومن هنا بدأت مشكلة حماية الأقليات والتي انطلقت بمعاهدة « كوجي

---

[1]- زردومي فلة، **فقه السياسة الشريعة للأقليات المسلمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف بوبشيش صالح، تخصص الفقه والأصول، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية: جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005- 2006 م، ص 24، 25.

[2]- عقعاق بدرية، **تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي و الوسائل الدولية لحمايتها**، دار الفكر والقانون: المنصورة، 2003 م، ص12.

[3]- بن علي ياسين. « دولة الخلافة و ما يسمى بالأقليات»، **مجلة الوعي**، عدد 326، مكتبة الالكترونية، www.ol- wauie.org، ص 15-17.

قينارجي»[1] عام(1774م) بين روسيا والدولة العثمانية والتي بموجبها منحت الحق للروس ببناء كنيسة أرثوذكسية في حي « **باب أوغلو**» وتتضمن كذلك حمايتها وحق تعيين نواب وممثلين فيها[2]. وتوسعت الامتيازات في القرن التاسع عشر في معاهدتي باريس[3] وبرلين (1878/1856 م) حيث أعلنت عن المساواة بين المسلمين ورعايا الدولة[4] وخاصة المسيحيين منهم[5].

ثالثا: مفهوم الأقلية في الاصطلاح المعاصر

1- تعريف محكمة العدل الدولية: وكان ذلك في رأيها الاستشاري الصادر في (1930/07/15م) حول مجموعة اليونانية والبلغارية، بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة وينتمون إلى أصل أو دين واحد ولهم عادات خاصة، وتوحدهم هوية واحدة أو أكثر من هذه الخصائص[6].

2- تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية: الأقلية هي مجموعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا[7].

---

[1]- القرية التي تم توقيع معاهدة بين روسيا و الدولة العثمانية. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص211.

[2]- الصائغ بان غانم، **المرجع السابق**، ص03.

[3]- هي المعاهدة التي عقدت في باريس في 1856م، أنهت الحرب القائمة بين الدولة العثمانية و روسيا، وشملت 24 مادة أساسية. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص211.

[4]- وتعني المواطن العثماني المطيع للدولة، وتستخدم بالخصوص للقروي الذي يدفع الضريبة، وقد أصبح معناها فيما بعد يطلق على غير المسلمين أتباع الدولة. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص128.

[5]- زردومي فلة، **المرجع السابق**، ص25.

[6]- بن علي ياسين، **المرجع السابق**، ص6.

[7]- **المرجع نفسه**، ص 7.

3- تعريف معجم الدبلوماسية وشؤون الدولية: الأقليات هم مجموعة من رعايا دولة ما تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما ينتمي إليه أغلبية السكان[1].

ومنه نستنتج أن الأقلية هي مجموعة من السكان داخل دولة وتختلف عن الأغلبية في أحد العناصر الثلاثة ((الدين، اللغة أو العرق)).

رابعا: أنواع الأقليات

الأقلية هي مجموعة من سكان الدولة تختلف عن الأغلبية أما في الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي، وقد اعتمدت هذه الخصائص وغيرها، وتم تصنيف الأقليات إلى عدة أنواع أهمها :

1- الأقليات الدينية: وهي كل جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الأساسي لذاتها، وتميزها عن غيرها من جماعات الأخرى، التي تعيش معها في نفس المجتمع مثل المسلمون والمسيحيين[2].

2- الأقليات اللغوية: وهي الجماعة أو الجماعات الفردية من سكان دولة ما، والتي تتكلم لغة أو لغات تختلف عن لغة الأغلبية، وعادة ما تسمى هذه اللغة التي يتحدث بها الشخص مع أفراد عائلته منذ الولادة بـ « **اللغة الأم** » أي الأصلية. ومهما كان استخدام هذه اللغة، فقد تكون إما كتابية أو شفهية أو كلاهما، وقد يكون الاستخدام سريا أو علنيا[3].

---

[1]- بن علي ياسين، **المرجع السابق**، ص 8.

[2]- وهبان أحمد، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة عن الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية** ط5، أليكس لتكنولوجيا المعلوماتية: الإسكندرية،2007م، ص131،132.

[3]- بن أحمد الطاهر، **المرجع السابق**، ص46.

3-الأقليات العرقية: وتعرف بأنها جماعة من الناس يمتلكون ملامح مشتركة متميزة بيولوجيا ولها سمات وخصائص تنتقل بالوراثة، تميز تلك الجماعة عن غيرها من الجماعات. فمصطلح العرق يقتصر على وصف الخصائص البيولوجيا التي تتأصل في عرق معين[1].

كما نجد معايير أخرى لتصنيف الأقليات منها الوضع الاجتماعي، فنجد أقلية مستضعفة وأخرى مسيطرة، ومن حيث المولد هناك أقليات الأصلية و أقليات مهاجرة، كما تختلف الأقليات كذلك من حيث انتشارها وتمركزها، إذ توجد أقليات تتمركز في جهة معينة من الدولة وأخرى موزعة على إقليم، وتنسب لها منطقة محددة[2].

[1]- إسماعيل فاروق مصطفى، **العلاقات الاجتماعية في الجماعات العرقية**، الهيئة المصرية العامة للكتب: الإسكندرية، 1975م، ص43.

[2]- العبدي فورار جمال، **مشكلة الأقليات في ضوء القانون الدولي**، مذكرة ماجستير، في القانون الدولي و العلاقات الدولية: جامعة الجزائر، 2001م، ص21.

المبحث الثاني: تمركز الأقليات الدينية في الدولة العثمانية

قسم العثمانيون الوطن العربي إلى ولايات، وتضم كل ولاية عدد من الألوية أو سناجق، والتي يشمل كل سنجق فيها على عدد من المتصرفيات، وكان المشرق العربي يتكون من بلاد الشام والتي ضمت ثلاث ولايات وهي دمشق، حلب، طرابلس. وكانت العراق تشمل على ولايات البصرة، بغداد، الموصل وشهريزور في مناطق الكردية. أما الحجاز فقد بقيت تحت حكم الأشراف، وكانت مصر ولاية واحدة. وكان عدد الولايات بالمشرق العربي يختلف باختلاف الظروف العسكرية والإدارية، أما المغرب العربي فكان مقسم إلى ثلاث ولاية هي ولاية الجزائر، تونس وطرابلس الغرب[1].

المطلب الأول: الأقليات الدينية في الأناضول[2] والروملي

أولاً: الأقليات الدينية في الأناضول

1- **المسيحيون:** يعتبر الأرثوذكس أكبر الملل في الدولة العثمانية، حيث كانوا يتمتعون بنفوذ قوي[3] وهذا بفضل اهتمامهم بالتجارة الداخلية فعملوا كوكلاء في المقاطعات للتجار الغربيين وتاجروا أيضا ببعض السلع التي حرمت الدولة من المتاجرة بها كالقمح. كما نشطوا في بعض النقابات المهنية في اسطنبول التي تقوم بتجارة الفراء والجلود المغربية وتجارة اللؤلؤ، حيث كانوا شركاء فيها مع اليهود[4].

---

[1]- عودة عبد الله الخطيب، ياسين إبراهيم، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع: عمان، 1989 م، ص33.

[2]- هي شبه جزيرة تتكون من 755.688 كلم^2، على امتداد الغرب من قارة آسيا وهي تشكل 97% من أراضي تركيا في الوقت الحاضر. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص39.

[3]- ياغي أحمد إسماعيل، **العالم العربي في تاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان : الرياض، (د، ت)، ص80.

[4]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص54، 55.

وبفضل معرفتهم للغة العربية احتلوا مراكز في الوظائف الرسمية وغير الرسمية كالترجمة والطب، وذلك بعد (1856 م). والدليل على ثراء هؤلاء قيام الدولة العثمانية بمنحهم بعض الانكشارية لصيانة ممتلكاتهم، وفي القرن التاسع عشر تم طلاء الموزائيك الموجود على جدران وسقف جامع آيا صوفيا[1]، كما كان البطاركة ورؤساء الأساقفة ضمن قائمة التشريفات في الدولة واستمر هذا حتى نهايتها. أما فيما يخص عدد المسيحيين في الأناضول فيقول المؤرخ الأرميني الشهير اينجيجيان في(1840 م)، أنه تجاوز عدد سكان مدينة إسطنبول لوحدها المليون منهم أربعمائة ألف أتراك، وثلاثمائة ألف روم، وثلاثمائة ألف أرميني.إلا أن الوجود الأرميني انخفض أواخر القرن التاسع عشر نتيجة الهجرة الأرمينية إلى مختلف أنحاء العالم خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[2].

2- اليهود: ينقسم اليهود في الأناضول إلى قسمين:

أ- اليهود الذين ينتمون إلى الإمبراطورية البيزنطية.

ب- اليهود الذين هاجروا من أوروبا.

وقد سمح السلطان محمد الفاتح[3] لليهود الاستقرار بإسطنبول وعين لهم« **حاخام باشي**» وأعطاه سلطة واسعة[4]. وقد قدر تعداد اليهود في إسطنبول عام (1844 م) حوالي 40000

---

[1]- أوزتونا يلماز، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي و العسكري و الحضاري**، تر سلمان محمود عدنان، الأنصاري محمود، مج 4، دار العربية للموسوعات: بيروت،(د،ت)، ص467.

[2]- Mutlu Servet, « Lat ottoman population and its ethnic distribution», **Turkish journal of population studies**, tome 25, 2003, p11.

[3]- هو ابن السلطان مراد الثاني، سابع سلاطين أل عثمان ولد عام 1432م، أصبح سلطانا على الدولة عام 1551م، لقب بالفاتح بعد فتحه للقسطنطينية عام 1853م. ينظر: الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 29.

[4]- درويش هدى، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، ج 1، دار القلم: دمشق،(د، ت)، ص 185.

نسمة وكان معظمهم من أثرياء إسطنبول وانتشروا في أحياء نيشان طائفي شيشلي، سعادية وغيرها، ويعتبر حي « الباي أوغلو» في اسطنبول المركز الرئيسي لنشاط اليهود.

أما أزمير فقد قدر عدد اليهود بها في فترة الممتدة من (1882-1893 م) حوالي 1453 يهودي. وكانوا من الطبقة الفقيرة وأنشئوا معابد خاصة بهم، أما عن مهنتهم فقد شغلوا في صناعة السجاد[1]، والوساطة بين المزارعين في الأناضول وبين تجار هذه المدينة، كما ستغل البعض الأخر كمتجولين، وكان هناك حوالي 500 عائلة تمتلك محلات تجارية.

أما مدينة سيلانيك فقد قدر عدد اليهود بها بحوالي 25000 يهودي (1868 م)، على عكس مدينة أدرنة التي كان عدد اليهود بها قليل فقد قدر بـ 300 نسمة[2]، وقد أقام اليهود العديد من المدارس في مدينة سيلانيك وقد مجموع التلاميذ بها 9000 تلميذ يهودي[3].

ثانيا: الأقليات الدينية في الروملي[4]: تأسست إيالة الروملي سنة (1363 م). واعتبرت منذ ذلك إيالة ثانية بعد الأناضول وكان مركزها أدرنة أولا ثم نقل إلى فيليه ثم مناسطر وأخيرا صوفيا وتمتد هذه الإيالة إلى غاية جزر البلقان.

وتعتبر فيليه مركزا لقضاء لواء صوفيا اللواء المركزي للروملي، وكانت تحتوي هذه المدينة على ثلاثة نواحي تحتوي على (23) محلة (حي) للأتراك و ستة للمسيحيين ومحلة لليهود. كما تحتوي هذه الإيالة على العديد من الشواطئ ومن أهمها شاطئ مدينة قرق

---

[1]- عوض محمد عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م**، دار المعرفة: مصر، 1969 م، ص 314.

[2]- درويش هدى، **المرجع السابق**، ص186.

[3]- كوترت دونالد، **الدولة العثمانية 1700- 1922**، مكتبة العبيكان: الرياض،(د، ت)، ص 300.

[4]- وهي الولاية العثمانية الواقعة في أوربا من أراضي الدولة العثمانية، وكان مركزها صوفيا وأميرها برتبة أمير الأمراء. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص46.

كلسية، التي بها أهم ميناء ذو القلعة الكبيرة ويدخل هذا الميناء حوالي 1500 سفينة، وهذا ما جعلها تستقطب العديد من السكان فقد كان يوجد بها سبع محلات للأتراك ومحلة للروم ومحلتين للأرمن ومحلة لليهود وأخرى للبلغار[1].

ومن الملاحظ على هذه الإيالة أنها تحتوي على عدد كبير من السكان المسيحيين، فهم يعدوا ضعف عدد سكان الأناضول وثلاثة أضعاف سكان سوريا والعراق. فقد بلغ عدد سكانها ما بين سنة (1800-1810م) حوالي نصف إجمالي سكان الدولة العثمانية[2].

المطلب الثاني: الأقليات الدينية في شمال أفريقي

أولا: الجزائر

1-المسيحيون: ينقسم المسيحيون في الجزائر إلى قسمين« الأسرى و الأحرار» ومثل الأسرى الغالبية منهم بينما الأحرار يقتصرون على القناصل والتجارة. وقد عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المسيحيين و هذا نتيجة الازدهار الذي عرفته في المجال التجاري وهذا ما انعكس على وضعهم الاجتماعي فقد احتكروا ملكية الأراضي ومنازل[3]. أما الأسرى أو العبيد فقد كانوا يعملون في المنازل أو الحقول والورشات، كما عملوا في القنصليات وكذلك حمالين في السفن التجارية وكان أجرهم يتقاضاه أسيادهم، لأن ملكية العبيد في العهد العثماني كانت بمثابة السمسرة، كما أن بعض الأسر يعتبرونهم رصيدا نقديا مدخرا. وملكيتهم تحقق العديد من المنافع فقد ارتفع عدد العبيد أوائل القرن التاسع عشر **من** 150 إلى 500

[1]- أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج 2، شركة الهلال: إسطنبول، 1990 م، ص619-653.

[2]- كوترت دونالد، **المرجع السابق**، ص 209.

[3]- **المرجع نفسه**، ص23.

أسير كل سنة[1]. كما سمح للأسرى بالتجول في المدينة مع أسيادهم، فقد كان بمدينة الجزائر25 ألف مسيحي تابع للرياس والشخصيات المهمة[2]، وفي حالة حدوث أي نزاع ما بين المسيحيين والمسلمين فإن الحاكم هو الذي يفصل فيها[3]. وأحيانا يلجئون إلى القنصليات لحل ذلك النزاع، بالرغم من قلة عدد المسحيين في الجزائر إلا أنهم كانوا يمتلكون كنائس بها[4].

2- اليهود: قسمت الدراسات التاريخية اليهود في الجزائر إلى مجموعتين وذلك حسب أقدميتها:

أ- المجموعة الأولى: وهم اليهود الذي التحقوا بإفريقيا بعد أن تشتت صفوفهم في المشرق العربي وذلك في القرن الثامن قبل الميلاد، وقد تمكنوا من المحافظة على دينهم إلى غاية القرن التاسع عشر.

ب- المجموعة الثانية: و تظم هذه المجموعة اليهود النازحون من جزر الباليار و إيطاليا و أوربا الشمالية و فرنسا وذلك في القرن الثالث عشر ميلادي، وقد عرفت ارتفاعا كبيرا بعد سقوط غرناطة سنة (1492م)، وقد تواجد اليهود في المدن التالية تلمسان، وهران، قسنطينة والمدية وبوسعادة، كما وجد القليل منهم في المناطق الريفية والصحراوية، إلا أن عددهم

---

[1]- خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة دكتورة في تاريخ الحديث، إشراف قشي فاطمة الزهراء، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2006م، ص 754.

[2]- سعيدوني نصر الدين، **ورقات الجزائر، دراسة و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي بيروت، (د، ت)، ص 413.

[3]- المشهدان أحمد محمود، مؤيد. « أوضاع الجزائر خلال فترة حكم العثماني 1518-1830»، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، مجلة علمية محكمة، مج 5، العدد 16، جامعة تكرت، 2013م، ص 402.

[4]- عمورة عمار، **موجز تاريخ الجزائر**، دار ريحانة: القبة، الجزائر، (د،ت)، ص 109.

انخفض في مطلع القرن التاسع عشر وهذا نتيجة وباء الطاعون، كذلك الزلازل والتي راح ضحيتها حوالي 1774 يهودي[1].

أما فيما يخص وضع اليهود الاجتماعي فقد كان متفاوتا فنجد الحرفيين والصناع التي تمثل الأغلبية وكذلك التجار الذين تواجدوا في الموانئ[2].

وتمتعت طائفة اليهودية في الجزائر بحرية مطلقة فقد سمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية وهذا في نطاق حارتهم التي نسبت إليهم، فأطلق عليها اسم « **حارة اليهود** » التي كانت مجهزة بالمعابد و المذابح، حيث كانوا يجتمعون فيها يوم سبت لإحياء احتفالاتهم وكذلك كان لهم مقابر خاصة لدفن موتاهم ولكن في مقابل ذلك يدفعون ضريبة[3] .

ثانيا: تونس: تنقسم الأقليات الدينية في تونس إلى قسمين « **المسيحيين** » الذي تمثلوا في القناصل والتجار و « **اليهود**».

لقد استوطن اليهود تونس منذ أقدم العصور فقد جاءت أول جماعة منهم مع الفينيقيين أو القرطاجيين، ثم وفدوا إليها على شكل جماعات في القرن الحادي عشر قادمين من إسبانيا بعد أن عذبوا فيها. ويختلف يهود تونس عن غيرهم من الأقطار الأخرى في شكلهم وملبسهم، ويرجع هذا إلى عزلتهم وتمسكهم بما وجدوا آبائهم من عادات وتقاليد[4].

وأقام اليهود في أحياء منظمة للغاية أطلق عليها اسم « **حارة اليهود** » حيث يعتبر النموذج الأفضل للأحياء، فنجد حارة اليهود في مدينة تونس توسعت من 3,1 إلى 5,5

---

[1]- شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري و فعالياته في أواخر عهد العثماني**، 926-1246 هـ/1519-1830 م، دار الكتاب العربي: القبة، الجزائر، (د، ت)، ص 90-93.

[2]- ألتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، تر علي عامر محمود، دار النهضة العربية: بيروت، (د، ت)، ص 408.

[3]- شوتيام أرزقي، **المرجع السابق**، ص96-98.

[4]- جوهر حسن محمد، **شعوب العالم**، تونس، دار المعارف: مصر، 1961 م، ص 57.

هكتار خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر ويعود هذا الارتفاع إلى وصول عدد من اليهود الجدد من إسبانيا و إيطاليا. إذ بلغ عددهم 10 ألاف يهودي، وأقام هؤلاء في تونس وتمتعوا بحرية دينية كبيرة وتكتلوا في هيئات مستقلة وسميت بمجلس الأعيان وأقاموا المعابد والخامات ومحاكم، ومدرسة وأنشئوا صندوق لمساعدة الفقراء[1].

أما المسيحيون فلا يمكن اعتبارهم أقلية في تونس، فقد اقتصروا على التجار والقناصل فقط، وكان أغلبهم من الإيطاليين لذا كانت اللغة الايطالية منتشرة بكثرة في تونس.

وقد ازداد عددهم بعد إصدار السلطان عبد المجيد لخط كلخانة(1839م)، والذي بمقتضاه أصدر محمد باي الثاني عهد الأمان 1859م. وحصلت الأقليات على العديد من المزايا من حيث مساواتهم بالمسلمين في حقوق والملكية وغير ذلك من الأشياء التي حرموا منها[2].

ثالثا: طرابلس الغرب(ليبيا):

1- المسيحيون: ينقسم المسيحيون في طرابلس إلى الكاثوليكيين والأرثوذكس وكذلك البروتستانت. وكانت تدار شؤون الكاثوليك وهم الأكثرية بواسطة الإرساليات التي جاءت إلى طرابلس عام(1640م)، ورئيسها قس بدرجة مندوب، أما الأرثوذكس فقد كانوا في أغلبهم من

[1]- ريمون أندريه، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر فرج لطيف، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع: القاهرة،1991 م، ص222.

[2]- عطا الله الجمل شوقي، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب**، مكتبة الأنجلو مصرية: القاهرة، (د،ت)، ص116-123.

رعايا الدولة العثمانية لذا اتبعوا روما عن طريق بطريركها في الأستانة، أما البروتستانت فقد كانوا قلة و ليس لهم معبد خاص[1].

فكان بطرابلس سنة (1911م) 22 كنيسة يهودية وكنيسة كاثوليكية وأخرى أرثوذكسية أما فيما يخص الضواحي والوحدات فقد كان بها كنيستان يهوديتان وكنيسة كاثوليكية، أما بنغازي فيوجد بها سبعة كنائس يهودية وكنيسة كاثوليكية وأخرى أرثوذكسية. لقد كان العنصر المسيحي في تونس قليلا مقارنة بالجزائر أو ليبيا فقد تألف من قناصل جميع الدول الكبرى و أتباعهم ورعياهم وبعض التجار[2].

2- **اليهود**: كان اليهود وحدة اجتماعية مختلفة عن بقية الوحدات الاجتماعية التي يتألف منها سكان طرابلس، فقد كانوا من سلالة اليهود اللذين انتقلوا إلى إفريقيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ويقيم اليهود في مدينة طرابلس وبالمراكز الرئيسية بالولاية وكانوا يمارسون بصفة عامة النشاط التجاري [3].

وقد وجدت محاولة لإسكان اليهود في ليبيا وكانت الدولة العثمانية قد تساهلت مع اليهود، وسمحت لهم بإقامة في المناطق التي تتبعها فأساءوا كثيرا، ظهرت أطماعهم في بعض المناطق. فسكنوا ليبيا وهذا بناء على اقتراح واليها رجب باشا (1332 – 1329 م) فكانوا أكثر من 300 أسرة و بدأ منذ ذلك الحين مركزهم يزداد نتيجة التجارة البرية والبحرية[4].

---

[1]- كوروت فرانسكو، **ليبيا أثناء عهد العثماني الثاني**، تر التلبسي خليفة محمد، المنشأة العامة للنشر والتوزيع: طرابلس، ليبيا، (د، ت)، ص20، 21.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 21.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 17- 20.

[4]- شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي- العهد العثماني-**، ط 4، 2000، المكتب الإسلامي، (د، ب)، ص 10.

المطلب الثالث: الأقليات الدينية في المشرق العربي

أولا: مصر

1-المسيحيون: انقسمت الطوائف المسيحية في مصر إلى أقباط، أرمن، اليونانيون وكذلك الكاثوليك[1]. وكان لكل طائفة بطريك يحكم في مسائلهم الشخصية سواء المدنية أو الإدارية أو الجنائية، كما أن له الحق في سجنهم أو نفيهم، وبناء على ذلك فقد قامت الكنيسة بدور قضائي مهم في حياة كل طائفة[2]. كما لعب المسيحيون السوريون دورا مهم بعد ذهابهم إلى القاهرة سنة(1724 م) فقد أصبحوا أكثر الأقليات قوة من ناحية ممارسة التجارة والتدخل في السلطة[3].

أما المسيحيون المحليون فتمثلوا في الأقباط، وهم أقلية دينية ليست عرقية ولا لغوية لأن وجودهم كان قبل الفتح الإسلامي و ينقسمون بدورهم إلى:

- **الأقباط الأرثوذكس:** و يتبعون الكنيسة الشرقية وهذا المذهب منتشر في روسيا.

- **الأقباط الكاثوليك:** وهم أتباع بابا روما وبابا الفاتيكان، وهو رئيس العام لجميع الكاثوليك في العالم.

---

[1]- لاندو يعقوب، **تاريخ اليهود المصرفي في الفترة العثمانية (1517-1914م)**، تر الرفاعي جمال أحمد، عبد اللطيف حماد أحمد، مكتبة الإسكندرية: مصر، 2000 م، ص 511.

[2]- عيسى إبراهيم عبد الرزاق، **تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517-1798م)**، هيئة المصرية العامة للكتاب: مصر، 1998 م، ص 145.

[3]- ريمون، أندريه. **المرجع السابق**، ص 81-83.

- **الأقباط بروتستانت:** وهم أتباع مارتن لوثر[1] ويسمون بالإنجليز، وقد عمل الأقباط في الزراعة والصناعة والتجارة وتخصصوا في الأعمال الحسابية والمالية، كما كانوا يحصلون الضرائب وكان ما يثبتونه في حساباتهم لا جدل فيه[2](أي أن حساباتهم كانت جد دقيقة).

بالإضافة إلى أعمالهم لدى الأمراء كمديرين ماليين لا غنى عنهم، والبعض الآخر عملوا كمستشارين ماليين في الهيئات الإدارية. ويرجع الأمان الذي حصل عليه الأقباط طوال العهد العثماني إلى نشاطهم في خدمة الطبقة الحاكمة[3].

وتقدر نسبة المسيحيين في مصر بحوالي 9 % من السكان، وأغلبيتهم كانوا تجار فقد تاجروا في التوابل مثل الفلفل الأسود والزنجبيل والفواكه مثل العنب والتين، كما تاجروا بالمنتجات التي كانت محرمة على المسلمين ومنتشرة في الأواسط المسيحية مثل الخمور[4].

2-اليهود: عمل اليهود في بداية القرن التاسع عشر في الأنشطة الاقتصادية التي كان يعمل بها سائر السكان، ولكن أنشطتهم لا تتجاوز الحارة التي كانوا يقيمون بها فقد عملوا كصانعي سروج و الصنادل، كما عمل البعض منهم نجارين، نحاسين، خياطين، الصباغين ومهن أخرى، أما عن عملهم الذي اشتهروا به هو الصرافة كما عملوا كمترجمين بفضل معرفتهم اللغات الأجنبية كما عملوا أطباء.

---

[1]- هو زعيم الإصلاح البروتستانتي في ألمانيا، ولد عام 1848م، وعارض الكنيسة الكاثوليكية خرافاتها خاصة صكوك الغفران. ينظر: الجبوري نجم نايف عبد نايف ،**المرجع السابق**، ص60.

[2]- زيد سعيد عبد الحكيم، **نصارى العرب و أقباط مصر -قراءة تاريخية و رؤية تحليلية-**، مكتبة وهبة: القاهرة، 2007 م، ص74، 75.

[3]- ريمون اندريه، **المرجع السابق**، ص 83.

[4]- هريدي علي أحمد صالح، **الجاليات الأوربية في الإسكندرية في العصر العثماني**، دراسة وثائقية في سجلات المحكمة الشرعية، 1514-1798 م، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1989 م، ص28-30.

ونجد أن اليهود قد اكتسبوا عادات المسيحيين والمسلمين لكنهم حافظوا على خصوصيتهم الدينية. أما فترة الحملة الفرنسية على مصر فقد دخلت مصر مرحلة جديدة حيث كثر اليهود بها، وتمتعوا بالاستقلال ففي تلك الفترة كانت تعيش جميع الملل في أحياءها دون أسوار لحمايتها. إضافة إلى كل هذا فقد تمتعت كل ملة بمدارس لتعليم أبنائها أما العائلات اليهودية الثرية فقد أرسلهم إلى الخارج[1].

ثانيا: العراق

1- المسيحيون: ينقسم مسيحي العراق إلى أرمن البروتستانت، أرمن الكاثوليك، اليونان الأرثوذكس، الكاثوليك الكلدان، السريان واليونان، وكانت طائفتي الأرمن الأرثوذكس والكلدان الكاثوليك أكبر طوائف المسيحية عددا، أما اليونان الأرثوذكس والكاثوليك والأرمن البروتستانت كانوا أقل عددا. والجدير بذكر أن المسحيين تمركزوا في بغداد ولم يستوطنوا أي مدينة من مدن الولاية حتى نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال البريطاني سنة (1917 م)، ولم يزاولوا مهن متعددة بسبب قلتهم، فقد بلغ عددهم سنة 1890م 7.000 نسمة، إلا أن معظمهم اشتغل بالأدب والصحافة والكتابة.

2- **اليهود:** كان اليهود في العراق يفوقون المسيحيين في العدد والغنى، فقد بلغت نسبتهم 6,3% في بغداد، وقد انتشروا في معظم المدن العراقية. وزاولوا مختلف أنواع المهن، فكان منهم كبار الملاك والتجار الذين سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية. كما نجد أن القليل منهم انخرطوا في وظائف حكومية، وقدر وجودهم سنة (1890 م) حوالي 53,500 نسمة[2].

---

[1]- النجار جميل موسى، **الإدارة في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا على نهاية الحكم العثماني 1889-1914**، مكتبة مدبولي: القاهرة، (د، ت)، ص 114- 120.

[2]- **المرجع نفسه**، ص119، 120.

الفصل الأول:

أوضاع المسيحيين في بلاد الشام قبل 1840م

المبحث الأول: أوضاع بلاد الشام أوائل القرن التاسع عشر

المبحث الثاني: مكانة المسيحيين في بلاد الشام أثناء الحكم المصري(1831-1840م)

المبحث الثالث: علاقة الطوائف في بلاد الشام ببعضها البعض

المبحث الأول: أوضاع بلاد الشام أوائل القرن التاسع عشر

قبل التطرق إلى أوضاع بلاد الشام يجب التعرض أولاً إلى أوضاع الدولة العثمانية وهذا على اعتبار أن بلاد الشام كانت تابعة لها، ومن هذا المنطلق فهي تتأثر بها وتؤثر عليها في جميع النواحي. فقد أجمع المؤرخون أن القرن التاسع عشر هو عصر الضعف والتقهقر بالنسبة للدولة العثمانية.

وهذا راجع لعدة عوامل منها الداخلية و أخرى خارجية. فعوامل الداخلية تمثلت في :

- اختلال نظام الانكشارية بفقدان الجيش كل مميزاته وهذا ما أدى إلى انحصار الدولة العثمانية وهزائمها المتكررة أمام الدول الأوروبية[1].

- ضعف شخصية السلاطين في تلك الفترة بسبب إتباعهم أسلوب التنشئة داخل القصور وهذا ما أدى إلى ازدياد نفوذ الصدور العظام الذين كانوا يتصرفون في كل أمور الدولة (تعيين الوظائف الخاصة بالجيش و الإدارة)[2].

أما العوامل الخارجية فهي كثيرة نذكر منها:

- ظهور المسألة الشرقية منذ مؤتمر« **فيينا 1822م**» والتي تعبر عن مطامع الدول الأوربية في اقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية[3].

---

[1]- بعيو غانية، **التنظيمات العثمانية وأثارها على ولايات العربية الشام والعراق كنموذج 1839-1876**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، قسم التاريخ: جامعة الجزائر، السنة الجامعية2008-2009م، ص 21.

[2]- عبد العزيز عيسى احمد، **تاريخ العالم العربي الحديث**، مكتبة بستان المعرفة: الإسكندرية، (د، ت)، ص 174- 178.

[3]- سعيدوني ناصر الدين، **عصر الأمير عبد القادر**، مكتبة مدبولي: الإسكندرية، 2000م، ص 62، 63 .

- ظهور التمرد اليوناني في المورة ومياه البحر الأحمر والأرخبيل وهذا من أجل الضغط على الدولة العثمانية[1].

- الصراع بين العثمانيين وروسيا التي استطاعت أن تلحق بالجيش العثماني هزائم كبرى كما استطاعت أن تحتل البعض من الممتلكات العثمانية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود[2].

أما عن أوضاع المشرق العربي فهي لا تختلف كثيرًا عن أوضاع الدولة العثمانية وهذا بسبب عدة عوامل منها:

- ظهور الدعوة الوهابية والتي نادى بها الفقيه الحنبلي محمد بن عبد الوهاب (1703-1792م) من نجد، والذي طالب بضرورة العودة إلى الأصول الأولى للدين الإسلامي[3] والاستقلال بالجزيرة العربية وأقامة خلافة عربية بها، مما جعل السلطان«**محمود الثاني**» يكلف محمد علي باشا والي مصر بالقضاء عليها فجهز هذا الأخير حملة بقيادة ابنه إبراهيم باشا والذي نجح في تحويل الحجاز إقليم مصري.

- الحملة الانجليزية على الإسكندرية (مارس 1807 م) والتي استطاع الإنجليز احتلالها في الوقت الذي كان محمد علي منشغلا بحرب المماليك[4].

---

[1]- العزاوي قيس جواد، **المرجع السابق**، ص 74.

[2]-عبد العزيز عيسى أحمد، **المرجع السابق**، ص 159.

[3]- **المرجع نفسه**، 259، 260 .

[4]- قن محمد، **الخلافة العثمانية وصدى سقوطها في الجزائر ومصر (1293-1342م/1870-1924م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف التلمساني بن يوسف، تخصص التاريخ الحديث، تاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم السياسية واجتماعية: جامعة الجزائر، السنة الجامعية2006-2007م، ص 33، 34.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والإدارية

أولا: السياسية: قسمت بلاد الشام في عهد المماليك إلى ست نيابات **(أي أقسام)** وهي الشام، حلب، طرابلس، حماه، صفد، الكرك. وعندما فتح السلطان سليم الأول (1512-1520) بلاد الشام. في (1516م) بعد معركة مرج دابق، والتي انهزم فيها الجيش المملوكي الذي كان بقيادة الغوري، فأبقى السلطان سليم الأول على تقسيمات السابقة وعين جانبردى الغزالي[1] نائبا على دمشق، لكنه تمرد عليه، إلا أن حركته باءت بالفشل. وعند تولي السلطان سليمان القانوني الحكم قام بوضع نظام جديد للإدارة بلاد الشام[2] والذي قام على الأسس التالية:

- تعيين نواب عثمانيين جدد للنيابات الشامية بدلا من المماليك.

- إبقاء تقسيم التقليدي لبلاد الشام الذي كان في عهد المماليك مع إبقاء العصبيات البدوية والدرزية في منطقها[3]. وبموجب هذا القرار تم تقسيم بلاد الشام إلى ثلاث وحدات إدارية كانت تعرف باسم ولايات وهي:

---

[1]- سر بنت إبراهيم علي عبد الرحيم، جيهان. **الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام 1342-135هـ/1924-1939م**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف عبد اللطيف عبد الله بن دهيش، تخصص تاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: جامعة أم القرى، السعودية، السنة الجامعية 2010،2011، ص 3.

[2]- هي بلاد الواقعة شمال الجزيرة العربية، وتشمل الشام سوريا حاليا ولبنان وفلسطين والأردن، وبذلك يحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق بادية الشام (الحجاز)، ومن الشمال تمتد حدودها من الفرات إلى بلاد الأناضول، ومن الجنوب تحدها سيناء. ينظر: سر بنت إبراهيم علي عبد الرحيم جيهان، **المرجع نفسه**، ص2.

[3]-عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 72.

- ولاية دمشق وشملت عشرة ألوية (سناجق).

- ولاية حلب وشملت تسع ألوية.

- ولاية طرابلس وشملت خمسة ألوية.

وفي عهد السلطان مراد الثالث (1590م). قسمت الدولة العثمانية ولايتها إلى إيالات أو باشاوات. وتتألف كل إيالة على عدد من سناجق[1] وعين على كل منها وزيرا أو باشا بثلاث " **أطواغ** "[2] وعلى سنجق " **ميرميران** " أو باشا " **بطوغين**"[3].

وعلى هذا الأساس تم تقسيم بلاد الشام إلى بشاويات أو إيالات وهي: باشاوية الشام ، باشاوية طرابلس، باشاوية حلب. وابقيَ هذا التقسيم إلى غاية (1660م) حيث استحدثت باشاوية جديدة وهي صيدا[4] وشملت المناطق الساحلية (حيفا، عكا، يافا...)[5]وكان الهدف منها هو مراقبة العصبيات الإقطاعية(أصحاب الأراضي الإقطاعية) المسلحة في جبل لبنان بعد ثورة الأمير فخر الدين المعنى (1632- 1633م). وفي بداية القرن الثامن عشر قسمت بلاد الشام على النحو التالي:

---

[1]- معناها العلم أو اللواء الخاص بالدولة، وتعني قسم إداريا من أقسام الدولة ثم حل محلها اسم لواء أي قسم إداري. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص149.

[2]- ذؤابة من وبر الخيول، تعلق على العمامة التي يلبسها أركان الدولة، وهي علامة مميزة لهم حسب مكانتهم. ينظر: صابان سهيل، **المرجع نفسه**، ص 149.

[3]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **التنصير الأمريكي في بلاد الشام 1854-1914م**، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د، ت)، ص 9.

[4]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 74.

[5]- ياغي إسماعيل أحمد، **المرجع السابق**، ص 107.

- إيالة حلب: ومركزها حلب و ضمت ستة ألوية.
- إيالة الشام : مركزها دمشق و ضمت تسعة ألوية.
- إيالة طرابلس: ومركزها طرابلس خمس ألوية[1].

أما في القرن التاسع عشر فكانت الأوضاع السياسية غير مستقرة بسبب سيطرة الإقطاعيات العصبية على الحكم ومحاولتها الانفراد به. وهذا ما أدى إلى عدم استقرار الأوضاع الإدارية(ينظر ملحق رقم 01). فتولى عبد الله باشا ولاية صيدا و حاول إخضاع الأمير بشير الشهباني الثاني[2] لسلطته في (1820م) حيث مارس عليها ضغوطات مالية دفعت به إلى التنازل عن السلطة في جبل لبنان وإقرار تقسيم جديد للبلاد(ينظر ملحق رقم 02). ونتيجة لهذا قامت فوضى، فاضطر الوالي العثماني في صيدا إلى الاستعانة ببشير الشهباني الثاني حيث أعاد النظام والأمن. وما لبث مركز الأمير الشهباني الثاني أن يتدهور نتيجة لمعاونة والي صيدا في هجومه على دمشق عام (1881 م)، وهو ما لم يوافق عليها الباب العالي فاصدر قرار يقضي بنقل والي صيدا، فيما اختار الشهباني الثاني المغادرة إلى مصر[3].

---

[1]- الشلق أحمد زكريا، **العرب و الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916م**، العربية للنشر و التوزيع: مصر،(د، ت)، ص 190- 194.

[2]- أحد أمراء الأسرة الشهبانية التي حكمت مناطق بلاد الشام (لبنان) في فترة (1697- 1842م) وقد تولى الإمارة الأمير بشير الثاني في (1798- 1840م). ينظر: عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516 – 1922 م)**، دار المعرفة الجامعية: بيروت، 2003م، ص 353.

[3]- الشلق أحمد زكريا،**المرجع السابق**، ص194.

ثانيا: الإدارة العثمانية في بلاد الشام

1- الوالي(الباشا)[1]: مهمته تأمين العدل والأمن وتنفيذ الأوامر السلطانية إرسال الضريبة السنوية إلى الخزينة المركزية، وهو ممثل السلطان عهد إليه بالإدارة العليا لشؤون الولاية بالإدارتين المالية والسياسة وشؤون الأمن في الولاية، كذلك تنفيذ الأحكام الصادرة عن السلطة القضائية، وللحيلولة دون ممارسة الوالي أي شكل من أشكال الحكم الفردي، تم وضع مجموعة من الموظفين والإدارات المختلفة إلى جانب الوالي، بالرغم من أنه كان ممثل السلطان في الولاية إلا أن أحكام الشريعة لم تكن في يده بل في يد قاضي الولاية[2].

2- ديوان الولاية: كان في كل ولاية ديوان رئيسي تابع للوالي ويجتمع هذا الديوان عادة في المحكمة، ثم يذهب أعضاؤه إلى دار الولاية لعقد اجتماعاتهم صباح كل جمعة للبحث في شؤون الولاية برئاسة الوالي طبعا. ويضم هذا الديوان (القاضي، نقيب الإشراف[3]، نقيب التجار وعدد من أعيان البلد)[4].

---

[1]- معناه في الأصل العلم أو الشاه، ثم صار معناها مستخدما كلقب لحكام الولايات، وأخيرا أصبحت أعلى لقب تشريفي في الدولة. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص 52.

[2]- الغربي غالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي 1288-1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية: بن عكنون، الجزائر، 2008م، ص 86.

[3]- الشخص المعين من قبل الدولة، والذي يشرف على الأمور المتعلقة بالسادة والإشراف المنتسبين إلى سلالة النبي عليه الصلاة والسلام. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص 224.

[4]- ويطلق على فئة الإقطاعية، والتي بدأت ممارسة النفوذ منذ القرن الثامن عشر. ينظر: صابان سهيل، **المرجع نفسه**، ص 33 .

3- الإدارة المالية: وتتكون من عدة دواوين أهمها:

أ- الدفتر دار: كان يعين من إستانبول وهو ممثل السلطان في كل ماله علاقة بمالية الولاية. كما يقوم بجمع الضريبة الأمن والجمارك وضريبة الخراج، كما يكلف بترميم الأوقاف وبعض المنشآت الدينية[1]، وعند نهاية عهد أي والي أو موظف لا يسمح له بمغادرة منصبه إلا بعد أن يأخذ براءة ذمة (أي أنه بريء من جميع الأمور المالية) وأطلق عليه لقب «**أفندي**»[2].

ب- ديوان الرزنامة: وهو دفتر اليومية، وصاحب الديوان يسمى « **الرزنامجي**» وهو من يشرف على حسابات الأموال الإقطاعية ويساعده عدد كبير من الكتاب المسلمين والمسيحيين[3].

4- **آغا الانكشارية:** وهو الذي يرأس حامية الانكشارية في مركز الولاية ويتم تعيينه من طرف آغا[4] الانكشارية في اسطنبول، وكانت هذه الحامية تقيم في القلعة عادة ومهمتها هي حماية الأسوار وأبواب المدينة وفي بعض الأحيان تشارك في حملات الوالي أو حملات السلطان[5].

---

[1]- الغربي غالي، **المرجع السابق**، ص 86.

[2]- لقب عثماني يطلق على رجال الدين وأرباب السلك العلمي. ينظر: عامر محمود، **المرجع السابق**، ص 362.

[3]- بيضون جميل وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل، (د، ب)، (د، ت)، ص59.

[4]- مصطلح فارسي ويعني السيد، واعتمده الأتراك لدلالات متعددة وخاصة في المجال العسكري. ينظر: عامر محمود، **المرجع السابق**، ص 361.

[5]- الغربي غالي، **المرجع السابق**، ص 87.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية

كان اقتصاد بلاد الشام في بداية القرن التاسع عشر يعتمد على:

أولا: التجارة: وكان هناك نوعان منها « **الاستيراد و التصدير**»، وكان يتم هذا التعامل إما مع مناطق مختلفة من بلاد الشام (داخلية)، أو مع الولايات العثمانية الأخرى أو حتى خارج حدود الدولة العثمانية(الدول الأوروبية)، وقد أحرز هذا القطاع نجاحا ملحوظا في فترات متعددة وما يدل على هذا كثرة الخانات التي بنيت خصيصا لتخزين البضائع وتوضبيها وتسويقها لاحقا. وكان لتلك الخانات حياة قائمة بذاتها، تبدأ من الكاري الذي ينقل السلع من مكان إلى آخر، وتنتهي بتاجر صاحب البضاعة مرورا بالمختصين في التوضيب ثم التصنيف، الحزم والتحميل. كما نجد أن هنالك تبادل بين مناطق المنتجة للحبوب والبوادي المنتجة للمواشي وحيوانات الركوب، وقد شغل هذا القطاع حيزا هاما من حياة مدينة دمشق وخاصة قسمها الجنوبي (حي الميدان) المرتبط بسهول حوران المنتجة للحبوب وكذلك بحمص[1] وحماه التي كانت تحتوي على الحبوب و المواشي. أما عن التبادل مع العالم الخارجي، فقد كان ناميا خاصة في حلب منذ القرن التاسع عشر[2]لأنها كانت نقطة هامة في طريق الموصلات لأوروبا ومحطة كبرى للطرق الداخلية. وكان طريق حلب – البصرة الهند

[1]– اسمها القديم إيميسا، مدينة عربية سورية تقع في منطقة خصبة على نهر العاصي. ينظر: غربال محمد شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج1، دار الشعب: القاهرة، 1965م، ص 737.

[2]– حناعبد الله، **حركات عامة الدمشقية في القرنين الثامن والتاسع عشر، نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية**، دار ابن خلدون: لبنان، 1989م، ص 8.

أوائل القرن التاسع عشر[1] أكثر أمنا وأسرع وأرخص من بقية الطرق، ومن محاصيل حلب التي كانت تصدر، القطن، الصوف، الحبوب بأنواعها، الزيت، الصابون، العنب والفستق ومن صادراتها لمصر السمن، الأغنام والصبغ و المنسوجات[2].

أما دمشق فقد عرفت هذا التبادل في ثلاثينات من القرن التاسع عشر، ومع ذلك فقد بقي هذا القطاع محصورًا بالنشاط التجاري القائم مع مينائي بيروت وحيفا. ولكن هناك نشاط اقتصادي من نوع خاص فرضه موقع دمشق فهي تقع على طريق الحج فتزود قوافل الحجاج بما تحتاجه من منتجات ومواد الغذائية، وكان موسم الحج فترة للازدهار معظم الفئات الاجتماعية سواء الحرفية أو الفلاحية أو التجارية. كما نجد أن الحالة الاقتصادية « **للمتاولة** » قد انتعشت أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وذلك لانتشار زراعة التبغ في بلادهم، فعمروا ميناء صور وجعلوه ميناء للتصدير. في الوقت نفسه تميزت بلاد عامل بأهميتها التجارية لذا كانت محطة بالنسبة لفرنسا نظرا للمرور القوافل القادمة من بلاد الجليل وصفد وصيدا عبر أرضيها[3].

ثانيا: الصناعة: تشتهر بلاد الشام بالصناعة الحرفية فهي تعتمد بالدرجة الأولى على العمل اليدوي؛ وكان الحرفيون منظمون في شكل طوائف ويرأس كل طائفة رئيس هو الشيخ ويليه المعلم ثم الصانع ثم التلميذ، ولكل طائفة عادتها وتقاليدها الخاصة بها.

---

[1]- الدباغ عائشة، **الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، دراسة مقدمة إلى دائرة التاريخ العربي في جامعة الأمريكية في بيروت للحصول على درجة أستاذ في العلوم: أوت1951م، ص2.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 8،9.

[3]- عبد الرازق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 33.

وكانت دمشق وحلب من أكبر مراكز الصناعات الحرفية فقد اشتهرتا بصناعة الأقمشة والسجاد والأسلحة والمصنوعات النحاسية وكان العديد منها يصدر إلى أوروبا[1].

ثالثا: الزراعة: بقى نظام الإقطاع في الدولة العثمانية على حاله السابق(أراضي الدولة ، أراضي الموظفين من ذو المناصب العسكرية والمدنية وأراضي الفلاحين...)، وكثر استبداد الإقطاعيين بالأراضي ولم يصبحوا يقدمون الأموال المترتبة عليهم. وكذلك الكثير منهم حولوها إلى ملكهم الشخصي؛ وأدى هذا إلى ركود النشاط الزراعي في تلك الفترة إذ أصبحت المدن الشامية مجرد سوق للمناطق المحيطة بها[2].

المطلب الثالث: الأوضاع الاجتماعية و الثقافية

أولا: الأوضاع الاجتماعية

تنفرد بلاد الشام بسمة لا تشاركها فيها بقية بلدان العالم، ألا وهي وجود طوائف دينية مختلفة، فنجد المسلمين بمختلف مذاهبهم وكذلك المسيحيين واليهود بمختلف طوائفهم.

1- المسلمون:

أ-السنة: في العصر العثماني شكل السنيون من العرب والأكراد والأتراك وتركمان أكثرية في بلاد الشام وقد أنتمي أكثرهم إلى المذهب الشافعي، فيما اتبع الأكراد والأتراك مذهب أبوحنيفة. أما عن تمركزهم فقد تمركزوا في مختلف الأماكن من البلاد، ففي فلسطين تواجدوا على حدودها من ناحية الشمال، وكان عدد قليل منهم في جبل عامل. أما لواء دمشق فقد

---

[1]- بيضون جميل و آخرون، **المرجع السابق**، ص 66.

[2]- حلاق حسن، **التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر**، من خلال سجلات المحاكم الشرعية في بيروت، ج1، الدار الجامعية: لبنان، 1987م، ص 24.

تمركزوا في جميع مدنه وقراه وشكلوا ثلاث أرباع المجموع الكلي للسكان[1]. وفي لبنان تمركزوا في مدنه بيروت، طرابلس، صيدا، بعلبك[2]، وفي الريف انتشروا في عكا و البقاع ولم يكن أهل السنة بعيدين عن مظالم الولاة فقد كان يقع عليهم نفس ما يقع علي غيرهم من الطوائف من مظالم[3]. فعلى سبيل المثال في عهد يوسف باشا الكردي(1818م) أمر أهل السنة بحلق لحاهم ومن خالف هذا الأمر جزاؤه الإعدام، كما حتّم عليهم أن يكحلوا عيونهم بالكحل الأسود، وكل هذا بسبب الضغوطات التي مارستها الدول الأوروبية على الدولة العثمانية، فقد فرضت عليها أن ترفع من شأن المسيحيين، وأحسن مثال على ذلك ما حدث في لبنان سنة (1861م) عندما عينت الدولة العثمانية مسيحيا ونائبين أحدهما من الدروز والآخر من الموارنة بينما كان لأهل السنة نائب واحد بالرغم من أن عددهم فاق الدروز، لكن السمة المميزة في السنة أنهم كانوا أقل ارتباطا بالدول الغربية وكانوا كثير التشكيك فيهم[4].

ب- المُتَاوِلَة: ينتمي المتاولة[5] إلى مذهب الإثني عشر وهم يلون السنة من حيث العدد. فنجد تمركزهم في جبل عامل وسهل البقاع[6]. وقد عاشوا منعزلين عن جميع الطوائف، وقدر عددهم سنة (1872م) بـ 125 ألف نسمة، وكانت حياتهم الاجتماعية مزرية، وهذا بسبب

---

[1]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 30.

[2]- كوبان هيلينا، **لبنان 400 سنة من الطائفية**، تر سمير عطا الله، منشورات هاي لايت: لندن، (د، ت)، ص 21.

[3]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 28.

[4]- **المرجع نفسه**، ص29، 30.

[5]- أطلق هذا الاسم لأول مرة في أواخر القرن السابع عشر على الشيعة في بلاد الشام، حيث كنت الفوضى تعم البلاد و كان كل فريق يعتمد على قوته، فسمى أبناء البلاد أنفسهم بني منوال أي مولاة لأهل البيت. ينظر: عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 31.

[6]- شمس الدين نجم زين العابدين، **تاريخ العرب الحديث المعاصر**، دار المنيرة: عمان، (د، ت)، ص 49.

امتلاكهم لعدد قليل من الأراضي، وتلك العزلة جعلتهم يؤمنون بالرجوع إلى علمائهم في جميع القضايا والإفتاء ويعتبرون ذلك جزء من أحكام مذهبهم[1]، وهذا ما جعلهم بعيدين عن الحكام الذين تعينهم السلطة وخاصة من السنة[2].

ج-الإسماعيلية: هي إحدى الفرق التي انقسمت من شيعة ألاثني عشر وهم وإن اتفقوا مع الشيعة في التسلسل التاريخي للأئمة الستة الأوائل، إلا أنهم اختلفوا حول إمامة إسماعيل بن جعفر الصادق، وأبطلوا إمامة أخيه الأصغر موسى، الذي اعترف به عدد كبير من الشيعة كإمام سابع. والإسماعيلية من أقدم الفرق الشيعية في بلاد الشام ومركزهم الرئيسي «**السلمية** » في شمال شرق حمص وشكلوا طائفة متوسطة العدد، حيث بلغ عددهم مابين 12000 إلى 15000 نسمة في القرن التاسع عشر[3],

د-الدروز[4]: هي فرقة ذات أصول شيعية وتتوزع في لبنان، سوريا، الأردن وفلسطين[5]. وينقسم الدروز من الناحية الدينية إلى طبقتين:

- **طبقة العقال أو الأجاويد:** والذين لهم الحق في معرفة العقيدة الدينية وهم ينقسمون إلى ثلاث درجات.

---

[1]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 30، 31.

[2]- شمس الدين نجم زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 50.

[3]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 33، 34.

[4]- ظهرت المذهب الدرزي في وقت كان العالم الإسلامي يشهد ظهور العديد من الفرق الإسلامية الجديدة التي تأثرت بثقافات العديد من الشعوب الأخرى. ينظر: عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 40،41.

[5]- شمس الدين نجم زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 50.

- **طبقة الجهال:** والجهال هنا لا يعني بها الجهل، بل عدم الاطلاع على أسرار المذهب. وللعقال مكانة كبيرة في المجتمع الدرزي حيث كان لهم ملابس معينة تميزهم عن باقي السكان. أما عن مناطق توزعهم فقد تمركزوا في جبل الدروز وهذا بسبب اضطهادهم من طرف الحكام المسلمين[1]، كما تمركزوا في وادي اليتيم، وكانت العائلات الدرزية تتمتع بروابط عائلية جد قوية، وهذا بسبب حفاظها على عاداتها و تقاليدها، كما تشبثوا ببعضهم البعض في بنيات هرمية مشكلة من مجموعات وفصائل، وتخضع كل وحدة منها إلى كبار القادة العسكريين، وكانت تلك العائلات تتمتع بإقطاعيات مهمة[2].

هـ-النصيرية: هم أحدى الفرق الشيعية التي انبثقت عن القسم الرئيسي للشيعة، وقد سكنوا في القسم الشمالي من جبل سيناء الذي عرف باسم « **سلسلة جبال النصيرية** » كذلك في دمشق. وقد قدر عددهم في بلاد الشام سنة (1831م) بـ 130 ألف نسمة أي أقل من 5% من السكان[3].

2-اليهود: في ظل هذه التسهيلات التي قدمت لليهود في الدولة العثمانية، وفد البعض منهم إلى بلاد الشام حيث انقسموا إلى قسمين: « **الأجانب** » و« **المستوطنون** »، وكان الأجانب أكثر من المستوطنين، وقد قطن معظمهم القدس، حيفا، صفد و طبريا. وكذا دمشق، حلب وبيروت و صيدا[4]. وفي منتصف القرن الثامن عشر توافدت أعداد أخرى من اليهود قادمين من هولندا وروسيا إلى فلسطين بسبب اضطهادهم هناك، حيث استقروا في صفد وطبريا.

---

[1]-عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 43.

[2]-هيلينا كوبان، **المصدر السابق**، ص 20.

[3]-عوض عبد العزيز محمد، **المرجع السابق**، ص 295.

[4]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 58.

وقد سيطر اليهود على التجارة في بلاد الشام. وهذا ما جعلهم من كبار العائلات الدمشقية حيث أقدم بعضهم على شراء القصور الكبرى وتحويلها إلى كنائس لهم في بلاد الشام ودمشق، القدس، الخليل، صفد و غيرها[1]. وقد بلغ تعداد اليهود في فلسطين سنة(1788م) حوالي 5 آلاف نسمة، ثم ازداد عددهم في أوائل القرن التاسع عشر إلى 6 آلاف نسمة في عام (1839م). وقد مثل حاخام القدس أعلى سلطة دينية ليهود الشرق العربي، وهو ما مثل عاملاً قويًا ساهم في حفاظ يهود الشرق على رابطتهم الدينية بفلسطين وحث بذلك رغبتهم في الهجرة إليها عند توفر الظروف الاقتصادية والسياسية[2].

وما يلاحظ عن يهود بلاد الشام هو امتزاجهم بالشامين من حيث العادات والأخلاق ؛ حيث كانت لأسمائهم دخل قوي في هذه الألفة، فقد كانوا يسمون أبناءهم بأسماء عربية مثل: صبحي، صبري، عارف، مراد، عائشة، جميلة و قمر، ثم دخلت أسماء أجنبية بسبب هجرة السفارديم والاشكناز مثل: بولتيزا، اليوكا. فنجد تمركزهم في دمشق مثلا في الجزء الشمالي والجزء الشرقي من المدينة وفي الشمال، وأكبر تجمع لهم كان في الجزء الشرقي، وأطلق على مكان سكنهم « **محلة** » أو « **الحارة** » وأحيانا « **ثلاج** »، وكانت تقسم بيوتهم إلى أزقة ومداخل غير نافذة وتتموضع بيوتهم على الجانبين، ولها باب كبير يقفل عند الحاجة وكذلك حراس من أبنائها[3].

---

[1]- العلبي أكرم حسن، **يهود الشام في العصر العثماني، من خلال سجلات محاكم الشرعية في الوثائق التاريخية بدمشق، 1336.991هـ/1583-1909م**، منشورات الهيئة العامة السورية: دمشق، 2011م، ص 11-14.

[2]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص51.

[3]-**المرجع نفسه**، ص51.

ثانيا: الأوضاع الثقافية

1- التعليم: كان التعليم قبل عصر التنظيمات تعليما دينيا حرا، إذ كان يبدأ في المنزل على يد مربي أو شيخ، وهنا يتعلم التلميذ ترتيل أجزاء من القرآن الكريم، أما مبادئ الحساب فقد كان يتعلمها من قبل قَبَّانْ (معلم) القرية، كما يتعلم أيضا القراءة الكتابة وهما الحد الأقصى للتعليم في القرى.

أما في المدن فكان التلاميذ يتلقون العلم في المساجد. وكانت مادة التدريس الأساسية هي حفظ القرآن الكريم وتلاوته، ولم تكن الحكومة تنفق على المدرسين أو على أبنية المدارس. فقد كانت جل المدارس في تلك الفترة موجودة بفضل تبرعات المحسنين، التي أنشأوها وحبسوا عليها الأوقاف لخدمتها. وكانت مرتبات الشيوخ قليلة لا تتجاوز 20 بَارَةً[1] في الأسبوع عن كل تلميذ[2].

أما فيما يخص المسلمين الشيعة في جبل عامل، فهم يدرسون القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة واللغة الحساب، وتختلف الأجواء التعليمية التي عرفها هذا الجبل فقد تعرض التعليم إلى حقبة سوداء على يد "أحمد باشا الجزار" والي عكا، الذي اضطهدا العلماء. فأغلقت المعاهد والمدارس وانقطعت سياسة التعليم، لكن مع حلول القرن التاسع عشر ظهرت بوادر النهضة بعد موت الجزار فقد دخلت الحياة العلمية عهدًا آخر. وتميزت بكثرة المدارس التي توزعت على كافة قرى جبل عامل تقريبا منها المدرسة الكوثرية، مدرسة جَبَعْ، مدرسة حَنْوِيَةُ، مدرسة بنت جُبَيْرْ. وقد نشرت هذه المدارس معارفها وتخرج منها علماء، طيلة الفترة

[1]- نقد معدني عرف في عهد السلطان العثماني مراد الرابع. ينظر: عامر محمود، **مرجع سابق**، ص 366.

[2]- عوض عبد العزيز محمد، **مرجع سابق**، ص 252.

الممتدة مابين أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى بداية القرن العشرين[1]، أما الدروز فلم يكن وضعهم التعليمي متميزا أو أفضل حالا من الفرق الإسلامية الأخرى ولم يعرف عن مدارسهم الشيء الكثير، سوى إنشائهم مدرسة « **عَبيهُ** » التي أصبحت الآن دار الحكمة[2].

[1]- عتريسي طلال،**المرجع السابق**، ص 58.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 59.

المبحث الثاني: مكانة المسحيين في بلاد الشام أثناء الحكم المصري(1831-1840م)

المطلب الأول: أوضاع المسيحيين قبيل الحكم المصري:

مثلما انقسم المسلمون إلى عدة مذاهب، انقسم المسيحيون كذلك لطوائف كثيرة ويجتمع داخل الطائفة الواحدة عدة أعراق:

أولا: الكاثوليك: أحرزت طائفة الكاثوليك[1] في الدولة العثمانية تقدما ملحوظا على حساب معظم الطوائف الأخرى، ويعود ذلك إلى النفوذ الذي حصلت عليه فرنسا الكاثوليكية في الدولة العثمانية، منذ أن وقعت الامتيازات بين فرنسوا الأول والسلطان سليمان القانوني.

أما في بلاد الشام فقد تكونت هذه الطائفة نتيجة انشقاق في الكنائس الشرقية الأرثوذكسية و الأرمينية السريانية اليعقوبية [2]وتضم هذه الطائفة.

1-المُوَارَنَةُ: ينتسب الموارنة[3] لرجل يقال له مَارُونْ ظهر في بعض نواحي نهر العاص بسوريا في القرن الخامس ميلادي، وقامت حوله العديد من الأساطير. وكانوا قليلي العدد ومراكزهم الأولى هي شمال لبنان، وعند مجيء الفتوحات الإسلامية دخل بعضهم الإسلام البعض بقي على ديانته، وبالتدريج أخذت أحوالهم في التحسن والنمو خاصة في القرن السادس عشر، وكان الموارنة يتبعون الكنيسة الشرقية ثم اتبعوا الغربية، لكنهم احتفظوا

---

[1]- هم جماعة المسيحيين المتحدين إيمانا و طاعة لكنيسة روما، ينظر: عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 45.

[2]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص300.

[3]- لفظة مارون منقولة من اللغة السريانية، فإن نطقت بضم فمعناها السيد والرب وإن نطقت بالفتح فمعناها المررية التي تكسر بها الحجارة، وهذان اللفظان على ما توجيه قواعد اللغة السريانية أنهما في حال التصغير يصيرا « مرونا» ضما وفتحا، وفي حالة الجزم « مارون» بالضم والفتح. ينظر: عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 45.

بطقوس الكنيسة الشرقية وبقوا يؤدون عبادتهم باللغة السريانية لأنهم ينسبون إلى سريان سورية[1]، ولم يقتصر الوجود الماروني على جبل لبنان فقط بل وجدت إعداد منهم في المدن الشامية الأخرى مثل دمشق. والتي بها دير ماروني في "**باب توما**" وفيه دير البطريركية[2]. وكان لهم قضاؤهم وأحوالهم الشخصية ومحاكمهم الخاصة بهم، والتي يشرف عليها رجال الاكْليرُوسْ المارون، وتختص هذه المحاكم في قضايا الزواج والطلاق والإرث، كما تشرف على الأوقاف والمؤسسات الخيرية، وتتميز هذه الطائفة بشدة تعلقها بكنيستها[3].

2-الروم الكاثوليك: انشق الروم الكاثوليك عن طائفة الروم الأرثوذكس، لذا قاموا باضطهادهم، وكانت تحدث بينهم العديد من الخلافات وذلك قبل اعتراف الدولة العثمانية بهم[4]. في عام (1724م) شكل الروم الكاثوليك طائفة جديدة وانتخبوا بطريركا خاصًا بهم واعترفوا برئاسة الباب، بعد عتراف الدولة العثمانية بهم في (24 مارس1833م).

وكان لبطريركهم وكيل ينوب عنهم في شؤون البطريركية في إسطنبول ولقد لقيت هذه الطائفة مساعدة من أوروبا طوال القرنين السابع وثامن عشر لسببين:

- تدخل فرنسا وادعائها أنها حامية الكاثوليك في الشرق.
- إنشاء الهيئة الدعائية الكاثوليكية للإشراف على البعثات الكاثوليكية في المشرق العربي.

وكانت الدولة العثمانية تقف إلى جانب الروم الأرثوذكس في صراعهم مع الروم

---

[1]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص45.

[2]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص47، 48.

[3]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 45.

[4]- غرايبة عبد الكريم، **سورية في القرن التاسع عشر 1840 – 1876م**، محاضرات ألقاها على قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، معهد الدراسات العربية العالية: جامعة الدول العربية 1961- 1962م، ص 117.

الكاثوليك وهذا لاعتبارها أن الأرثوذكس وطنيين أكثر من الكاثوليك. وفي هذا الإطار أصدر السلطان العثماني، فرمان يمنع انضمام الروم الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس لطائفة الروم الكاثوليك[1].

3- السريان الكاثوليك[2]: كان يتولى رئاسة هذه الطائفة بطريك السريان الإنطاكي الكاثوليكي الذي كان يقيم في بيروت في الشتاء، وفي دير الشرفة بجبل لبنان صيفا. وكان يتولى أمور مطارنة حلب، الموصل، دمشق وبغداد. وكذلك أساقفة حمص، حماه، مصر، الجزيرة ومابين النهريين، وانشقت هذه الطائفة عن الكنيسة السريانية اليعقوبية نتيجة لانتخاب المطران « **ميخائيل جروة** » بطريركا يعقوبيا في (16 سبتمبر 1800م)، وقد كان لهم في المشرق العربي ديران هما « **دير ستى مريم** » و« **دير التلميذ** »، ويعرفون بالسريان اليعاقبة[3] .

4-اللاتين الكاثوليك: تعود الجذور تاريخي لهم في بلاد الشام إلى عام(1291م) بعد خروج الصليبين منها، فقد بقيت إعداد قليلة منهم إلا أنهم استطاعوا أن يشكلوا طائفة خاصة بهم ابتداء من (1848م) وكان لهم ثمانية كنائس[4].

---

[1]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 51.

[2]- ضمت بلاد الشام قديما عدد كبيرا من السريان، ويذكروا عن أنفسهم أنهم موجودين في الشام منذ النصرانية، ولكن تضائل عددهم في العصر الحديث بسبب الفتوحات الإسلامية والزلازل والأوبئة التي قضت على العديد منهم. ينظر: عبد الرزاق عيسى، عبد الرزاق. **المرجع نفسه**، ص 52.

[3]- **المرجع نفسه**، ص52.

[4]- غرايبة عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص 121.

ثانيا: الأرثوذكس: ضمت طائفة الأرثوذكس[1]العديد من الأجناس التي تنتمي للمذهب الأرثوذكسي وفي مقدمتها الروم الأرثوذكس والأرمن والسريان الأرثوذكس، والذين ساعدوا الفاتحين ضد الرومان، وقد دخل العديد منهم الإسلام وبقى البعض الآخر على ديانته، ونتيجة امتزاجهم بالعرب تخلوا عن لغتهم الآرامية وذلك في القرن الثالث عشر ميلادي وأصبحوا يتكلمون العربية[2] .

1- الروم الأرثوذكس: هم من أصول عربية وينتسبون إلى الغساسنة الذين كانوا في بلاد الشام عند الفتح العربي لها. واتبع عدد كبير منهم، الكنسية الأرثوذكسية، والتي انقسمت لبطريركيتين:

- **الأولى:** في القدس وتشرف على كنائس الأرثوذكس في فلسطين، والمناطق المحيطة بها وكان لها مجلس يسمى باسم « **سيوند** » مكون من بطاركة معينين بمرسوم سلطاني.

- **الثانية:** في دمشق تشرف على مصالح الكنيسة الشرقية من صور حتى الأناضول ويتبعها أساقفة الشام وبعلبك وحلب. وكان لهم في دمشق خلال القرن التاسع عشر ثمانية عشر كنيسة أقدمها « **الكنيسة المريمية** »[3].

---

[1]- بعد مؤتمر خلقدونية 451م، أطلق على أتباع كنيسة القسطنطينية الروم الأرثوذكس. وكنيسة روما والقسطنطينية يعتقدان بأن المسيح طبيعتان ومشيئتان، والأرثوذكس كلمة يونانية معناها « مستقيم الرأي ». ينظر: عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق،**المرجع السابق**، ص 48.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 42.

[3]- أوزمير حسن، **فلسطين في العهد العثماني و حضرة ا لسلطان عبد الحميد الثاني**، تر قضاء وليد عبد الله، دار النيل: مصر، (د، ت)، ص 36.

2- الأرمن الأرثوذكس[1]: أسفرت الحروب المتعاقبة بين الدولتين الفارسية والعثمانية عن تقسيم أرمينيا بينهما، فشملت أرمينيا العثمانية على ست ولايات وهي بتليس، خريوط، سيواس ديار بكر وأرضروم. وبعد هذا أسس السلطان محمد الفاتح (1451-1481م) بطريركية في الأستانة عام (1461م). وعين البطريرك الأرميني رئيسا رسميا لملته، أما عن الوجود الأرمني في بلاد الشام فيعود إلى الحكم العربي، عندما كانت مدن الشام مراكز تجارية مزدهرة. وقد ارتبطت بمدن أرمينيا عن طريق التجارة، ومن هنا استوطن الأرمن بلاد الشام منذ القرن السادس عشر ميلادي. وانقسم الأرمن إلى أرثوذكس وكاثوليك، بعد أن كانوا حتى أوائل القرن السابع عشر من أتباع الكنيسة اليعقوبية[2]، وبلغ عددهم في القدس حوالي 1500 نسمة[3].

3-السريان الأرثوذكس: يتولى رئاسة هذه الطائفة رئيس أعلى يقال له « **بطريرك الأنطاكي الأرثوذكسي**»، مقره الرسمي في دير الغفران بجوار ماردين، ويخضع لسلطته إلى جانب مسيحي بلاد الشام عدد كبير من بلاد الملبار بالهند وله أساقفة هناك[4].

4- الأقباط الأرثوذكس: تعود الأصول الأولى للأقباط والأحباش الأرثوذكس في بلاد الشام إلى الهجرات الأولى في منتصف القرن الرابع عشر ميلادي بمناسبة تدشين كنيسة القيامة؛ ومن ذلك الوقت أصبح لهم أديرة وكنائس بالقدس منها "**دير السلطان**"، وهو ملاصق لكنيسة

---

[1]- من الأقليات اللغوية الدينية الوافدة إلى الوطن العربي، ويعيش معظمهم في بلاد الشام، والتي هاجروا إليها بعد المذابح التي تعرضوا لها على يد العثمانيين. ينظر: عبد الرزاق عيسعبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص56.

[2]- **المرجع نفسه**، ص56، 57.

[3]- أوزمير حسن، **المرجع السابق**، ص 37.

[4]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص57.

القيامة من الناحية الجنوبية، وظهرت المنازعات بين الأحباش والأقباط[1] على ملكية بعض الأديرة خاصة « **دير السلطان** »[2].

إن الأوضاع الاجتماعية للمسيحيين قبل صدور الإصلاحات العثمانية تميزت بفرض القيود فيما يخص اللباس وخاصة في مناطق ذات الأكثرية المسلمة فقد كانوا ملزمين بارتداء الألوان التي تميزهم عنهم. ففي سنة (1580م)، أصدر السلطان "مراد الثالث"، فرمانًا يمنعهم من لبس العمائم والأحذية السوداء وألزمهم بلبس قبعات سوداء، أما اليهود فيلبسون القبعات الحمراء، وفي القرن الثامن عشر برزت عادة عند المسلمين وهي لبس قبعات شبيهة بتلك التي يلبسها اليهود فأصدر السلطان "محمود الأول" فرمانا (1780م)، حدد فيه عقوبة الشنق للمخالفين، والملاحظ على هذه القوانين أنها كانت تشدد في المناطق ذات الأكثرية المسلمة مقارنة بمناطق التي تقل فيها، مثل جبل لبنان والذي لم يُرَاعَ فيه لهذه القوانين، كما منع المسيحيون من حمل السلاح تقلد السيوف[3] أو ركوب الخيل[4]. ولم تكن تقبل شهادتهم في المحاكم، كما منع عليهم بناء الكنائس بدون الحصول على فرمان من السلطان، و لم يقتصر التميز في اللباس فقط، بل تعداه حتى في سجلات المحاكم الشرعية في كل من حلب وصيدا، طرابلس وغزة، فكانت الهوية الدينية ملازمة لهم، حيث كانت أسماؤهم تسبق بعبارة « **ذمي** » أو« **نصراني** »، عكس أسماء المسلمين التي عادية يستخدم فيها عبارة« **فلان بن**

---

[1]– وهي الكنيسة الوطنية المصرية وضمت العائلة الأرثوذكسية التي رفضت مجمع خلقدونية الأرمينية الحبشية. ينظر:عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 57.

[2]–**المرجع نفسه**، ص 57.

[3]– الدباغ عائشة، **المرجع السابق**، ص3.

[4]– نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص2.

فلان »[1]، أما المسيحيون فكانت « **الذمي فلان ولد فلان** »، كما لم يسمح لهم بكتابة أسمائهم باللغة العربية لاعتقاد السلطات أنها أنبل من أن يدنسها المسيحيون، ويذكر ميخائيل مشاقة وهو أحدى شهود عيان في ذلك العصر بقوله أن التعصب بلغ أشده حيث نجد أن المسيحي كان عرضة للإهانة أينما ذهب، حيث كان ينعت بالكافر ويتم شتم صليبه. وتعدى الأمر إلى الاعتداء عليهم [2] خاصة من الجند الأوباش[3]؛ ما عدا من قبل أهل التقوى فقد كانوا يحسنون معاملة أهل الذمة هذا تبعا لقواعد الدين الشريف، ومن أمثلة ذلك أنه إذا مر مسيحي في حي المسلمين لحقه الأطفال قائلين« **نَصْرَاني كَلْبٌ عَوَاني، رَقْلُوْهْ بالْصَرَامي... قالت أمه فيْنُهْ، ضَرْبَهُ تَقْلَعُ عَيْنَهُ** »، وكان يتحمل كل هذا ولا يتفوه بكلمة واحدة، إلا الاستنجاد بمسلم تقي ليبعد عنه الأطفال. وحتى أنه كان محل سخرية لدى أصحاب الدكاكين فقد كانوا يجبرونه على حمل حاجياتهم إلى منازلهم، وإذا التقى مسلم بمسيحي في الطريق يقول له « **اشمل** » أي يريد منه أن يسير على يساره فيفعل ذلك، وإذا كان الطريق مكتظا بالمارة فلا يعرف كيف يسير فيتجه إلى الطاروق[4]، وذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك حيث أشار إلى قتل المسيحي الذي لم يقم بدفع الجزية، أما عن حياتهم الدينية فقد كانت مقيدة أيضا، فقد كان ممنوعا عليهم قرع الأجراس وحمل الصليب في المسيرات

---

[1]– أبونهرا جوزيف،« المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني»، **خطاب للجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات**، جامعة القديس يوسف، 24–26 كانون الثاني 2013، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات: cerpoc، ص8، 9.

[2]– مشاقة ميخائيل، **بلاد الشام في القرن التاسع عشر**، روايات تاريخية لحوادث عام 1860 م و مقدمتها في سورية و لبنان، تر زكار سهيل، الدراسات للنشر: دمشق،(د، ت)، ص61.

[3]– نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص3.

[4]– وهو عبارة عن منخفض في وسط الشارع تسير فيه الحيوانات. ينظر: مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص 62.

والمواكب، كما منعوا من حمل موتاهم على أكتافهم حيث فكانوا يحملونهم على الحيوانات[1]. بإضافة إلى ذلك فرض عليهم وضع صليب من الرصاص أو النحاس في رقابهم عند دخولهم إلى الحمامات العامة، أما المرأة المسيحية فقد فرض عليها انتعال خف (حذاء) من لونين متباينين وارتداء الملاءة الزرقاء لتميزها عن المرأة المسلمة.

أما عن منازلهم فقد منع من أن ترتفع منازل عن منازل المسلمين[2]، كما حدد ارتفاع معين لكحليته[3] (حافة الباب)، حتى لا يضطر المسلم إلى خفض رأسه إن دخلها[4]. وهنا نلاحظ أن النظرة فيها كثير من المبالغة، وسيظهر عكس هذا تماما من خلال علاقة المسلمين بالمسيحيين والتي سنتطرق إليها لاحقا.

المطلب الثاني: أوضاع المسيحيون أثناء الحكم المصري لبلاد الشام(1831-1840م)

دخل المسيحيون عهد جديدا بعد أن سيطر إبراهيم باشا، وهذا بمساعدة بشير بن شهاب على عكا تمهيدا لدخوله لبلاد الشام، مستغلا في هذا؛ الصراع بين عبد الله باشا واليها وبينه، ولما احتل الشام قام بعدة إصلاحات بعد أن أخضعها إلى الحكم المركزي؛ بتقسيمها إلى وحدات إدارية وتعيين مستلمين عليها، من أهمها انه ألغى جميع القوانين المميزة للباس حيث سمح لهم بلبس الملون، وحمل السلاح وبناء الكنائس، كما قام بإرساء قواعد جديدة للحكم، وهذا بالاعتماد على النمط الأوربي والاستعانة بخبراء أجانب في هذا المجال، لكن هذا لم يمنع من اعتماده على العناصر المحلية سواء المسيحيين أو المسلمين.

---

[1]- مشاقة ميخائيل،**المصدر نفسه**، ص63، 64.

[2]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 120.

[3]- مشاقة ميخائيل،**المصدر السابق**، ص63، 64.

[4]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص 53.

كما هيئ لهم سبل الراحة والرفاهية وهذا بزيادة الأراضي المزروعة من خلال إنشاء المصرف الزراعي وعمم تربية دودة القز« **الحرير**»[1]، وعلم الأهالي كيفية قطف الزيتون بالأيادي[2]، كما استحدثت صناعات جديدة، وإدخال التعليم العصري وذلك بالاعتماد على اللغة العربية[3]، وإنشاء العديد من المدارس والمعاهد المجانية المهيأة بسبل إقامة الطلبة من مأكل وملبس موحد، فقد بلغ عدد الطلبة في مدرسة حلب 400 طالبًا، أما في دمشق فبلغ 600 طالبَا[4]، وشهدت فترة حكمه إنشاء أول مطبعة عام 1834 م[5]، حيث خصصها لطباعة المنشورات الخاصة بالأوامر العسكرية، ثم انتشرت وأصبحت عامة وهذا ما أدى إلى وفرة الكتب، ونتيجة لهذا ظهرت المكتبات التي سماها علماء دمشق " **بخزائن الكتب**" ومن هنا برزت الأسر الدمشقية المعروفة كال الزبيري، الفرفور، النابلسي والمشطي[6]، كما تميزت فترة حكمه بالقضاء على النظام الإقطاعي من خلال تنصيب أصحاب الإقطاعيات في إدارته وجعل لهم رواتب، ومع مرور الوقت قام بطردهم.

ونلاحظ أن فترة حكمه كانت فاتحة خيرا للمسيحيين حيث قام بإلغاء جميع القوانين المميزة لهم، ومنحهم حرية ممارسة شعائرهم الدينية جهارا، وأنشأ المدارس والكنائس كما

---

[1]– عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية: مصر، (د، ت)، ص 349.

[2]– كرد محمد علي، **خطط الشام**، ج4، مطبعة الترقي: دمشق، 1925م، ص136.

[3]– نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص2، 3.

[4]– برج محمد عبد الرحمان، **التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، دار التعليم الجامعي: الإسكندرية، (د، ت) ص48.

[5]– مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا**، تر تسبانو أحمد غسان، سلسلة دراسات تاريخية: دمشق، (د، ت)، ص 66.

[6]– أحمد محمد، « الحياة الثقافية في دمشق في العصر العثماني (1876–1918م)»، **مجلة دمشق**، العددان1و2، ص 812–818.

استعان بهم في الشؤون المالية، وألغى الجزية المفروضة عليهم و قام باستبدالها [1]، بضريبة تسمى الخراج هذا مقابل إعفائهم من التجنيد الإجباري، وكان أول من حمل لقب « **بك**» هو مسيحيي اسمه « **البحري**» وهذا تكريما له لما قدمه للإدارة المصرية[2]، ولعل هدف إبراهيم باشا من هذا هو كسب رضى الدول الأوروبية، وتأييدها لاحتلاله الشام، ولاسيما أنه قام بفتحها أما الإرساليات التبشيرية، وهذا ما أدى إلى زيادة عدد الزوار لبيت المقدس؛ فوصل عددهم في البلاد العربية إلى الآلاف. وامتدت إصلاحاته التي تميزت هذه المرة باستخدام القوة حيث قام بنزع السلاح من جميع السكان، وادخل التجنيد الإجباري والذي رافقته سياسة اعتمدت على تأمين الاحتياجات الغذائية للجيش. وفي سبيل ذلك صادر مؤن السكان والحيوانات التي استخدمها لنقل المؤن وكل هذا أدى إلى الثورة ضده والتي شملت جميع الطوائف[3].

المطلب الثالث: موقف المسيحيين من الحكم المصري

على الرغم من كل الامتيازات التي قدمها إبراهيم باشا للمسيحيين أثناء حكمه لبلاد الشام، إلا أن سياسة التي اتبعها ضدهم أواخر عهده أدت إلى ثورتهم عليه وقد تعاونوا مع المسلمين في العديد من المرات.

فكانت أول ثورة في فلسطين سنة (1834م) سيطر من خلالها الثائرون على مدينة القدس عدة أيام، إلا أن إبراهيم باشا تمكن من إخمادها، لكن سرعان ما انفجرت في مناطق

[1]– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص147.

[2]– مؤلف مجهول، **المصدر السابق**، ص17.

[3]– الجبوري نجم نايف عبد نايف،**المرجع السابق**، 150، 151.

أخرى منها طرابلس، وجبل لبنان حيث ثار الدروز في مناطق متعددة منها لكنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم، فتدخلت فرنسا وساندت محمد علي لكن بريطانيا وقفت ضده وحاولت إيجاد فجوة بينه وبين بشير بن شهاب عام 1835 م، وتجددت الثورات مرة أخرى في حوران عام 1837 م، فقضى عليها إبراهيم باشا فاجتمع مع الدروز والمسيحيين عام (1840م) [1] وثاروا ضد الحكم وعدم الالتزام بالأوامر الجديدة من حيث دفع الضريبة والانخراط في الجندية. وفي تلك الأثناء كان إبراهيم باشا يسعى إلى التوسع في أراضي الدولة العثمانية فقام بمعركة[2] نصيبين نزيب[3]، مما جعل الدول الكبرى (بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا) تتدخل للحيلولة دون انهيار الدولة العثمانية وعقدت معاهدة لندن، وبموجب هذه الاتفاقية، أقدمت الدول الأوروبية على نشر قواتها في سواحل بيروت بعد قطع الطريق البحري بين مصر والشام، مما جعل قوات المصرية تنسحب من بلاد الشام ورجعت إلى حظيرة الدولة العثمانية[4].

[1]– محافظة جنوب غرب سوريا، شرقي نهر الأردن، غالبية سكانها من الدروز اليمنيون. ينظر: غربال شفيق محمد، **المرجع السابق**، ص 744.

[2]– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص152.

[3]– تقع في الجنوب الغربي من بيره جيك شمال شرق حلب. ينظر: فريد محمد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، دار النفاش: بيروت،(د، ت)، ص453.

[4]– الجبوري نجم نايف عبد نايف،**المرجع السابق**، ص152.

المطلب الرابع: آثار الحكم المصري على بلاد الشام

كانت المدرسة العسكرية من أهم انجازات إبراهيم باشا[1] في فترة حكمه، وهذا ما أدى إلى ظهور طبقة متعلمة والمتقبلة للإصلاح، كما سمح إبراهيم باشا للبعثات التبشيرية بالعمل بكل حرية مما أدى إلى ظهور أول جيل من القوميين العرب والذين ظهروا بسبب فتح إبراهيم باشا الباب أمام التأثيرات الأوروبية، فقد ادخل المصريون إلى بلاد الشام العديد من الكتب والمؤلفات سواء العربية أو المترجمة، في العديد من الموضوعات العلمية والإنسانية [2]. ومن أهم الآثار السلبية الحكم المصري في بلاد الشام هو بداية النشاط التبشيري الفعلي فقد هيئ السبل لذلك فبدأ الكاثوليك في فتح المدارس والكليات مثل كلية "**عين طورة** " كما نقلو مطبعتهم من مالطة إلى بيروت والتي تعرف من خلالها المسيحيون على اللغات الغربية وتعلموها، كما نلاحظ على فترة الحكم المصري، توافد الأجانب أو ما اصطلح عليه (المدخلات الأجنبية). والتي بقيت بلاد الشام بمنأى عنها إلى غاية تلك الفترة، حيث سمح إبراهيم باشا بدخول قنصل انجلترا إلى دمشق، وبعد هذا تتابع دخول قناصل الدول الأوروبية الأخرى، فوجد في دمشق سنة 1887م، قناصل لكل من انجلترا، فرنسا، ايطاليا، والنمسا وألمانيا، أمريكا، هولندا، اليونان والبرتغال. وقد أدى هذا التواجد إلى بث الدسائس وتحريض الطوائف ضد الحكم،بادعائها أنها حاميتهم[3].

---

[1]– هو أكبر أبناء محمد علي، كان قائد واعتمد عليه أبوه في العديد من الحملات العسكرية، حصل على لقب باشا، فقام بالقضاء على الحملة الوهابية، توفي في 1848م. ينظر : الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 66.

[2]– نصيرات محمود احمد فدوى، **المرجع السابق**، ص59، 60.

[3]–عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص14.

المبحث الثالث: علاقة الطوائف في بلاد الشام ببعضها البعض

المطلب الأول :علاقة الطوائف المسيحية مع بعضها

لم تكن علاقة الطوائف المسيحية ببعضها البعض جيدة في الكثير من الأحيان، فقد كانت كل طائفة تحاول اجتذاب أتباع الأخرى. فنذكر على سبيل المثال اضطهاد الروم الكاثوليك من طرف بطريرك الروم الأرثوذكس، والذي كان له سلطة واسعة على الكنيسة والطائفة الكاثوليكية برغم من انفصال هذه عن كنيسته، فقد كان لا يسمح لرجال الكنيسة من الطائفة المشار إليها بلبس القلانس السوداء، ولا تقليد ملبوس كهنة الروم، وأجبرهم على ألا يختلف عن لباس عامة الشعب، وكان يقيد إدارتهم في الجنائز والعمادات والأكاليل[1]، فقد كان بطريرك الروم الأرثوذكس في كل مرة مضطرا إلى أن يحصل على رخصة من قبل بطريرك الروم الأرثوذكس أثناء تجنيز الموتى أو عقد الزواج، ومن يخالف ذلك يتعرض للعقاب[2]، وفي (1819م) حدث خلاف بين كاثوليك حلب ومطران الروم جراسيموس التركمان هذا بسبب إجباره لطائفة الروم الكاثوليك والتي تزيد عن ألف و خمسمائة شخص على التزام طاعته، رغم أن رعية المطران لا تزيد عن خمسين شخصا، إلا أن الكاثوليك رفضوا طاعته وقاتلوه وهذا ما أدى إلى مقتل أحدى عشر شخصًا من الكاثوليك بأمر من الحكومة، واستقال المطران من منصبه، لكن كل هذا لم يخمد ذلك الصراع فقد أقدم أحد الرعايا على قتل بطريرك الكاثوليك، وقد أتهم كاهن كاثوليكي بذلك، فبدلا من أن يعاقبه وفق

---

[1]– مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص 128.

[2]–غرايبية عبد الكريم،**المرجع السابق**، ص 117.

الشروط الكنائسية قام بإرساله إلى السجن، ولم يدم مدة سجنه طويلا فقد أخرجه بعض أعيان الكاثوليك بمالهم [1].

المطلب الثاني: علاقتهم بالسلطة

لم يبدي المسيحيون الذين يعيشون في بلاد الشام العداء لسلطة العثمانية[2]، ففي القدس مثلا عند مجيء السلطان سليم الأول وفتحه لها، حضر بطريرك الروم (أيطاليا)، ومعه مجموعة من الرهبان وبعض المسيحيون لكي يبايعوه، حيث سمح لهم السلطان بإدارة كنائسهم وأديرتهم على نفس المنوال الذي كانت عليه إبان الحكم الإسلامي السابق، وقد كانت السلطة العثمانية حرصة على الاهتمام بالأماكن المقدسة لدى اليهود والمسيحيين، وفي هذا الشأن صدر أمر من إسطنبول والذي ينص على ضرورة الاهتمام بالأماكن المقدسة لهم خاصة الكنائس والقلاع في كل من صفد، طبريا وحيفا، فهذه المناطق تحتوي على العديد من الآثار القديمة والتي لها قدسية وخصوصية، فقد دعا هذا الأمر إلى الحفاظ عليها وعدم التصريح ببناء مباني أخرى حولها[3].

أما علاقة المسيحيين بالولاة فقد كانت مضطربة، وهذا على اعتبار أن الولاة كانوا ينظرون إلى المسيحيين على أنهم موالون لأعداء الدولة العثمانية، فقد كان أي انتصار تحرزه الدول الأوروبية على الدولة العثمانية يصاحبه اعتداء عليهم، فعلى سبيل المثال، في حروب اليونان مع الدولة العثمانية، هاجمت سفن يونانية بيروت، فكان رد فعل عبد الله باشا

---

[1]– مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص 128.

[2]– محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 83.

[3]– أوزدمير حسن، **المرجع السابق** ، ص48.

والي عكا وبيروت، إذ أرسل جيش إلى بيروت ليقوم بأعمال السلب والنهب في جميع أحياء المسيحيين الذين عانوا من ضغوطات كبيرة. ولكن يحب أن نشير هنا إلى أن ظلم الولاة لم يقتصر على المسيحيين فقط، بل شمل جميع السكان دون التفريق بينهم(بين مسلم، مسيحي، يهودي) وعلى سبيل المثال قام أحمد باشا الجزار بسجن علماء ومشايخ المسلمين وكهنة الذميين وعقال الدروز وخامات اليهود[1].

المطلب الثالث: علاقتهم بالسكان

أولا: المسلمون: لقد عاش المسيحيون جنبا إلى جنب مع المسلمين بالرغم من أنه لم يسمح لهم بلبس ما يلبسه المسلمون [2]، كل هذا لم يمنع من امتزاجهم وتعايشهم.

فقد كانت هناك عائلات مسلمة تقيم في الحي المسيحي بالقدس، و خاصة في شارع داود بين كنيسة القيامة ومورسيتان، كما أقيمت مآذن في مسجدين بقيت من القرن الخامس عشر بالقرب من مقام سيدنا عيسى عليه السلام، حيث أن الفصل بين الأحياء كان فصلا تلقائيا راعت فيه كل ملة خصوصية وحرية الأخرى، ولم يكن يخضع لضوابط أو قوانين صارمة، فقد سمحت الدولة العثمانية لكل ملة بأن تقيم في المكان الذي تختاره[3]، ولم يقتصر هذا التعايش على المسكن فقط بل شمل حتى الزواج ففي حلب مثلا ومن خلال سجلات المحاكم الشرعية، تم تسجيل سنة (1795م) 44 زواجا مختلط كان معظمها بين مسيحيين

[1]–عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص63، 64.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 318.

[3]– أوزدمير حسن ، **المرجع السابق**، ص40، 41.

وبين المسلمين[1]، كما كان المسيحيون يلجئون إلى الشرع الإسلامي في قضايا الإرث[2]، هذا لمعرفتهم أن الدين الإسلامي يضمن لهم حقوق أكثر من التي يضمنها دينهم مثل حقوق الميراث، حيث أن محكمة المسيحيين تمنح المرأة التي توفي زوجها ميراث أقل من ذلك الذي تمنحه المحاكم الإسلامية، ومن صور امتزاج والتسامح توحد الجماعات اليهودية والمسيحية والمسلمة في نظام اقتصادي أو حرفي[3].

ثانيا: علاقتهم باليهود

لم تكن علاقة المسيحيين باليهود حسنة في بلاد الشام، بل كان العداء ناشبا بينهم منذ القدم، ومن الحوادث الشهيرة بينهم الصراع الذي حدث أثناء الحكم المصري أثر مقتل الراهب « **تُوْمَا الكَبُوتْشي** » الذي ينسب إلى المسيحيين[4]، والذي كان يتجول في شوارع دمشق فقام اليهود بقتله عند وصوله إلى حارتهم، فقامت الحكومة بالقبض على عدد من اليهود وعذبتهم لكن دون جدوى، فقد كانوا مشهورين بالكتمان والمحالفة[5]، فتدخل قناصل من دول أوروبية خاصة قنصل فرنسا[6]، وبدأ في البحث عن الجاني، وألبست القضية حلة دينية، ولكن اليهود رفضوا الاعتراف، وهذا ما أدى إلى زيادة العداء بينهم وبين المسيحيين وقاموا باضطهادهم وتعذيب المتهمين[7]، لكن اليهود استطاعوا أن يجمعوا أموالاً لافتداء المتهمين

---

[1]– أبونهرا جوزيف، **المرجع السابق** ص12.

[2]– كورترت دونالد، **المرجع السابق**، ص315–321.

[3]– أوزدمير حسن،**المرجع السابق**، ص47.

[4]– عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص380.

[5]– مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص 185.

[6]– عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص62.

[7]– مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص 185.

ودفعوا لمحمد علي 60 كيس من المال، فقبلها وأطلق سراح المتهمين ولم يحدث بعد ذلك أي صراع خطير بينهم[1].

المطلب الرابع: علاقة المسيحيين بالدول الأوروبية

كان لوقوع الأراضي العثمانية بين مراكز التجارة الشرقية والغربية أثر في التوغل الأوروبي، إذ كانت أراضيها محطة هامة لتجار الأوروبيين، وهذا ما جعلها تمنحهم امتيازات واسعة مثل: إعفائهم من الضرائب، إلى جانب التجار نجد القناصل والسفراء والذين كانوا يمثلون دولهم في الدولة العثمانية.

أولا: المستأمنون

1-التجار والمترجمون: وهم التجار المسيحيون الذين أقاموا في الدولة العثمانية لأغراض تجارية وكذلك المترجمون الذين كانوا يقيمون بالترجمة للسلطان و لكبار الوزراء والولاة والتجار، وتعود الجذور التاريخية لإقامتهم في الدولة العثمانية إلى عهد السلطان أورخان عام (1346م) عندما عقد معاهدة صداقة مع البيزنطيين، وكانت البداية الحقيقية للامتيازات التي منحت للدول الأوروبية تعود لسنة 1535م، حيث كانت أول دولة دخلت في هذا المضمار هي فرنسا بتوقيعها لاتفاقية صداقة، لتعمم فيما بعد وتصبح النموذج لجميع الاتفاقيات مع الدول الأخرى التي حذت حذوا فرنسا مثل: انجلترا، المجر، هولندا، روسيا، الدانمرك، إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص62.

واجتمعت تلك المعاهدات في نقاط معينة، منها حرية التجارة والملاحة للأجانب كذلك حرية العبادة في الكنائس والأماكن المقدسة، وحفظ أمن مساكن الأجانب كذلك عدم مقاضاتهم أمام المحاكم العثمانية[1]. وكل هذه الحريات أطلق عليها لفظ « **الامتيازات الأجنبية** » ، والتي استغلت فيما بعد لتتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وكل هذا بسبب ضعف الذي حل بها منذ أوائل القرن الثامن عشر، فقد أصبحوا يطالبون بحماية أقلياتهم الدينية [2]. حيث ادعت فرنسا والنمسا حماية المسيحيين الكاثوليك، أما بروسيا فقد ادعت حماية الأرثوذكس. ولم يقتصر الأمر على حماية المسحيين فقط بل تعداه مع الوقت ليشمل حماية الأمراء المسلمين الذين لهم وزن بالسلطنة مثل « **فخر الدين المعني الثاني** »[3] الذي منح الفرنسيين أراضي لإعمار خانات لهم في صيدا[4]، وقد اختلطت في هذا المجال المصالح السياسية بالاقتصادية لتجار والوكلاء[5]، والدخول من باب حماية الأقليات، وما يدل على هذا أقوال المستشرق الفرنسي أندريه ميكال « **أن الامتيازات الأجنبية ثم التدخلات العسكرية الأجنبية وأحيانا النشاط المكثف للإرساليات التبشيرية راحت تربط الطوائف المسيحية أو بعضها اقتصاديا أو ثقافيا بالغرب**»[6] .

---

[1]– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص50، 51.

[2]– الكوثراني وجيه، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي– من تاريخ الولاية العثمانية بلاد الشام** –، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2001، ص 69.

[3]– العزاوي قيس جواد، **المرجع السابق**، ص 118،119.

[4]– عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 322.

[5]– الكوثراني وجيه، **المرجع السابق**، ص 60.

[6]– العزاوي قيس جواد، **المرجع السابق**، ص 124.

2-القناصل و السفراء: بقيت بلاد الشام في منأى عن التدخلات الأجنبية حتى سنة (1832 م)، عندما سمح « **إبراهيم باشا**» لقنصل انجلترا بالدخول البلاد الشام، وهذا بالرغم من رفض الشاميين الذين رأوا أن بلادهم مقدسة ولا يجب أن يدنسها الأجانب، ولكن السبب الحقيقي وراء رفضهم هو خوفهم من أن تنتقل التجارة من أيديهم إلى الأوروبيين، ومنذ دخول هؤلاء القناصل إلى بلاد الشام بدئوا في بث الدسائس بين الحكام والطوائف، من خلال دفاع كل قنصل على طائفة معينة وذلك مقابل ولائها لدولته، ولم تكتفي بهذا فقط بل أصبحت تحرض على إثارة الاضطرابات وتشجيعهم على الثورة و العصيان[1].

ثانيا:الإرساليات التبشيرية: تعددت الإرساليات التبشيرية في بلاد الشام والتي تواجدت قبل القرن التاسع عشر نذكر منها:

1- الإرساليات الكاثوليكية: منها اليسوعية واللعزارية والتي هي من أقدم البعثات في بلاد الشام، إذ تعود إلى أوائل القرن السابع عشر، حيث عملت على تعليم الموارنة و الطوائف الكاثوليكية ومن اجل هذا الغرض قامت بافتتاح العديد من المدارس.

2- البروتستانت: يعود نشاط البروتستانت إلى عام1820م، وكان أول نشاط تبشيري لها في القدوس من هناك انتقلت إلى بيروت وما حولها، حيث عملت هي الأخرى على تأسيس العديد من المدارس.[2]

---

[1]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص332 .

[2]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص16.

الفصل الثانـي:

السياسة العثمانية في بلاد الشام وموقف المسيحيين منـها

(1840-1876م)

المبحث الأول: التنظيمات العثمانية وموقف المسيحيون منـها

المبحث الثانـي: المراسيم الخاصة بلبنان وموقف المسيحيين منـها

المبحث الأول: التنظيمات العثمانية وموقف المسيحيين منها

عانت الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر من الضعف، وهذا لوقوف الدول الأوروبية ضدها ساعية من وراء ذلك إلى إخراجها من أوروبا الشرقية واقتطاع أجزائها، وقد اتحدت دول أوروبا على هذا الهدف، رغم التنافس الشديد بينهم. ولهذا لجأ سلاطين الدولة العثمانية في محاولة النهوض والوقوف في وجه التيار الأوروبي[1]، إلى الإصلاح[2] أو ما أصطلح عليه بالتنظيمات[3] العثمانية والتي كان من أبرز روادها : **مصطفى رشيد باشا** [4]، **علي باشا، فؤاد باشا، مدحت باشا**[5]. وتعود جذور الإصلاح إلى عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807 م)، والذي يعتبر أول السلاطين في هذا المجال؛ فقد استهل إصلاحاته بالجانب العسكري على الرغم من أنها بدأت منذ عهد السلطان مصطفى الثالث (1757 – 1773 م) لكنها كانت حركة ضئيلة أخذت من النظام العسكري الأوروبي[6]، وعند وصول السلطان عبد المجيد الأول (1774 – 1789م) إلى السلطة

---

[1]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**. ص 14.

[2]- إن الإصلاح سابق للتنظيمات بقرون عدة و مختلف عنها في المقاصد، فإن الإصلاح هو مجموعة من المقترحات التي فرضتها الحاجة الداخلية ولو طبقت من شأنها أن تحدث تغير إلى الأحسن في جميع مجالات. ينظر: العزراوي قيس جواد، **المرجع السابق**. ص 54، 55 .

[3]- هي عبارة إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح هذه، أي صدور قوانين رسمية من أعلى السلطة في الإدارة السلطانية. ينظر: العزاوي قيس جواد، **المرجع نفسه**. ص 55 .

[4]- ولد في إسطنبول عام 1800م، تعلم في مدارس دينية، ثم أنضم إلى الخدمة الحكومية في عدة مناصب و ثم أصبح سفيرا ولمرات عدة في باريس ولندن، كما تقلد منصب صدر أعظم ووزير الخارجية عدة مرات. ينظر: الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 74.

[5]- عين وليا على ولايات كثيرة، وتولى الصدارة العظمى أكثر من مرة، توفي في منفاه بعد اتهامه بقتل السلطان عبد العزيز. ينظر: عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص 118.

[6]- أبوعلية عبد الفتاح حسن، **الدولة العثمانية و الوطن العربي الكبير**، دار المريخ للنشر والتوزيع: الرياض، 2008م، ص 319.

كانت الدولة تعيش تداعيات الخسارة في حربها ضد روسيا، فكانت الهزيمة دافعا للسلطان لكي يقوم بإصلاحات في الجانب العسكري، فضلا عن إصلاحاته لاقتصادية والثقافية.

ومع مجيء السلطان محمود الثاني (1809– 1838 م) إلى الحكم أدرك أن إصلاح الجيش لن يتم إلا من خلال القضاء على الانكشارية، فبدأ بوضع مجموعة من الإجراءات منها تنصيب قادة مخلصين لأهدافه، ومنها القضاء على الانكشارية فتم ذلك في (17 جوان 1826 م)، صدرت الأوامر بإلغاء الإنكشارية رسميا، وبعد هذا الإجراء لم يبقى أمام السلطان أي عائق فبدأ بتطبيق إصلاحات في كافة الجوانب[1]. تلى عصر محمود الثاني فترة الإصلاحات والتي عرفت في التاريخ العثماني بالتنظيمات العثمانية، والتي امتدت من 1839 م إلى غاية 1876 م.

المطلب الأول: خط كلخانة1839م و التنظيمات الخيرية خط همايوني1856 م

أولا: خط كلخانة 1839م: أعلن هذا الخط يوم الأحد 3 نوفمبر1839م، في حفل حضره[2]السلطان والصدر الأعظم، كبار رجال البلاط، العلماء ورؤساء الطوائف وممثلي الدول الأجنبية وقرئ هذا المرسوم في بهو (الكلخانة) في قصر طوب قابي[3].

---

[1]– هشام سوادي هشام، **تاريخ العرب الحديث 1516– 1819م من العهد العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر: عمان، (د، ت)، ص 85، 86.

[2]– الصلابي محمد علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الكتاب الحديث،(د،ب)، 2008م ، ص 448.

[3]– لم يكن محتوى مرسوم كلخانة من إنتاج السلطان عبد المجيد، بل أن الذي أعده وصاغ بنوده هو مصطفى رشيد باشا (1800– 1858 م). ينظر: النجار جميل موسى، **المرجع السابق**، ص 32.

- **أهم بنود خط كلخانة** (غرفة الورود 1839 م) :

1- صيانة حياة وشرف وممتلكات الرعايا بصورة كلية بغض النظر عن المعتقدات الدينية.
2- ضمان طريقة صحيحة لتوزيع وجباية الضرائب.
3- المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلم وغير المسلم.
4- توخي العدل والإنصاف في فرد الجندية وتحديد أمدها.
5- إنشاء حكومة مركزية تشرف بشكل مركزي على الإدارة والدوائر الحكومية في الولايات[1].

أما عن أسباب صدور خط كلخانة فهي كثيرة وأهمها: إرضاء الدول الأوروبية لاستقطابها ومساندة الدولة العثمانية ضد محمد علي، وإخراجه من بلاد الشام، كذلك حاجتها للإصلاح لمواكبة التطورات العالمية التي تغيرت تماما.

والبند الذي سنتطرق إليه هو الذي نص على المساواة بين المسلمين وأهل الذمة؛ على اعتبار أنه يعدّ تغير جذري في أنظمة الدولة العثمانية ونهجها السياسي وقد خالف هذا البند الشريعة التي بينت الفوارق بين المسلمين وغيرهم[2]، « **و تمتاز سائر تبعة دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعداتنا هذه المملوكة بدون استثناء وأعطت من طرفنا المملوكي الأمنية التامة في الروح والعرض والناموس والمال**»[3] ، وبعد إعلان خط كلخانة (1835 م)، استعادت الدولة العثمانية بلاد الشام،وكانت بريطانيا قد ساهمت مساهمة فعالة

[1]- أبوعلية عبد الفتاح حسن، **المرجع السابق**، ص330، 331.
[2]- **المرجع نفسه**، ص330 ،331.
[3]- فريد محمد، **المصدر السابق**. ص 483.

في إخراج محمد علي[1] منها، مباشرة بعد خروجه طلبت من عزت باشا والي عكا وأقضيتها، أن يسهر على راحة سكان الشام، ثم عينت محمد نجيب باشا واليًا على الشام وأسندت إليه مهمة التعريف بخط كلخانة، والذي رحب به سكان بلاد الشام وقام مشايخهم بإرسال عرائض شكر إلى الوالي والسلطان. ومن خلال تلك العرائض يتبين لنا أن التنظيمات لاقت ترحيبا عاما من جميع الطوائف[2].

أما عن مدى نجاح أو فشل هذا المرسوم، فقد بقى معلقا بمدى تأقلم أجهزة الحكم والإدارة العثمانية مع التنظيمات الجديدة، حيث أنهم لم يستطيعوا التخلي عن جهاز حكم عمره مئات السنين والعمل بالحكم المركزي، لذا يمكن القول بأن الجهاز الإداري كان أحد أسباب إخفاق مرسوم خط كلخانة، على الرغم من أن الدولة قد طبقت ما ورد في المرسوم فيما يخص تأمين الشرف والمال والحياة[3]، إذ بطلت إعادة مصادرة الأموال، أما فيما يخص المسيحيين فقد تمتعوا بما يملكون من أموال ولم يعودوا يخفونها أو يتظاهرون بالفقر[4].

ثانيا: التنظيمات الخيرية شريف همايوني 1865 م: صدر هذا الخط في عهد السلطان عبد المجيد الأول في جمادى الثاني 1272 هـ الموافق لـ 18 فيفري 1856 م، أي بعد صدور خط كلخانة بستة عشر سنة.

---

[1]- ولد سنة 1779م، لما احتل الفرنسيون مصر أتى محمد علي مع الجنود العثمانيين لمحاربتهم، وعينه " خسرو باشا " والذي كان وليا على مصر بعد طرد الفرنسيين، قائد فرقة، فبدا من هناك باستمالة الجنود إليه حتى تولى حكم مصر. ينظر: فريد محمد، **المصدر السابق** ، ص 390.

[2]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص23.

[3]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص90، 91.

[4]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص25.

وأعلنه السلطان بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها (بريطانيا، فرنسا وسردينيا) على روسيا في حرب القرم، وقبل مدة قليلة من عقد[1]مؤتمر باريس 1856 م. وقد جاء هذا المرسوم نتيجة لضغوطات التي مارستها الدول الأوربية، والتي كانت تهدف من ورائها إلى إقامة نظام حكم دستوري في الدولة العثمانية وذلك عن طريق سفرائها كبريطانيا وفرنسا والنمسا، فقد كان هذا الخط بمثابة هدية لفرنسا وبريطانيا اللتين وقفتا ضد تقسيم أراضي السلطنة في أعقاب حرب القرم[2].

وقد اتخذت الدولة العثمانية في هذا الخط خطوات إصلاحية إيجابية لرعاياها فقد أكد السلطان على كافة المبادئ التي سبق وأعلن عنها في خط كلخانة 1839 م، وزاد عنها بامتيازات وحصانات لرعايا الدولة الغير المسلمين، وإن لم يكن ثمة اختلافات بينهما فخط همايون أكثر اندفاعا للاقتباس من الغرب.

- أهم بنوده:

1- يحق للطوائف غير الإسلامية حرية العبادة في أحيائها الخاصة ولها الحق في الإنفاق على رجال الدين وعلى الشؤون الدينية الخاصة بها.

2- يحق لكل رعايا الدولة العثمانية أن يتقدموا للوظائف دون النظر إلى ديانتهم، ولهم الحق في الالتحاق بالمدارس العسكرية والمدنية[3].

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 91.

[2]- العزاوي قيس جواد، **المرجع السابق**، ص 110.

[3]- أبوعلية عبد الفتاح حسن، **المرجع السابق**، ص 334.

3- إنشاء محاكم مختلطة للنظر في القضايا المدنية والجنائية بين المسلمين وغير المسلمين من ذوي المذاهب المختلفة.

4- تحصيل الضرائب من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء دون استغلال.

5- يترتب في مساواة في الحقوق والواجبات، و بناء عليه فإن قانون التجنيد يخضع له المسلم وغير المسلم من رعايا الدولة العثمانية، مع إمكانية الإعفاء في حالة دفع البدل العسكري (البدل النقدي)[1]. وصدر سنة 1909م تعديل لقانون التجنيد ألغى البدل العسكري الذي كان يؤخذ من المسيحيين فلم يعد لهم الحق في الإعفاء، لكن التعديل أعفى البطاركة والأساقفة والرهبان والكهنة[2].

6-تمثيل الطوائف الغير إسلامية في المجالس المحلية في المناطق والقرى[3].

لقد أكد خط همايون بشكل خاص على المساواة المدنية والاجتماعية لجميع الرعايا كما اعتراف بمساواتهم في خدمة الحكومة، وقد اهتمت الدولة بتطبيق النواحي التي تخص التسامح والحرية الدينية، لكنها لم تطبق مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية فقد بقيت مقتصرة على المسلمين وحدهم، أما المسيحيون فقد عملوا على الإعانة العسكرية فقط، كما ظلت الوظائف الإدارية والقضائية شبة محصورة بين المسلمين، كما زاد خط همايون من ترابط الطوائف المسيحية بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة. إن خط همايون مس التقاليد العثمانية بشكل خطير وتناول الشريعة بالتحريف أي أن الدولة العثمانية انحرفت عن قواعدها الأصلية.

---

[1]- أبوعلية عبد الفتاح حسن، **المرجع السابق**، ص335، 336.

[2]- أبونهرا جوزيف، **المرجع السابق**. ص 27.

[3]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص30، 31.

المطلب الثاني: خط التنظيمات الجديدة 1874م

صدر هذا القانون في عهد السلطان عبد العزيز والذي أصدره في بداية عهده قانون الولايات، في08 نوفمبر 1864 م، وقد وأشرك في وضعه الصدر الأعظم فؤاد باشا ومدحت باشا، والذي تولى ولاية طونه سنة 1864 م، و الذي قام بتطبيق هذا النظام فيها وقد كان هذا القانون يهدف إلى إصلاحات إدارية شملت ربوع[1] الدولة العثمانية، إذ احتوى على 78 مادة، الأولى تحدثت عن تقسيمات إدارية، فقد قسم البلاد إلى ولايات ثم سناجق ثم قسم كل سنجق إلى أقضية، وقسم كل قضاء إلى مديريات، و يرأس الولاية الوالي العثماني التابع مباشرة للباب العالي، ويأتي المتصرف على رأس السنجق، ثم يليه القائم مقام على رأس إدارة القضاء[2]، وتواصلت سلسلة الإصلاحات في الدولة العثمانية، فقد أنشأت لجنة لتقنّين القانون الداخلي للدولة العثمانية و ذلك بأخذ من تطورات العصر، والتي انتهت من وضع تقريرها في 1869 م، حيث أصبح ما توصلت إليه يسمى « **مجلة الأحكام العدلية** »[3]، والتي كانت عبارة عن مجموعة من قوانين المدنية، و تم نشر الجزء الأول منها عام1870 م، و أصبح المرجع الأول للقضاة، على اعتبار أن المجلة جمعت مجموعة من القوانين المبنية على مبادئ الإسلام، لكنها متكيفة مع العصر والظروف.

---

[1]- بعيو غانية، **المرجع السابق**، ص 120- 122.

[2]- أبوعلية عبد الفتاح حسن، **المرجع السابق**، ص 341.

[3]- اشترك في تنظيم هذه المجلة كل ن ناظر ديوان الأحكام العدلية أحمد جودت، مفتشيه الأوقاف الهمايونية خليل واحد أعضاء شورى الدولة سيف الدين واحد أعضاء ديوان الأحكام العدلية أحمد خلوصي. ينظر: بعيو غانية، **المرجع السابق**، ص 122.

وفي سنة 1872م أصدرت الدولة قانونا خاصا بنظام المحاكم النظامية والذي بموجبه قسمت المحاكم النظامية إلى قسمين أو درجتين[1]:

أ- محاكم الدرجة الأولى: وهي التي ترى الدعاوي البديلة.

ب- محاكم الدرجة الثانية: وهي التي ترى دعاوى الاستئناف[2].

أما في آخر عهده أصدر التنظيمات الجديدة 1874م، وتضمن المرسوم في مقدمته حاجة الدولة للإصلاح وضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع الرعايا بدون استثناء و تنظيم إدارة الحكومة، وتضمن العديد من النقاط الأخرى أهمها:

1- تأكيده على الفصل بين السلطة القضائية و التنفيذية بغية صياغة حقوق جميع الرعايا.
2- منح حق انتخاب المميزين وأعضاء المحاكم النظامية وأعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم بصرف النظر عن كونهم مسلمين أو أهل ذمة، وذلك من أجل أن تكون تشكيلات وانتخابات المحاكم محل رضى وثقة جميع الرعايا.
3- أكد المرسوم كذلك على استفتاء بدل أداء الخدمة العسكرية لغير المسلمين الذي فرض عليهم و ذلك مقابل إعفائهم منها.
4- جدد المرسوم ما دعت إليه القوانين السابقة بالمحافظة على أموال وأنفس جميع الرعايا ومن أجل هذا الغرض تم إنشاء مؤسسات أمنية خصيصا لها[3].

---

[1]- بعيوغانية، **المرجع سابق**، ص122، 123.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 123.

[3]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 101.

على الرغم من شدة حماس السلطان عبد العزيز تجاه تطبيق الإصلاحات و سيرها قدما في مسارها الطبيعي، إلا أنها لم تأتي بالجديد فقد كانت في مجملها مكملة للمراسيم السابقة. إلا أنه يمكن القول أن نتائج هذه التنظيمات هو إنهاء نظام الملل، وهذا مقابل ازدياد الامتيازات الأجنبية، لاسيما و أن الدول الغربية أصبحت تدعم أهل الذمة، خاصة من الناحية الاقتصادية و هذا ما ترتب عنه ازدياد دورهم في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثالث: القانون الأساسي (الدستور1876 م)

أعلن من طرف السلطان عبد الحميد الثاني[1](1876 – 1909 م) في 23 ديسمبر 1876م، وقد وجه إلى مجموعة من العلماء والموظفين، وعلى رأسهم مدحت باشا، وقد صدر هذا القانون نتيجة التدخل الأوربي لصالح ثوار البلقان، وهذا بسبب ادعاء الدول الأوروبية أنها تتدخل لإيجاد حلول لتحسين أحوال مسيحي البلقان، ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك و أصرت على حل مشاكلها بنفسها دون تدخل الدول الأوروبية، رغم أن إعلان الدستور[2] كان متصلا بأوضاع الدولة العثمانية، ومواجهتها لأحداث البوسنة، الهرسك وبلغاريا والتحرش الروسي الذي يعود إلى خروج محمد علي من الشام، حيث كانت روسيا منذ تلك الفترة تخطط لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية مع الدول الكبرى[3].

---

[1]- ولد عام 1258هـ في عهده أعلن القانون الأساسي و تم خلعه عن العرش في 1909 م. ينظر: أصاف يوسف، **المصدر السابق**، ص131.

[2]- كلمة معربة من الفارسية، تطلق على جميع القواعد الرئيسية التي تبين شكل الدولة و نظام الحكم. ينظر: الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 105.

[3]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع نفسه**، ص 106.

- **أقسام الدستور ومواده**

قسم القانون الأساسي إلى 12 قسم و يضم 119 مادة و الملاحظ فيه أن واضعيه تأثروا كثيرا بالدستور البلجيكي والفرنسي والأمريكي، وحدد القسم الأول من الدستور معالم الدولة العثمانية (عاصمتها، دينها...)، وتناول حقوق السلطان في الحكم وغيرها من الأمور التي تخص الدولة و أنظمتها، أما القسم الثاني فقد نص على الحقوق العامة لرعايا الدولة ويؤكد على مساواتهم أمام القانون دون النظر[1] إلى ديانتهم ولهم كل الحقوق وعليهم جميع الواجبات، وقرر أن الحريات الشخصية مصونة ولا تنتهك، وأعطى حرية العبادة لغير المسلمين شريطة عدم المساس بالدين الإسلامي أثناء إقامتهم لشعائرهم الدينية وعدم إخلالها بنظام العام، كما نص على أن التعيين في المناصب الحكومة متاح، وشدد على تحريم انتهاك حرمة المساكن.

ومن الملاحظ في مواد الدستور فأنها لم تأت بجديد فجميعها وردت في المراسيم السابقة، وفيما يتعلق بالمجلس العمومي بيّن الدستور على أنه يتكون من هيئتين هما: هيئة الأعيان[2]و هيئة المبعوثان[3]، ويعقد مرتين في السنة و هذا بحضور السلطان أو نائب عنه ويحضر أيضا الصدر الأعظم و وكلاء الدولة. كما ينص الدستور على أن يكون عدد أعضاء الهيئة الأعيان (الشيوخ) ثلث أعضاء هيئة المبعوثان (النواب) كحد أعلى، أما عن العضوية فتكون مدى الحياة، ومن مهامها إجراء التدقيق على لوائح القوانين والموازنة المقدمة

---

[1]- بعيو غانية، **المرجع السابق**، ص129.

[2]- الاسم الذي أطلق على الهيئة التشريعية الثانية، أثناء إصدار الدستور. ينظر: صابان سهيل، **المرجع السابق**، ص 201.

[3]- اسم جمع على الطريقة الفارسية لكلمة مبعوث وهو المندوب في المجلس البرلمان. ينظر: صابان سهيل،**المرجع نفسه**. ص 199.

من هيئة المبعوثان[1]و يعينون من طرف السلطان. أما المبعوثان فينتخب أعضائه من طرف الشعب في جميع أنحاء الدولة العثمانية[2]. وهكذا فإن المشروطية هي وضع البلاد في يد هيئة و وزراء أكفاء يكونوا مسؤلين أمام هيئة المبعوثان[3]،

وقد بدأ العمل بالدستور حيث أجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني وأسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ 71 مقعد و 44 مقعد للمسيحيين وأربع مقاعد لليهود، و كان الاجتماع الرسمي يوم 19 مارس 1877 م.

وبدأ المجلسان عملهما حيث ناقش مجلس المبعوثان بعض المشاريع مثل: قانون الصحافة، قانون الانتخابات إلا أن هذا الدستور لم يعمر طويلا حيث ما لبث السلطان عبد الحميد أن حل مجلس المبعوثان و علق عمل بالدستور في 04 فيفري 1878 م، و كانت نتيجة ذلك عودة الدولة العثمانية إلى نظام الحكم المطلق، والذي تحول في آخر حكم السلطان عبد الحميد إلى حكم استبدادي إذ أحاط السلطان نفسه بمجموعة من الجواسيس والمرتزقة، وكان نتاج ذلك تضخيم ميزانية القصور على حساب الولايات والضغط على حريات المثقفين الذين لجرؤا إلى تشكيل جمعيات سرية في داخل الدولة و خارجها (باريس و لندن، جنيف) حيث تضافرت جهودها لمكافحة الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد[4].

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص110.

[2]- علي الأحمد محمد، **سقوط الخلافة- عرب بلاد الشام و الدولة العثمانية ؟**، دار الإسراء للنشر والتوزيع :عمان،(د،ت) ، ص187.

[3]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص111.

[4]- بعيو غانية، **المرجع السابق**، ص131.

المطلب الرابع: موقف المسحيين من التنظيمات العثمانية

على الرغم من الإصلاحات العثمانية قد منحت للمسيحيين العديد من الامتيازات، إلا أن مواقفهم كانت متباينة منها، فهنالك من رحب بها وهناك من رفضها.

أولا: الموقف من خط كلخانة 1839 م: عندما ألغى خط شريف كلخانة (1839 م) الجزية على المسيحيين وساوهم مع المسلمين، رفض الأرمن ذلك، وأصروا على عدم التنازل عن امتيازاتهم القديمة، وما يدل على ذلك قول السلطان عبد الحميد في مذكراته « **عارضوا إلغاء قانون الالتزام**»[1].

ثانيا: الموقف من التنظيمات الخيرية خط همايوني 1856م: لقد كانت الآراء متباينة عند صدور هذا الخط وهذا حسب موقع وطبيعة الأشخاص فتذكر بعض المصادر أن أحد رجال الدين من الروم الأرثوذكس عندما قرأ الخط أمام المصلين وانتهى من ذلك. تضرع إلى الله أن يبقى حبرا على ورق، وكان هذا نابع من خوف جميع رجال الدين المسيحيين من فقدان زعامتهم الدينية وامتيازاتهم الاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها. هذا لأن النظام حدد لهم رواتب ثابتة ومنع الهبات[2]، أما الأرثوذكس والبروتستانت والكاثوليك رحبوا بها وطالبوا بالمزيد منها، وهذا ما يدل على أن هذه الحقوق لم تلب طموحاتهم[3].

---

[1]- بعيو غانية، **المرجع السابق**، ص 142.

[2]- Jeoffry Lewis, **Modern turkey Ernest**: London, 1974, p45.

[3]- بعيو غانية، **المرجع السابق**، ص 201.

وبناء على هذا كان موقف المسيحيين من هذا الخط مزيجا من السلب والإيجاب وكان رفض الأرمن نابع من عدم قبولهم المساواة مع اليهود، لأنهم كانوا أكثر مكانة منهم[1]. في حين أن مواقفهم من التنظيمات الجديدة لم تظهر لهم معارضات، وهذا لاعتبارها مثل الخطوط السابقة مجرد حبر على ورق لا غير.

ثالثا: الموقف من الدستور 1876م: لقد عبّر مسيحيو بلاد الشام عن فرحتهم بدستور 1876 م، حيث قال فرديناند توتيل اليسوعي الحلبي « **و كان المسيحيون يهنئون بعضهم بعض، كأنهم نجوا من الموت وأخذوا يعيشون عمرا جديدا** »، أما موقف يوسف الحكيم وهو من مسيحي بلاد الشام حيث كان قاضيا فيها، فيرى أن إعلان الدستور هو انطلاق لحرية الصحافة، التي كانت مقيدة ويقول « **وبعد إعلان الدستور أصبحت حرية الرأي مصونة ضمن نظام**»[2]، كما أدى إعلان الدستور إلى انفجار أزمة في جبل لبنان، وهذا بسبب عدم تطبيقه بحذافيره كما جاء من إسطنبول، فحدث خلاف بين المتصرف رستم باشا و مجلس الإدارة بشأن إرسال نواب يمثلون الجبل في مجلس المبعوثان العثماني، فتريث المسيحيون وقاموا باستشارة قناصل الدولة الأوروبية، والذين حرضوهم بعدم المشاركة، لأن الدولة العثمانية سوف تقوم بإلغاء الامتيازات التي حصلوا عليها من قبل، وعلى هذا الأساس رفضوا الاشتراك في مجلس المبعوثان، وبرروا ذلك بأن لبنان تتمتع بنظام خاص منذ خمسة عشر سنة، مما منعها من المشاركة في اجتماع لتحسين الولايات العربية[3].

---

[1]- ياغي أحمد إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 188.

[2]- علي الأحمد محمد ، **المرجع السابق**، ص 189.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 190.

المبحث الثاني: المراسيم الخاصة بلبنان وموقف المسيحيون منها

المطلب الأول: نظام القائم مقامتين 1842 م ونظام شكيب أفندي1845م

بعد خروج محمد علي من الشام ساد الهدوء النسبي فيها، ماعدا جبل لبنان وهذا لعدم مقدرة بشير الثالث(أحد أبناء الأسرة الشهبانية التي حكمت جبل لبنان) السيطرة على الأوضاع إضافة إلى امتلاك الموارنة للسلاح الذي حصلوا عليه من المصريين كما زودتهم الدول الأوربية به، وهذا بجانب احترام الإدارة لهم، كل هذا جعل الموارنة يحاولون فرض سيطرتهم على الجبل وفرض هيمنتهم فيه[1]، هذا إلى جانب رجوع المشايخ الدروز إلى أراضيهم بعد أن فروا منها أثناء الحكم المصري، إلا أن الأمير بشير الثالث رفض هذا ما أدى إلى ظهور العداء بين الموارنة والدروز[2]، وفي سنة 1841م انطلقت الشرارة الأولى للاقتتال بين الطرفين بعد ذهاب رجل من دير القمر لصيد الطير ناحية الدروز فتصدى له درزي واشتد القتال بينهما، إلا أن أصبحت ثورة كبيرة فحاول الأمير بشير حل المشكل فأرسل إلى زعماء الدروز لمناقشة المشكلة في دير القمر، فلما ذهب الدروز اشتد القتال مرة أخرى، فتدخلت بريطانيا عن طريق قنصلها لفض النزاع، مع ذلك كله لم تنطفئ نار الفتنة بينهم، فقد دعا البطريرك الماروني لحمل السلاح والهجوم على المناطق الدرزية، فاجتاحت البلاد حالة من الفوضى شملت كل من جبل لبنان، دير القمر، الشوق، الناعمة والجرد وغيرها. فتدخلت الدولة العثمانية وقامت بعزل الأمير بشير الشهباني الثالث وأعلنت على نهاية حكم أسرة آل شهاب، وأرجعت الأراضي إلى الدروز وأعلنت عن تنصيب عمر باشا حاكما على الجبل، والذي سعى إلى عدم عودة الأسرة الشهبانية إلى الحكم و ذلك عن طريق

---

[1]- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 50.

[2]- مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص 217.

تقريب الدروز والموارنة له، إلا أن تلك العلاقة ساءت خاصة مع الدروز فقد خاضوا معارك عديدة مع عمر باشا وانتهى به الأمر إلى عزله من طرف السلطان العثماني[1].

أولا: نظام القائم مقامتين 1842م: إن التطورات السياسية التي ذكرت أدت إلى التفكير في إيجاد صيغة جديدة لحكم جبل لبنان. فتدخلت الدول الأوروبية ككل مرة واستطاعت أن تفرض نظام القائم مقامتين، والذي اقترحه المستشار النمساوي مترنيخ، والذي يقضي تقسيم المنطقة إلى منطقتين واحدة جنوبية درزية يتولى إدارتها درزي، وأخرى شمالية يتولى إدارتها ماروني. على أن تكون الكلمة الأخيرة للقضايا ذات الأهمية إلى والي صيدا، والذي نقل مقره إلى بيروت[2]، وبناء على هذا القرار عين أسعد باشا والي صيدا (1842 -1845 م) الأمير حيدر آل لمع قائم مقام[3] على الموارنة وأرسلان أحمد قائم مقام على الدروز والذين امتدت قائم مقاميتهم من طريق الشام إلى أغوار ظهر البيدر حتى صيدا متخذة بيت الدين[4] مركز لها حيث شملت قائم مقامية الموارنة في الشمال من حدود طرابلس إلى الشام وتضم المتن ثم ألحقت بها بلاد جبيل في عام 1843 م واتخذت بكفيا مركز لها. أما دير القمر فقد أحيلت إلى متسلم عثماني[5]، وكان هذا التقسيم يهدف إلى فض النزاع بين الطرفين، لكنه في حقيقة الأمر زاد في تعميق الهوة بينهم، والدائرتان النسبيتان توضحان ذلك.

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع سابق**، ص 157،158.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 157،158.

[3]- كوبان هلينيا، **المصدر السابق**، ص38-40.

[4]- بازيلي قسطنطين، **سورية و فلسطين تحت الحكم العثماني** ، تر. معصراني طارق، دار التقدم: موسكو، 1989م، ص 131.

[5]- هو الشخص المسئول عن السنجق أو القضاء. ينظر: سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص200.

شكل رقم 01: دائرتان نسبيتان توضحان توزيع الطوائف في جبل لبنان أثناء نظام القائم مقامتين 1842م.

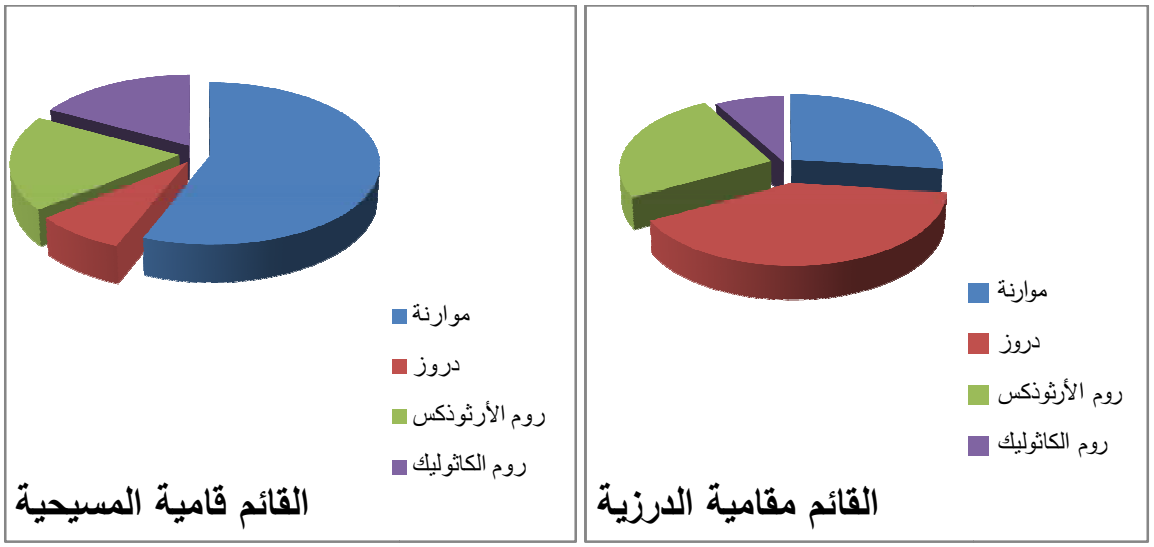

المصدر : عبد نايف الجبوري نجم نايف ، **المرجع السابق**، ص355.(بتصرف)

فمن خلال الدائرتان النسبيتان يتضح لنا أن القائم مقامية الدرزية كان يواجد بها الموارنة بنسبة 27٪. والأرثوذكس بنسبة 25٪ أما الكاثوليك فقد قدرت نسبتهم ب 8٪ ليكون مجموع المسيحيين في القائم مقامية الدرزية60٪ ؛ أي أكثر من المسلمين الذين مثلوا نسبة 40٪ أما القائم مقامية المسيحية فنجد مسلمين فيها ممثلين في الدروز والذين قدر عددهم بـ 8٪[1] ونظرًا لكثرة المسحيين في قائم مقامية الدروز حاول قائم مقامهم فرض سيطرته على مناطق الدرزية، فتدخل خليل باشا صهر السلطان لحل هذا الإشكال فأصدر قراراً يقضي بانتخاب وكلاء مسيحيين على المناطق المختلطة، ونفس الأمر بنسبة لمناطق الدروز، وهذا بعد موافقة السفارات الأوروبية في إسطنبول، كما وعد السلطان بتحقيق مطالب

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 355.

المسيحيين التي تقضي بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الحوادث السابقة. بتعويض مالي قدره ثلاثة عشر ألف وخمس مئة كيس، ويتولى الدروز دفع ثلاثة عشر ألف في حين تتولى الخزينة العثمانية دفع الباقي[1]، لكن الدروز لم يستطيعوا دفع هذا فدفعت الدولة العثمانية عشرة آلاف، لكن الدروز رفضوا ذلك واعتبروه انحيازاً للموارنة فاجتمعوا في قرية المختارة في 1845 م. فعندما سمع بهم البطريرك الماروني يوسف الحبشي بالأمر أعلن التعبئة الشعبية وقال: « **إن الضريبة يجب أن تسدد، فمن كان البادئ بتسديدها تضاعف حظه من النجاح** »، وفي خضم هذا بدأت الحرب وكان لرجال الدين دور كبير في تأجيجها، حيث بادر المسيحيون في الهجوم واحرقوا أربعة عشر قرية درزية في البداية[2]وما لبثت الحرب حتى شملت جّل لبنان و انتهت بانتصار الدروز مرة أخرى[3].

ثانيا: نظام شكيب أفندي 1845م: وفي خضم هذه الأحداث سارعت الدولة العثمانية إلى إرسال وزير خارجيتها شكيب أفندي ومعه قوة عسكرية لكي تساعد الجيش الموجود في لبنان، فأمر باحتلال لبنان عسكريا ثم شرع بعملية نزع الأسلحة، مستخدمًا القوة في ذلك كما استدعى كل الأمراء والشيوخ ذوي السلطة من دروز وموارنة مع قائم مقام الطرفين وطلب منهم احترام جميع قرارات السلطان، وأنهم ضيوف مكرمين لديه في بيت الدين، كما باشر بإبعاد الأجانب (القناصل، التجار) عن الجبل برغم من اعتراضهم، ثم أصدر نظام عرف باسمه سنة 1846م، والذي بموجبه تم تقسيم الجبل إلى قسمين وعين أمير أرسلان قائم مقام على الدروز، ثم عزله بسبب شحه وعدم معاملته الجيدة للسكان، وعين مكانه أخاه أمين، في

---

[1]- بازلي قسطنطين، **المصدر السابق**، ص131- 134.

[2]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص162، 163.

[3]- **المرجع نفسه**، ص163.

حين ترك حيدر آل اللمع في منصبه، ويتبع كل منهما والي صيدا. كما نظم العلاقة بين الشعب والشيوخ والقائم مقام، وبموجب هذا النظام أصبح القائم مقام موظفًا لدى الدولة وخصص له راتبًا شهريًا، ويساعده في مقامه مجلس مختلط من جميع الطوائف، ومهمته هي تقديم الضرائب و توزيعها على المناطق و جبايتها[1].

المطلب الثاني: أحداث 1858 م و 1860م

أولاً: أحداث 1858 م؛ على الرغم من أن المعقل الرئيسي للمسيحيين في بلاد الشام هو جبل لبنان، لكن هذا لا يعني أن المناطق الشامية كانت بمنأى عن النزعات التي كان سببها الرئيسي التنظيمات العثمانية والتدخلات الأجنبية المتكررة، والتي أدت إلى تكوين فجوة بين المسلمين والمسيحيين، ففي حلب مثلا، كانت سنة 1850م مليئة بصدامات بين الطرفين في العديد من الأحياء، نتج عنها مقتل خمسة عشر مسيحيًا وحرق ثلاث كنائس بالإضافة إلى نهب بعض أحياء المسيحيين، وفي سنة 1856م وقعت أحداث أخرى لكن هذه المرة في نابلس حيث أدت إلى مقتل مسيحي ونهب بعض البيوت، ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل حدثت مناوشات أخرى في مرعش شمال سوريا[2].

أما عن أحداث 1858م أو فتنة 1858م كما يسميها بعض المؤرخين، فبدأت بتحرك فلاحي واسع في منطقة كسروان في جبل لبنان، وترجع أسبابه إلى استبداد ملاك الأراضي للفلاحين، لكن الإقطاعيين استطاعوا تحويله من صراع طبقي إلى صراع طائفي بين الموارنة والدروز، وهذا بدعم الدول الأوربية والتي حاولت مدّ الصراع إلى بيروت، لكن باءت

---

[1]- بازلي قسطنطين، **المصدر السابق**، ص347- 354.

[2]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص166، 167.

محاولاتها بالفشل، وهذا بسبب جملة من العوامل منها تدخل والي بيروت لفض النزاع[1]، وقد تركت الفتنة أثارًا على المستوى السياسي والاجتماعي، فقد نتج عنها إلغاء النظام الإقطاعي سنة 1861 م[2].

ثانيا: أحداث 1860م: وهي الحوادث التي حدثت في لبنان عام 1860م بين المسيحيين والدروز، وانتقل صداها إلى دمشق وراح ضحيتها آلاف من السكان، وقد كثرت ظروف وأسباب حدوثها فمنها الداخلية و الخارجية.

فمن الأسباب الخارجية هي دخول فرنسا مرحلة جديدة في عهد نابليون الثالث (1848-1870م) فأراد كسب رضا كاثوليك فرنسا من خلال حماية مسيحيي الشام والدفاع عن حقوقهم، وهذا ما أدى إلى ثورة المسيحيين ضد المسلمين، وكان سبب حماية فرنسا لهم هي حاجتها للأسواق لتصريف منتجاتها، لما رأت بريطانيا أن فرنسا تدعم الموارنة في بلاد الشام، لعبت دور المحافظة على الدولة العثمانية، ووقفت إلى جانب الدروز[3].

أما العوامل الداخلية فقد كان للإصلاحات العثمانية سبب غير مباشر في ذلك، وهذا بسبب منحها المساواة بين المسيحيين والمسلمين خصوصا بعد رفض المسيحيين دفع ضريبة البدل (الخاصة بالإعفاء من الجيش)، والأمر الذي زاد من حدة التوتر هو وصول أنباء الحرب في كريت ووصول اللاجئين المسلمين إلى دمشق هربا من اليونان المسيحيين[4].

---

[1]- حنا عبد الله، **المرجع السابق**، ص252، 253.

[2]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص171.

[3]- **المرجع نفسه**، ص171 - 173.

[4]- حنا عبد الله، **المرجع السابق**، ص254.

وبدأت الأحداث على شكل اشتباكات صغيرة في لبنان، ثم تطورت إلى قتال واسع النطاق شمل المناطق الجنوبية والمناطق الوسطى والساحلية و البقاع، وقد حدثت مجازر كبيرة أدت إلى قتل الآلاف من المسيحيين والمشردين الذين نزحوا إلى بيروت بأعداد جد كبيرة، ويعود انتصار الدروز في كل مرة إلى قيادتهم الموحدة و تلقي الدعم من دروز بلاد الشام ومهارتهم القتالية، وهذا ما جعل لموارنة يرضون بالصلح وذلك بعد ما استدعاهم خورشيد باشا القائد العسكري، وعقدوا صلحا مشتركا بحضور والي صيدا مصطفى باشا سنة 1860 م[1].

أما أحداث دمشق فاندلعت بعد ثلاث أيام من الاتفاق في بيروت، فقد قام المسلمون بمهاجمة حي المسيحيين، واستمرت هذه الأحداث ثمانية أيام، قتل خلالها الآلاف من المسيحيين[2]، وكانت لأحداث أسباب مباشرة وغير مباشرة، فالغير مباشرة ذكرت سابقا أما المباشرة فهناك روايتان:

- **الأولى:** تقول أن الوالي أمر باعتقال خمسة عشر مسلمًا بتهمة التحريض وحرق الحي المسيحي، وقام بتقيدهم بالسلاسل في قلعة وأمر العسكر بأخذهم إلى الأسواق والأماكن المزدحمة بالناس، وكذلك أجبرهم على تنظيف الحي المسيحي ليكونوا عبرة للمسلمين بصفة عامة والدروز خاصة، وكان العسكر يعلنون أنهم ذاهبون لأخذ الشبان ليكونوا عبيدا للمسيحيين، وهذا ما أدى إلى هيجان المسلمين وعندما وصل الموكب إلى طالع القبة وهي حارة مسيحية، اندفعت جموع من المسلمين وأطلقت سراح المسجونين[3].

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف،**المرجع السابق**، ص175.

[2]- **المرجع نفسه**، ص178.

[3]- حنا عبد الله، **المرجع السابق**، ص261.

- **الثانية:** والتي ذكرها ميخائيل مشاقة في كتابه تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر رواية تاريخية لحوادث 1860م، فيقول أن الوالي أمر العسكر أن يخرجوا[1] المسلمين المسجونين، ويطوفوا بهم الشوارع وهم مكبلين بالقيود، إرهابا للمسلمين والدروز بصفة خاصة، ويقول أن هدف الباشا من ذلك لم يكن حقيقة الأمر إرهابهم بل ليحرك عواطف المسلمين، لكي يتحرشوا بالمسيحيين، وبوصول المساجين إلى باب البريد هجم بضعة من المسلمين على العسكر وخلصوا أصحابهم، ونادوا بالجهاد لقتل الكفار[2]، ومنذ تلك اللحظة بدأ المسلمون بمهاجمة المسيحيين بالعصي والسيوف والنهب والحرق، وأدت الفتنة إلى مقتل خمسة آلاف إلى ستة آلاف شخص ، وزاد عدد الأرامل والأيتام مما يعني أن خمس مسيحي بلاد الشام راحوا ضحية الفتنة[3].

فسارعت الدولة العثمانية وأرسلت قوة عسكرية بقيادة فؤاد باشا لتسوية الوضع في بلاد الشام، وخولت له جميع الصلاحيات للقضاء عليها، وسارعت الدول الكبرى كذلك بتوزيع الأموال على النصارى وإرجاع جميع المسروقات، كما بدأت حملة واسعة من الاعتقالات شملت الوالي و كبار علماء الدين والموظفين في الدولة ، وكذلك عامة الناس و شملت التهم السلب و النهب و القتل و أصدرت أحكام في حقهم، فتم إعدام 101 شخص رميًا برصاص ونفي145 شخص وحكم على 186 شخص بالأشغال الشاقة، وحكم غيابيا بالإعدام على 183 شخص، وفي مقابل قامت فرنسا بإرسال قوة عسكرية إلى بيروت واستولت على

---

[1]- مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص225.

[2]- **المصدر نفسه**، ص225.

[3]- حنا، عبد الله. **المرجع السابق**، ص261، 262.

المناطق المجاورة، فيما قامت بريطانيا بإرسال أسطول بحري وصل إلى بيروت في 16 أوت 1860 م.

ثم عادت إلى بيروت لتنظيم الأوضاع فيها، لكن لم تستطع اتخاذ قرارات قاسية كتلك التي اتخذتها في دمشق، لأن الأوضاع كانت تختلف[1] وجذور الأزمة عميقة، فقام بمعاقبة الدروز لاسترضاء الدول الأوربية، وعزل قائم مقام وبعض مساعديه وطلب من رجال الدين الموارنة تقديم قائمة بأسماء الدروز الذين يستحقون الإعدام، فقدموا قائمة بأربعة آلاف و ثمانمائة اسم، فقام بتخفيضها إلى ألف و مائتي اسم، وتم تقديمهم إلى المحاكمة لكن لم يرضى أحد أن يشهد ضدهم، فنفي مئتي وخمس وأربعين إلى طرابلس الغرب، ومنح المسيحيين تعويض قدره مليون و خمسمائة ألف ليرة[2]، فسارعت الدول الأوروبية و شكلت لجنة دولية (بريطانيا، فرنسا، النمسا، روسيا، بروسيا، وممثل عن الدولة العثمانية في لبنان) و بعد المداولات تم الاتفاق على إلغاء نظام قائم مقامتين .

- **الأمير عبد القادر الجزائري و دفاعه عن المسيحيين:** من أهم المواقف الإنسانية للأمير عبد القادر الجزائري أنه قام بحماية المسيحيين في حوادث 1860 م، حيث فتح إقامته وإقامة أتباعه لاستقبال المسيحيين، كما أنقذ عدد من المسيحيين وأسكنهم أحياء بعض المسلمين[3]، مثل حي الميدان الذي كان في طليعة الأحياء المتنورة التي حمت المسيحيين وبحثت عنهم و أطعمتهم، كما قام رجال الدين المسلمون بتهدئة النفوس أمثال محمود أفندي مفتي دمشق وأخيه أسعد أفندي، كما قام الأمير عبد القادر بالذهاب إلى الوالي وعاتبه على

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف،**المرجع السابق**، ص 180- 184.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 184.

[3]- حنا عبد الله، **المرجع السابق**، ص263.

إهماله[1]، وما يدل على كل هذا قول ميخائيل مشاقة المعاصر للأحداث « **هذا الشهم الذي نعنيه هو الأمير عبد القادر الجزائري الذي طبق ذكره كل الخافقين، وعم فضله وكرمه نصارى الشام على سواء، وكان لا يترك فرصة تفوته من الدفاع عنهم ، واجتمع بالوالي مرات وبأعيان المدينة ووجوه قراها وحثهم على السكينة والإخلاد إلى السلام والإقلاع عن الثورة** »[2].

المطلب الثالث: نظام المتصرفية1861م

بعد فتنة 1860م تشكلت لجنة دولية مؤلفة من بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا وبروسيا برئاسة الوزير العثماني للاجتماع في بيروت، من اجل صياغة وتسوية الأوضاع في لبنان. وقامت اللجنة بعدة مداولات وتوصلت أخيرا في حزيران 1861م. وبعد أربعة أيام أعلن السلطان العثماني نظاما جديدا لحكم لبنان[3]. ألا وهو نظام المتصرفية، وهذا تحت رعاية الدول الخمس إضافة إلى ايطاليا، ووضع هذا النظام للحد من الاضطرابات التي عصفت بالجبل منذ 1820م. وبفضل هذا النظام حضى الجبل بالهدوء نسبيا والذي استمر نصف قرن تقريبا، حيث اعتبر انه البلاد الأفضل من ناحية الحكم في المشرق العربي والأكثر ازدهارا وسلما[4]. وبهذا تم إلغاء نظام القائم مقامتين وتم توحيد المنطقة تحت متصرف واحد يكون مسيحيًا كاثوليكيًا من رعايا الحاكم العثماني. على ألا يكون من أصل لبناني، أما المدن الساحلية والتي تسكنها الغالبية السنية فقد بقيت تحت الحكم العثماني مثلها

---

[1]- حنا عبد الله، **المرجع السابق**، ص265.

[2]- مشاقة ميخائيل، **المصدر السابق**، ص 254.

[3]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 182.

[4]- كوبان هيلينا، **المصدر السابق**، 34- 44.

مثل المناطق الأخرى. وتعاقب على حكم الجبل في ظل هذا النظام احد عشر حاكما إقليميا. حيث يساعده في الحكم مجلس إداري محلي. وبعد عدة تعديلات تم تثبيت عضوية المجلس عام 1864م، على أن يضم أربعة أعضاء موارنة، ثلاثة دروز، اثنين روم أرثودكس، واحد من الروم الكاثوليك، واحد للشيعة وآخر للسنة .وبهذا الغي نظام الزعامة الإقطاعية وأعلنت المساواة بين جميع الأطراف، والسمة البارزة في حكام المصرفية أنهم حضوا بمكانة مرموقة في الدولة العثمانية، فجميعهم كانوا من كبار الدبلوماسيين السابقين. حيث كان المتصرف الأول داود باشا وهو ارميني كاثوليكي من استانبول والذي تميز بحنكته السياسية وخبرته في الإدارة والتي أهلته للقضاء على جميع الصراعات الطائفية[1].

وفي السنوات الأولى من نظام المتصرفية، بقى الموارنة في شمال لبنان يعارضون صيغة التعايش مع الدروز واستمروا في حركاتهم التحررية والتي قادها يوسف بك كرم. لكنها تلاشت تدريجيا مع نفيه عام 1867م. وبسبب المكانة التي حضى بها الموارنة في المجلس الإداري جعلت الدروز يشعرون بالإهانة وهذا ما أدى إلى صراع لكنه كان قليل الأثر إذ ما قورن مع الأحداث السابقة. كما أدرك داود باشا الآثار الناجمة عن إلغاء النظام الإقطاعي لذا سعى إلى استمالة الإقطاعيين إلى جانبه وأعطاهم مناصب في إدارته. وكل هذا انعكس بالإيجاب على لبنان حيث ركز المتصرفيون على المواصلات الداخلية للجبل وفي عام 1863م، أنجزت شركة فرنسية طريق عام يربط بيروت بالأسواق المهمة لدمشق. لتمتد في السنوات الأخرى على طول المدن اللبنانية. وفي عام 1863م كذلك تم إرسال أول رسالة

[1]- كوبان هيلينا، **المصدر السابق**، ص44، 45.

تلغراف من بيروت إلى استانبول. وفي عام 1895م فتحت شركة سكة الحديد على طول مدن لبنان. [1]

المطلب الرابع: موقف المسيحيين من النظم الخاصة ببلاد الشام

عندما صدرت الأوامر من الدولة العثمانية إلى والي صيدا أسعد باشا في سنة1842م والقاضية بتنفيذ نظام القائم مقامتين في لبنان ووضعه موضع التنفيذ، رفض البطريرك[2] توليه المنصب لأل شهاب، فاختار والي صيدا حيدر أبي اللمع، فتلقى هذا الأخير معارضة شديدة من طرف الموارنة.

أما عن موقف الأرثوذكس من هذا التعيين فقد رفضوا أيضا الخضوع له وهذا بتحريض من القنصل الروسي الذي قدم مشروعا يقضي بإنشاء قائم مقامية ثالثة في لبنان خاصة بالأرثوذكس[3].

وعلى عكس هذا رحب رجال الدين بنظام شكيب أفندي، و الذي أعدوه ضربة قاسية للمقطاعجية(أصحاب الإقطاعيات) وهذا بسبب الصراع بين رجال الدين المسيحيين والمقطاعجين، واعتبروا نظام شكيب أفندي 1845م فرصة لإثبات وجودهم، وبعد أحداث 1860 م، ارتأت الدولة العثمانية مع الدول الكبرى إيجاد صيغة جديدة لحكم الجبل وهو نظام المتصرفية، فصدرت ردود أفعال من القوى المارونية، خاصة رجال الدين لأنه تقرر تعين رجل أجنبي عليهم، وتعدى هذا الأمر عن كونه موقفًا فقط بل راح رجال الدين يدعون

---

[1]- كوبان هيلينا، **المصدر السابق**، ص45.

[2]- لقب يطلق على بعض رؤساء الدينين الذين تمتد سلطتهم إلى عدد من الأساقفة. ينظر: غربال شفيق محمد، **المرجع السابق**، ص 200.

[3]- بعيو غانية ، **المرجع السابق**، ص 182.

إلى حمل السلاح والتعبئة الشعبية، وهذا لرغبة المسيحيين في تعيين يوسف كرم على الجبل ، فقد كان حاكما لها أثناء فتنة 1860 م، وهذا ما أدى إلى الصدام بينه[1] وبين داود باشا الذي تم تعينه كمتصرف على الجبل، و كل هذه الأحداث أدت إلى صدام بينهما وحدثت معارك عدة، لكن في كل مرة ينتصر المتصرف وانتهى الصدام باستسلام يوسف كرم ونفيه إلى فرنسا، وكان موقف كرم نابع من عدة اعتبارات أهمها أنه كان من أحد المرشحين لحكم الجبل لكن الصراع تجدد مرة أخرى لكن هذه المرة بين المتصرف الجديد رستم باشا[2] (1873 – 1883 م) ورجال الدين الموارنة لكن لم يكن لها أثر كبير[3].

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 200.

[2]- ولد في مدينة فلورنسه عام 1810 م، ثم جاء إلى إسطنبول و أصبح عثماني التبعية، تولى عدة مناصب إلى أن تم تعينه متصرفا على جبل لبنان، توفي في سنة 1885 م. ينظر: الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع نفسه**، ص 205.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 205.

الفصل الثالث:

انعكاسات السياسة العثمانية على المسيحيين في بلاد الشام

المبحث الأول: الانعكاس على الناحيتين الاجتماعية والثقافية

المبحث الثاني: انعكاساتها على الناحية الاقتصادية

المبحث الثالث: الانعكاس على الناحيتين الإدارية والسياسية

المبحث الأول: الانعكاس على الناحيتين الاجتماعية والثقافية

لقد كان هدف الدولة العثمانية من وراء السياسة التي اتبعتها هو إيجاد صيغة لتوحد بها جميع الرعايا، وإلغاء جميع أشكال التمييز وهذا على اعتبار أن قضية الأقليات أصبحت في القرن التاسع عشر، أهم قضية شغلتها فقد أرادت من خلال هذا الحد من سلطة الدول الأوروبية وضغوطاتها وبهذا تخلت الدولة عن النظام الإقطاعي وأخذت بالنظام المركزي وكان لهذه الإصلاحات انعكاسات متعددة على مسيحي بلاد الشام.

المطلب الأول: على الناحية الاجتماعية

انعكست التنظيمات على المسيحيين من الناحية الاجتماعية في العديد من الممارسات اليومية، فقد سمح لهم بطرح العمامة والتي حل محلها الطربوش كما ارتدوا الملابس الأوروبية، وعرفوا ربطة العنق والبنطلون كما تباهوا بعلاقتهم بالأوروبيين بفضل ممتلكاتهم التي حازوها[1]؛ وعلى العموم فقد تحرروا من جميع الضغوطات التي مورست، فحملوا أمواتهم على أكتافهم وحملوا الصليب في المسيرات، وتعدى الأمر إلى السماح لهم ببناء الكنائس وإعادة إعمار بعض منها بعد حوادث 1860 م. فقد بنت الطائفة المارونية كنيسة جديدة في أنطاكية وكذلك حيفا، وإعادة إعمار كنيسة البقاع وكنائس طرابلس،بعلبك، يافا وصور وتوسيع كنيسة في بيروت[2].

أما الطائفة الأرمينية فقد بنت العشرات منها في كل من القدس، حلب، البقاع، عكا ونابلس، سوريا. أما البروتستانت والذين لم يتواجدوا في بلاد الشام كأقلية فتعود جذورهم إلى

---

[1]– نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص 64.

[2]– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 120،121.

أولى الإرساليات التبشيرية لهم سنة 1820م حين قدموا إلى القدس، فأقاموا علاقات ودية مع الكاثوليك والأرثوذكس، والتي كانت تهدف لتحويلهم إلى مذهبها، فلم تكتفي بالقدس بل تعدت إلى بيروت وذلك لوجود نسبة كبيرة من المسيحيين فيها وبدؤوا نشاطهم التبشيري من خلال بناء العديد من المدارس، أما فيما يخص كنائسهم فقد أسسوا بضعة كنائس في القدس والبقاع[1]. أما فيما يخص الروم الذين أنشئوا الكثير من الكنائس، إذا ما قورنت بالطوائف الأخرى فقد بلغت العشرات، فضلا عن ترميم الكثير منها، واحتلت مدينة القدس المرتبة الأولى في عدد الكنائس الخاصة بالروم، فضلا عن ترميم الكثير في نابلس، عكا، حلب وبيروت وصور، صيدا وحمص[2]. ومما يدل على تحسن أوضاعهم الاجتماعية و رفاهيتهم المنازل التي سكنوها(ينظر ملحق رقم03) فقد سكن الأثرياء قرب الكنائس، وسكن الفقراء في منازل عن أطراف الحي فبالرغم من أنها كانت صغيرة إلا أنها كانت فاخرة ومريحة[3]. فقد قلدوا الأوروبيين في كل شي في طعامهم وشرابهم، حتى في أثاث بيوتهم وتعداه إلى تقليدهم في التدخين التبغ والذي انتشر حتى عم الأواسط الإسلامية وكذلك لعب الورق الذي أصبح إحدى الهويات الرئيسة لدى المسيحيين[4].

كل هذه الرفاهية أدت إلى زيادة عددهم فمن خلال الإحصائيات والأشكال البيانية يتضح لنا ذلك، ففي بيروت قدرت نسبتهم سنة 1880م بـ70300 شخص أي بنسبة 65٪، أما المسلمون فقد بلغت نسبتهم 31٪. كما تزايد عددهم بجبل لبنان سنة 1906م فقدروا

---

[1]– نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص 68، 69.

[2]– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص121 .

[3]– دافيد جان كلود، «حلب: من العاصمة العثمانية إلى المدينة السورية »، **مجلة المستقبل العربي**، العدد11، (د، ب) ص 93.

[4]– الدباغ عائشة، **المرجع السابق**. ص878.

بـ 162478 شخص أي بنسبة 85٪ على عكس المسلمين والذين تواجدوا بنسبة قليلة قدرت بـ 14٪. أما في المناطق اللبنانية إذا استثنينا بيروت وجبل لبنان سنة 1886م فقد تواجدوا بنسبة قليلة مقارنتا بالمناطق الأخرى، وكذلك إذ ما قورنوا بالمسلمين الذين قدرت نسبتهم ب 63٪، في حين قدرت نسبة المسيحيين بـ 35٪.

شكل رقم 02: أعمدة بيانية تمثل نسبة المسلمين والمسيحيين في لبنان

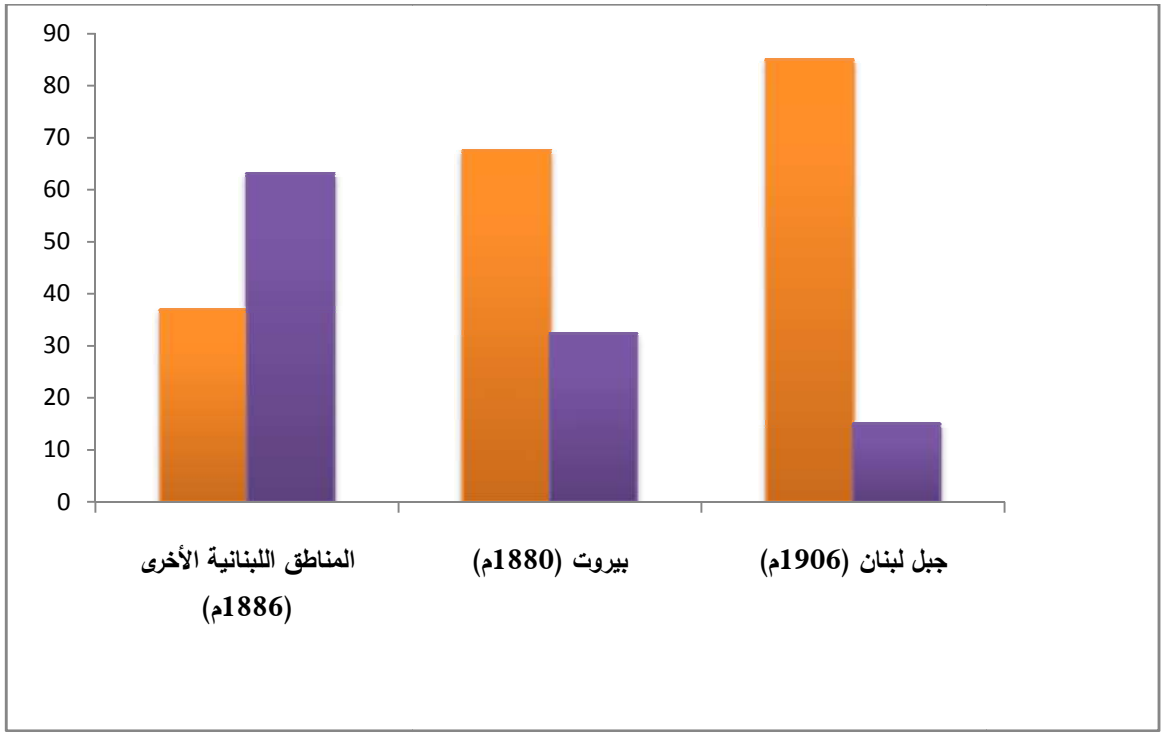

المصدر: عبد نايف الجبوري نجم نابف ، **المرجع السابق**. ص351.(بتصرف)

ومن خلال الإحصائيات والأعمدة البيانية يتضح لنا زيادة عددهم، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

1- سيطرة المسيحيين على الاقتصاد في بلاد الشام خاصة من الأرمن والذين تولوا مهمة التصدير والاستيراد من وإلى أوروبا فادت رفاهيتهم الاقتصادية إلى تلك الزيادة.

2- منحت التنظيمات العثمانية الطوائف المسيحية الإعفاء من التجنيد الإجباري، بينما المسلمون كانوا ملزمين به، فقد خاضوا عدة حروب ضمن صفوف الجيش العثماني وهذا ما أدى إلى زيادة الوفيات من جهة وانخفاض نسبة الولادات من جهة أخرى على عكس المسيحيين الذين زادت نسبة ولاداتهم .

3- ارتفاع نسبة المعيشة بفضل العناية الصحية والاجتماعية التي قدمتها البعثات التبشيرية لمسيحي لبنان هذا ما أدى إلى تدني نسبة الوفيات.

4- المجزرة التي تعرض لها مسلمو بيروت من طرف واليها فؤاد باشا بعد أحداث 1860م.

5- هجرة مسيحي بلاد الشام إلى جبل لبنان وهذا بفضل النظام الذي تمتع به الجبل قرابة 15 سنة(النظام الإقطاعي)، وكذلك الخصوصية الطبيعية التي تمتع بها الجبل جعلت منه واحة أمان للمسيحيين لممارسة شعائرهم والحفاظ على حياتهم خوفا من انصهارهم مع الطوائف الأخرى والاضطهاد.

شكل رقم 03: منحنى بياني يمثل، نسبة المسيحيين في متصرفية القدس (1800-1910م)

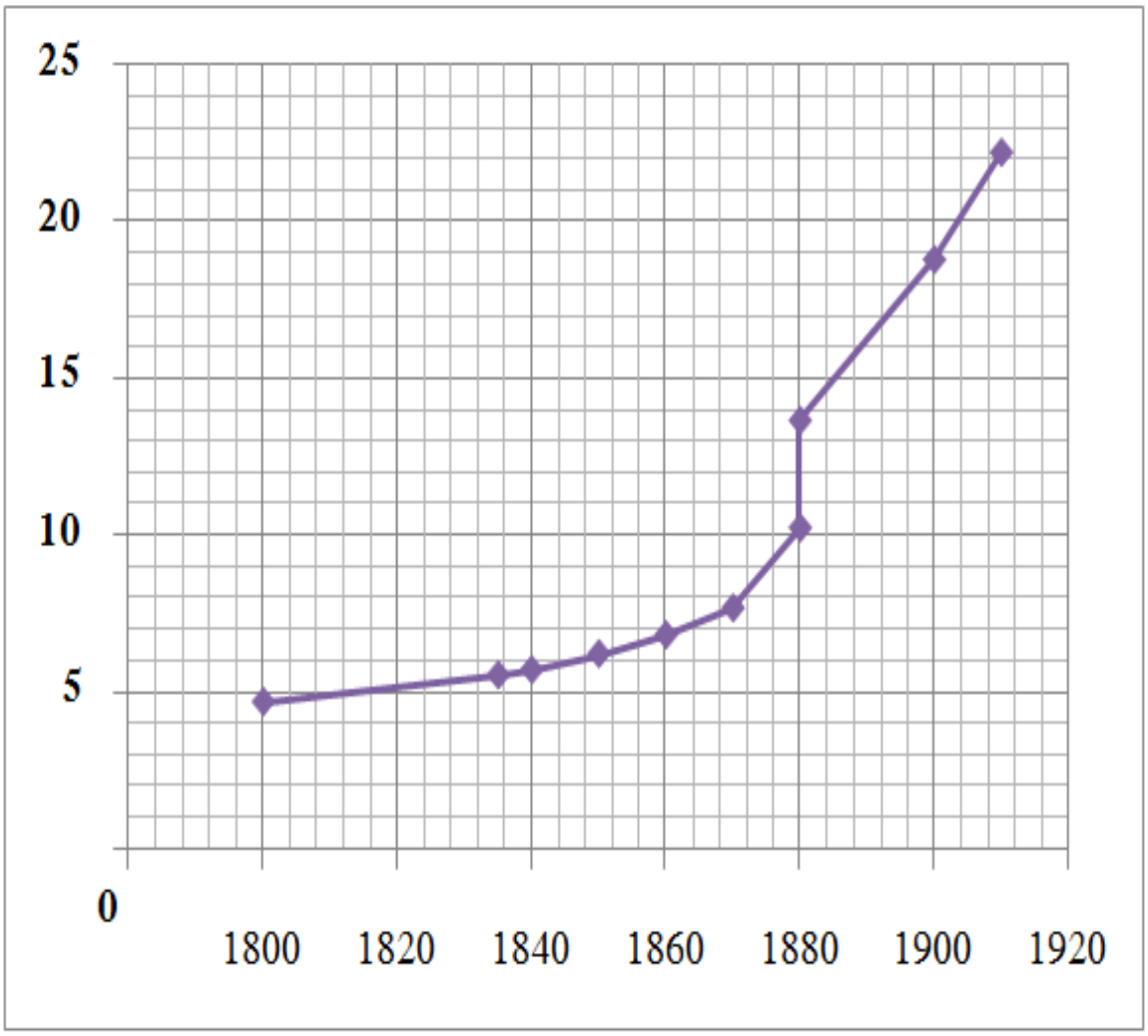

المصدر: محمد عيسى صالحية، **القدس: السكان والأرض(العرب واليهود)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، (د،ت)، ص 18.(بتصرف)

ومن خلال المنحنى البياني أعلاه يتضح لنا زيادة عدد مسيحي القدس بشكل ملحوظ، وهذا نتيجة زيادة عدد الزوار والأجانب إلى بيت المقدس، الملاحظ من خلال المنحنى أن الزيادة

تبدأ تقريبا من 1830م أي بداية الاحتلال المصري لبلاد الشام الذي منح لهم العديد من الامتيازات لتتصاعد النسبة أثناء التنظيمات العثمانية وما تضمنته من صلاحيات لهم.

شكل رقم 04: دائرتان نسبيتان تمثلى عدد سكان حلب في سنتي (1850 و 1883م).

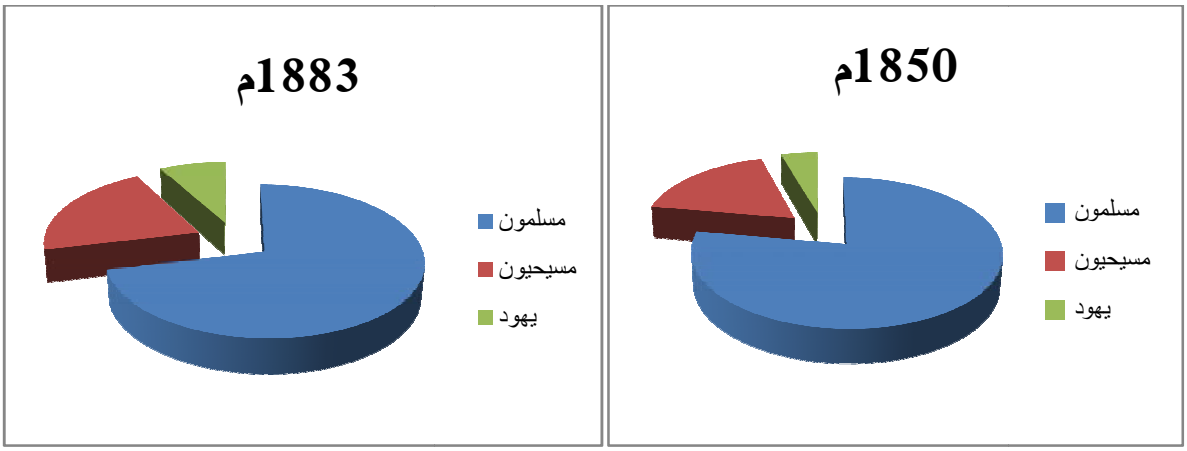

المصدر: عائشة الدباغ، **المرجع السابق**، ص 17.(بتصرف)

أما إذا قارنا عدد سكان حلب في بداية التنظيمات العثمانية وفي آخرها، فنلاحظ حسب الدائرتين زيادة عدد المسيحيين فيها فمن 17.80٪ ارتفع إلى 20.89٪ صاحب هذا الارتفاع انخفاض في عدد المسلمين فمن 77.98٪ انخفض إلى 71.71٪. كما نلاحظ زيادة عدد اليهود من 4.4٪ إلى 7.9٪[1]، وكان سبب ارتفاع عدد أهل الذمة في حلب نتيجتا للتنظيمات العثمانية وما قدمته لهم من امتيازات و التي انعكست بالإيجاب على وضعهم الاجتماعي.

[1]– الدباغ عائشة، **المرجع السابق**، ص 17.

المطلب الثاني:التعليم

نال التعليم اهتماما كبيرا من طرف المصلحين العثمانيين وهذا بسب كثرة الإرساليات التبشيرية التي أصبحت تهدد التعليم الإسلامي الحر فلجأت إلى تشكيل وزارة المعارف عام 1869م والتي كان لها أثر كبير في بروز العديد من المفكرين، فقد قسمت المدارس بموجبها إلى قسمين:

أولاً: المدارس الرسمية: وتدار من طرف الدولة. وقسمت الدراسة إلى خمسة مراحل :

1- المرحلة الابتدائية: وتشمل مدارس القرى، حيث التعليم فيها إلزامي ومدتها أربع سنوات وتدرس فيها العلوم الدينية والقراءة والكتابة.

2- المدرسة الرشدية: مدتها ثلاث تدرس فيها اللغتين العربية والفارسية واللغة التركية.

3- المدرسة السلطانية: وتتفرع إلى قسمين:[1]

أ- قسم عالي: ويتفرع بدوره إلى شعبتين: الآداب والعلوم ومدته ست سنوات.

ب- قسم عادي ومدته ثلاث سنوات تغيب اللغة العربية عنه.

4- المدارس الإعدادية: ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات تدرس فيها اللغة الفرنسية والتركية.

5- المدارس العالية: وتتواجد باستانبول لمن أراد متابعة دراسته.

[1]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 254.

لكن كل هذا لم يجدي نفعا من اجل النهوض بالتعليم في بلاد الشام.[1]

ثانيا: المدارس الغير رسمية: وهي التي تقيمها الطوائف والأفراد والأجانب وهذه المدارس بدورها تنقسم إلى قسمين:

- المدارس الخاصة الإسلامية.
- المدارس الملية الخاصة بالطوائف الدينية (المسيحيين، اليهود)[2] .

وعلى الرغم من الإرساليات التبشيرية لم تكن جزء من التنظيمات العثمانية، إلا أنها أعطتها الإطار القانوني للتحرك والعمل بحرية، حيث يعود لها الفضل في إنشاء العديد من المدارس في بلاد الشام منها:

1- الإرساليات الكاثوليكية: والتي أنشأت جامعة القديس يوسف في بيروت سنة 1875 م. كما أسسوا أول مطبعة سنة 1847 م، والتي احتلت الصدارة من خلال عدد الكتب الصادرة عنها، أما في فلسطين والأردن فقد أسسوا أول مطبعة في القدس سنة 1846 م، ومركز لدراسة الكتاب المقدس سنة 1850 م، والحقوا به مكتبة تحتوي على ما يزيد عن 7000 مجلد.[3]

2- **الإرساليات البروتستانتية:** قاموا بإنشاء مدرسة للبنات في القدس سنة 1834 م. وقد وصل عدد المدارس في عام 1860م إلى 33 مدرسة تضم حوالي ألف تلميذ منهم البنات. وأهم انجاز لها هو تأسس الكلية السورية الإنجيلية في بيروت سنة 1866م، أين وصل

---

[1] – طلال عتريسي، **المرجع السابق**، ص 42-44

[2] – الجبوري نجم نايف عبد نايف،**المرجع السابق**، ص 122، 123.

[3] – نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص66- 78.

عدد الطلبة فيها إلى أكثر من 600 طالب أواخر القرن التاسع عشر وقد درست العلوم الأرثوذكس النقلية والعقلية[1] .

3- **الإرساليات الروسية:** أنشأت هذه الإرسالية عام 1837م جمعية فلسطين الإمبراطورية وكان هدفها دعم النشاط الديني والثقافي خاصة في القدس .

وكل هذه الإرساليات من فرنسية، أمريكية، روسية، بريطانية وغيرها، أدت إلى تنشئة جيل جديد على أسس غربية، وكان لكل من مدارسها وجامعاتها دور في إحياء التراث الفكري العربي من جهة وتعلم الفكر الغربي من جهة أخرى (هندسة، طب والتكنولوجيا)[2].

المطلب الثالث: الصحافة والجمعيات

أولا: الصحافة: شهدت الصحافة ازدهار كبير منذ التسعينات من القرن التاسع عشر، حيث أخذت الطوائف المسيحية تتسابق لإنشاء صحف خاصة[3] في لبنان، تدافع من خلالها عن عقيدتها وتدعو لها، خاصة بعد صدور قانون الصحافة العثماني الذي نظم إصدار الصحف والمجلات ففي حلب كانت جل الصحف خاصة بالطوائف المسيحية وقد ارتبطت دائما بالطباعة لأنها الوسيلة الأساسية لظهورها. فقد انشأ خليل خوري سنة 1858م جريدة الأخبار في بيروت وأطلق عليها لفظ «جرنال».

وقد لعب مدحت باشا أثناء ولايته على بلاد الشام دورًا مهما في دعم الصحف التي تدعو إلى إثارة الوعي القومي والانبهار بالغرب والسير على منوالهم وأهم ميزة ميزت

---

[1]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص66- 78.

[2] **المرجع نفسه**، ص75.

[3] علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص147.

الصحف في تلك الفترة دعوتها للقومية العربية مثل صحيفة البشر، المصباح، تراث الفنون والجنان، لسان الحال، الجنة ومن المجلات مجلة المقتطف. وقدر عددها بين 1858و 1915 م بثمان وتسعين بين مجلة وصحيفة وجريدة.[1]

ثانيا: الجمعيات: قبل التحدث عن الجمعيات يجب الإشارة أولا إلى أن هذه الجمعيات ظهرت في بادئ الأمر على شكل جمعيات أدبية وعلمية، ثم تحولت إلى النشاط السياسي أي أنها اتخذت مظهرًا ثقافيا قبل أن تتجه إلى السياسة ومنها:

1- جمعية الأدب والعلوم (1847 م): تشكلت تحت رعاية الإرساليات الأمريكية، أسسها ناصيف اليازجي[2]، وكان الهدف منها نشر الثقافة الغربية والتوجه نحو الغرب، وكان عدد أعضائها 50 عضوًا كلهم مسيحيون مثل نوفل نوفل وميخائيل مشاقة، حيث كان لهذه الجمعية دورٌ كبيٌر في نشوء القومية العربية من خلال تنظيمها للعديد من المحاضرات والندوات.

2- الجمعية الشرقية (1850 م): أسس هذه الجمعية المبشرون الكاثوليك، ومن أبرز أعضائها إبراهيم النجار، رزق الله خضراء وإبراهيم مشاقة، وكانت هذه الجمعية علمية أدبية حيث كان هدفها نشر العلم والمعرفة خاصة ما تعلق بتاريخ بلاد الشام [3].

---

[1] - علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص147-152.

[2]- من مسيحي حلب، درس في مدارس الإرساليات التبشيرية في بيروت، وله مؤلفات عديدة في عالم منطق والطب. ينظر: علي الأحمد محمد، **المرجع نفسه**، ص 158.

[3]- **المرجع نفسه**، ص132- 134.

المطلب الرابع: الترجمة والمسرح

أولا: الترجمة: إن الترجمة كانت مقتصرة على المسيحيين من قبل، حيث كانوا يعملون على ترجمة الخطابات والوثائق، لكن الجديد هنا أن الترجمة عندهم أصبحت تشمل ترجمة المقالات والصحف الغربية، وتدريس اللغة الفرنسية وهذا في مكان يدعى مكاتب الترجمة ، كما عملوا كمترجمين للسفارات والقنصليات الغربية[1].

ثانيا: المسرح: تطورت حركة المسرح في الدولة العثمانية ففي استانبول لعب الأرمن دورا بارزا في المسرحيات، أما في بلاد الشام فقد تبنى ميخائيل نعوم ذلك من خلال العمل في المسرح الايطالي، وفي عام 1858م أنتج مسرحيته الأولى والتي عرضت علنا باللغة التركية حيث كان جميع الممثلين من الأرمن[2]، وبعد هذه المسرحية ظهرت العديد من القصص والروايات والمسرحيات الأخرى منها:

1- مسرحية عنترة (1898م): من إعداد شكري غانم، لكنها مثلت عام 1910م استنبطها الكاتب من الشعر والسير الشعبية، ومن خلالها دعا إلى القومية العربية بمحاولة توجيه أحداث المسرحية إلى فكرة توحيد القبائل العربية وجعلها تحت سقف دولة واحدة. العرب إلى نبذ خصومهم والوقوف صفًا واحدًا ضد أعدائهم فقد أشار إلى وحدة العرق والأصل[3].

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص128.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 129.

[3]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص100، 101.

المبحث الثاني: انعكاساتها على الناحية الاقتصادية

إن الحرية الاجتماعية التي تمتع بها المسيحيين انعكست على الواقع الاقتصادي الذي ازدهر كثيرا، الأمر الذي أوجد هوة واسعة بين المسلمين والمسيحيين ثم ازداد هذا الازدهار مع تزايد النفوذ الأوروبي.

المطلب الأول: قطاع التجارة

كان للامتيازات الأجنبية أثر كبير على الأقليات لاسيما المسيحيون، وهذا سبب ازدياد عدد التجار الغربيين في الدولة العثمانية، حيث عمل المسيحيون كوسطاء بينهم، وقد اتبعت الدولة العثمانية بعد التنظيمات (1839 م) أسلوب الالتزام القائم على المزاد، فأصبح هؤلاء تبعا لذلك من كبار الملتزمين ورجال الأعمال(ينظر ملحق رقم04) وهذا بسبب إمكانيتهم المالية الكبيرة، فأصبحوا[1] عنصر فعال في الاقتصاد العثماني وهذا بعد بروز ظاهرة وهي أن جماعة تجار من بيت لحم حملوا مصنوعاتهم إلى معرض فيلاديلفيا سنة 1876، فربحوا كثيرا فأصبح جل مسيحي بلاد الشام يذهبون إلى هذا المعرض سواء من القرى أو المدن ، بعدها انتشر ليشمل جميع السكان.[2] كما مارس المسيحيون وضيفة جمع الضرائب من المسلمين وهذا بحكم المناصب التي شغلوها بصفتهم جامعي ضرائب وموظفي الجمارك. وازدادت رفاهيتهم الاقتصادية إلى درجة استخدامهم للمسلمين كغلمان وجواري للخدمة في بيوتهم. ومما يؤكد على رفاهيتهم تصدرهم لقائمة المصدرين للأنسجة في استانبول عام

[1]– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص196.

[2]– كرد محمد علي، **المصدر السابق**، ص251.

1906م. حيث تظهر 28 من الأرمن 5 من المسلمين ،3 من الروم الأرثوذكس و يهودي واحد.[1]

المطلب الثاني: قطاع الصناعة

برز المسيحيون في هذا المجال أيضا، ولمعت أسمائهم في المؤسسات الصناعية ففي صناعة الحرير كانت الريادة للأرمن، إلا أن المجالات الصناعية الأخرى برز فيها الروم الكاثوليك، فطبقا للإحصائيات فإن رأس مال 284 مؤسسة صناعية كانت حصة الروم الأرثوذكس منها 50% و 20% للأرمن، 15% للمسلمين، 5% لليهود، 10% للأجانب[2]. أما بنسبة للعاملين فيها فكانت 60% من الروم الكاثوليك، 15% أرمن، 15% مسلمين 10% يهود[3]، كذلك نجد معاصر الزيتون والخمور ومصانع التبغ والجلود، ومن الصناعات أيضا نجد صناعة أجراس الكنائس والتي اختصت فيها عائلة واحدة وهي بيت شهاب[4]. والشكل الموالى يوضح ذلك.

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص116.

[2]- **المرجع نفسه**، ص119.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 119.

[4]- كرد محمد علي، **المصدر السابق**، ص 240.

شكل رقم 05:أعمدة بيانية توضح، التركيب الطائفي لبعض المهن الحرفية والحرة في بيروت عام 1889م

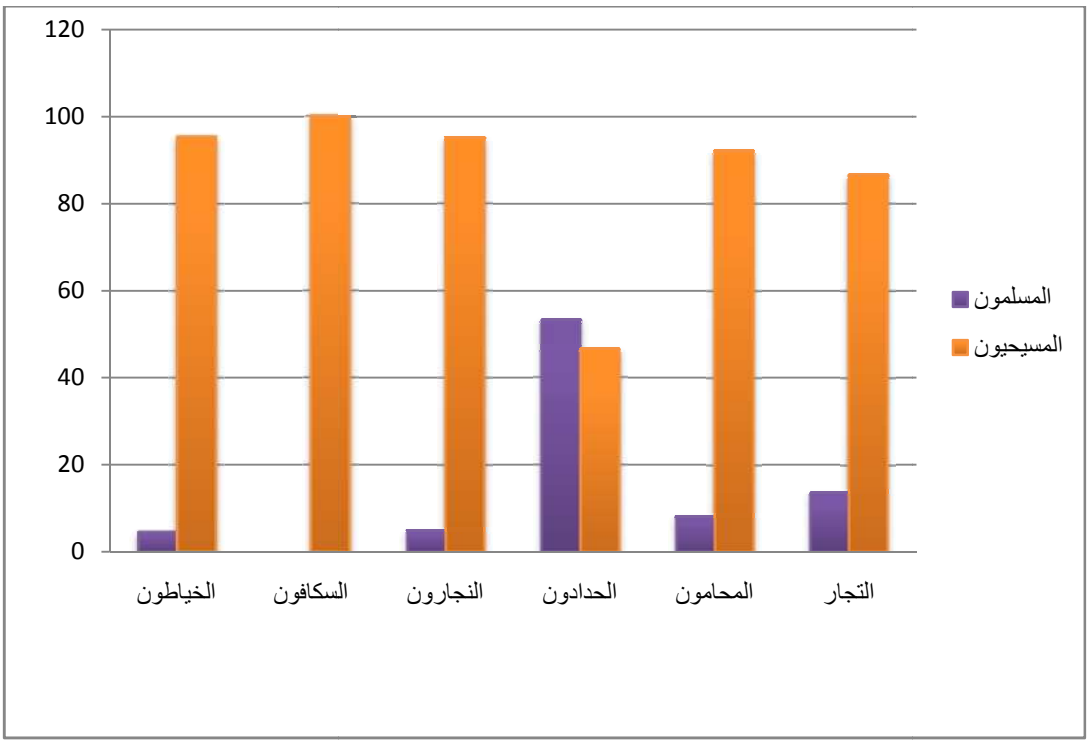

المصدر:الجبوري نايف عبد نايف ، **المرجع السابق**، ص352.(بتصرف)

وحسب الأعمدة البيانية يتضح لنا سيطرة المسيحيين على جل المهن والحرف في بيروت سنة 1889م، فقد قدر عدد الخياطون بـ 42 خياط أي بنسبة 95.4٪، في مقابل هذا قدر عدد المسلمين بـ شخصين أي بنسبة ضئيلة قدرت بـ4.6٪، كما نجد الاسكافيون المسيحيون سيطروا على هذه المهنة بنسبة100٪، أما عدد النجارون فقد قدروا بـ21 شخص. منهم 20مسيحي أي بنسبة 95.2٪ والباقي مسلمين بنسبة 4.8٪، أما حرفة

الحدادة فنجد توازن في عدد العمال بها فقد قدرت نسبة المسيحيين بـ 46.6٪، أما المسلمين فقد قدروا بـ 53٪[1].

أما عن المهن الحرة فنجد المسيحيين على رأسها فقد قدر عدد المحامين، بـ11محامي أي بنسبة 92٪ أما من جهة المسلمون فنجد محامي واحد، أما التجار المسيحيون فقد قدر عددهم بـ77تاجر أي بنسبة 68.5٪ في مقابل نجد نسبة المسلمين في هذه المهنة قد قدرت بـ13.6٪. وهناك مهن اقتصرت على المسيحيين فقط مثل الطب والصيدلة.

وفي سنة 1914م برزت مهن أخرى في جل لبنان مثل مصدرو الحرير (اثنان وستون مسيحي)، مصدرو الصوف،(ستة وستون مسيحي)، وكلاء بحريون(تسع مسيحيين)، مستوردون(واحد وخمسين مسيحي)[2].

المطلب الثالث: القطاع الزراعي

كانت هذه المهنة مقتصرة على المسلمين فقط[3]، إلا أنه في الربع الثالث من القرن التاسع عشر دخل المسيحيون في هذا المجال وهذا بفضل الأنظمة التي أصدرتها الدولة العثمانية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وهي:

أ- تعليمات تشجيع زراعة القطن: وصدرت عام 1861م وهدفت إلى تشجيع زراعة القطن عن طريق فتح معارض سنوية في مدن الولاية كما أمرت بإعطاء مكافآت للمجدين في الإنتاج كما أعفت آلات القطن المستوردة من الضريبة الجمركية.

---

[1] – الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص 352.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 352.

[3] – معطي علي، **تاريخ لبنان السياسي و الاجتماعي، دراسة العلاقة العربية التركية (1808 – 1918 م)**، مؤسسة عز الدين: بيروت، (د، ت)، ص 126.

ب- نظام إعفاء غارسي الزيتون: سنة 1862م ونص على إعفاء زارعي أشجار الزيتون الحديثة من الضرائب لمدة ثلاث سنوات .

ج- إعفاء غارسي التوت: سنة 1872م نص هذا النظام على إعفاء بساتين التوت من الضرائب لمدة ثلاث سنوات على أن يربي صاحبها دود الحرير أو يبيع ورق التوت لغيره من اجل تربيتها[1].

ونتيجة لهذا زرع المسيحيون المحاصيل ذات المردود المالي العالي والتي تصدر إلى الخارج كالقطن، كما اشتهروا بزراعة التوت و تربية دودة القز و هي أكثر الزراعات رواجا في تلك الفترة ثم تأتي زراعة الزيتون، التبغ، البطاطا، البرتقال، العنب والليمون والخضار على اختلاف أنواعها، كما كان المسيحيون يتبركون بشجرة الأرز ويزرعونها على مساحات واسعة ليستخرجوا منها مادة القطران، و من أهم الصناعات الزراعية صناعة الصابون والتي اشتهرت في حلب وطرابلس وقرى لبنان والذي لايبيعونه إلا بعد ثلاث سنين من صنعه حيث كان يصدر إلى مختلف أقطار العالم، كما انتشرت تربية المواشي فقد بلغ عددها سنة 1896 م بـ 156.055 رأس ماشية[2].

[1]- عوض محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، 214-243.

[2]- كرد محمد علي، **المصدر السابق**، ص154-159.

المبحث الثالث:الانعكاس على الناحيتين الإدارية والسياسية

المطلب الأول: على الناحية الإدارية

لقد أدى تحسن أوضاع المسحيين في مجال التعليم إلى حصولهم على وظائف إدارية في الدولة؛ وعملوا كذلك في وظائف المحاسبة و الجمارك. كل هذا أهلهم للحصول على ألقاب إدارية مثل«**البيك وأفندي**». كما انعكست الإصلاحات العثمانية المتمثلة في الفرامانات الخاصة سنة 1847م، وبموجبها أصبحت شهادتهم مقبولة في المحاكم المختلطة وكذلك أعطتهم الحق الكامل في رفع القضايا ضد المسلمين.

وبموجب قانون الولايات 1864م، أصبح للمسيحيين حق المشاركة في الإدارة، فكان لهم ممثلين في مجلس الولاية، ممثلين في مجلس الولاية العمومي، ممثلين في مجلس إدارة اللواء، و أعضاء في مجلس السنجق و في إدارة القضاء[1].

كما أصبح بموجب هذا القانون حق للمسيحيين في المشاركة في مختلف التشكيلات الإدارية(ينظر ملحق رقم05)، (الولاية، الأقضية، الناحية)، فمجلس ولاية بيروت ساوى بين الأعضاء من المسلمين والمسيحيين، أما مجلس القدس فضم 27 مسلمًا و مسيحيين ، لكن بالرغم من كل هذا لم يسمح لهم باحتلال المناصب الحساسة في الدولة أو في ولايات بلاد الشام كالصدارة العظمى أو رئيس الولاية[2].

[1]– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص129، 130.

[2]-Alak Antony, **The Wes and Islam: religion and political thought in wor**ld **history**, Oxford University: press, p39.

المطلب الثاني: على الناحية السياسية

أدت الرفاهية الاجتماعية للمسيحيين في بلاد الشام إلى تحسين أوضاعهم بصفة عامة فالتعليم انعكس إيجابا عليهم، فالعديد من المفكرين تحولوا من الجانب الفكري إلى الجانب السياسي ضمن جمعياتهم و صحفهم.

إلا أن أحداث 1860م والتي راح ضحيتها آلاف من المسيحيين خاصة في لبنان ودمشق ونابلس، أدت إلى هجرة البعض منهم إلى الخارج في حين اختار البعض الآخر إدخال أفكار جديدة إلى بلاد الشام من خلال أحياء الحركة القومية و تنبيه المسلمين بالرابط المشترك بينهم وبين المسيحيين[1]. وأسسوا العديد من الجمعيات كما قلنا سابقا، كانت جمعيات فكرية وتحولت إلى العمل السياسي .

أولا: الجمعيات السياسية السرية

1- جمعية بيروت السرية (1875 م): تعد هذه الجمعية أول عمل منظم يدعوا القومية العربية، والتي ألفها نخبة من شباب لبنان، والذين تلقوا العلم في الكلية الأمريكية البروتستانتية في بيروت سنة 1875م.(فارس نمر، إبراهيم حوراني، يعقوب صروف وإبراهيم اليازجي وشاهين مركيوس) [2] وضمت أعضاء من مختلف الأديان والطوائف، وكان مركزها في بيروت، وفتحوا فروعا لهم في دمشق، صيدا و طرابلس. تعتبر هذه الجمعية أول جمعية غير أدبية في بلاد الشام [3]، وكذلك أول جمعية سياسية تجهر بالعداء للعثمانيين ومن

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص140.

[2] - علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص135، 136.

[3]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص 266.

أهم مبادئها فصل الدين عن الدولة، واعتبار أن الجنس العربي هو الأساس والأحق في الخلافة، ولتحقيق هذه الهدف لجأوا إلى إدخال بعض المسلمين ضمن جمعيتهم لكي يؤلفوا جبهة واحدة[1]، وكان جل نشاطها ينحصر في الاجتماعات السرية وإلصاق بعض المنشورات في الشوارع وخاصة بالقرب من القنصليات الأجنبية [2] ولكن هذه الجمعية لم تدم طويلا، فتم حلها سنة 1883م لأنها لم تنجح في مساعيها وهي الثورة والانفصال عن الدولة العثمانية بسبب رفض المسلمين ذلك، وتأسست بعدها جمعيات سرية أخرى[3].

2- **جمعية حقوق الملة العربية (1881 م):** أنشأت هذه الجمعية كذلك في بيروت، وكان هدفها إثارة النعرة الطائفية، وضمت مسلمين ومسيحيين، وكان لها فروع في دمشق، طرابلس وصيدا، حيث نادت بالوحدة الإسلامية المسيحية ضمن الإطار القومي العربي والثورة على الأتراك، وهذا من خلال منشوراتها المخطوطة باليد، وفي آخر المخطوط سيف مسلول مكتوب تحته بيت شعر لإبراهيم اليازجي يقول:

لنطلبن بحد السيف مأربنا *** فلن يخيب لنا جنبه أرب[4]

كما جاء في منشور أخر« **أين انتم و أين هم، من منكم اليوم أمير، ومن منكم الوزير ؟ ومن فيكم اليوم مدير، بل كل واحد منكم فقير، وكبيركم مثل صغيركم حقير، والمال**

[1]- علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**. ص 137.

[2]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص 266.

[3] -علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص136، 137.

[4]- **المرجع نفسه**، ص137.

والآمال في أيدي الترك؟ اتحدوا واستعدوا لنوال حريتكم من المعتدين» وكانت تلك المناشير تلقى في الأزقة والشوارع[1].

3-الجمعية الوطنية العربية: تأسست على يد المسيحي خليل غانم[2] في باريس عام 1895م، ومن هناك أخذت تدعو للثورة ضد الحكم التركي، وبعد عام من تأسيسها نشرت الجمعية منشورا موجها إلى الدول الكبرى جاء فيه: « **إن الأمة العربية التي قسمها الترك طوائف ومذاهب حتى تم لهم إن يسوموها سوء عذاب، قد انتهت من غفلتها، فعرفت أن لها قومية وطنية تاريخية جنسية فهي تحاول أن تنفصل عن تلك الشجرة التركية النخرة وتنشئ لها ملكا عربيا مستقلا** » وغيره من المنشورات التي تدعو إلى الانفصال وإقامة دولة موحدة، وقد لقت تلك المنشورات صدًا شديد في البلاد العربية.[3]

كانت هذه الجمعيات من أهم الجمعيات السرية المناهضة للدولة العثمانية، ثم انتقلت من العمل السري إلى العلني ويمكن تقسيم تلك الجمعيات والأحزاب إلى ثلاثة أقسام الأولى تعمل في إطار جبل لبنان وتدعو إلى انفصال الجبل، الثانية تعمل في إطار بلاد الشام وتدعو إلى انفصال بلاد الشام، والثالثة هي عمل مشترك ما بين المسلمين والمسيحيين[4].

---

[1]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص 279.

[2]- هو خليل بن إبراهيم بن خليل غانم، من الأدباء، درس اللغة الفرنسية وأصبح يكتب بها، اصدر جريدة الهلال في جنيف، وتولى تحرير جريدة فرنسية اسمها انترناشيونال. ينظر: علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص160.

[3]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص183.

[4]- علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص137.

ثانيا: الجمعيات والأحزاب السياسية العلنية

1- الاتجاه في إطار وحدة لبنان

وترجع جذور نزعة الطائفية والاستقلال عن الدولة العثمانية عند مسيحي لبنان منذ حصولهم على نظام المتصرفية، وكانت فرنسا هي سندهم في ذلك، لكن يجب الإشارة إلى أن هذا الاتجاه لم يشمل جميع المسيحيين بل اقتصر على بعض المتشددين فقط، والذين كانوا يهدفون إلى الاستقلال بلبنان عن بلاد الشام، فأنشأوا في مصر سنة 1909 م حزبا (الإتحاد اللبناني) والذي أرادوا من خلاله استقلال لبنان و توسيع حدودها على حساب سوريا، ومن أعضائهم اسكندر عمون ولم يقتصر[1] نشاطهم في الخارج بل شمل الداخل بتأسيسهم جمعية بيروت اللبنانية، وأردوا من خلالها توسيع حدود لبنان والاستقلال. وتعدى أصحاب هذا الاتجاه بنشاطهم حتى خارج المشرق مثل أوربا وأمريكا الشمالية والجنوبية مثل جمعية النهضة اللبنانية في البرازيل ونيويورك، الجمعية اللبنانية في باريس والاتحاد اللبناني في كندا. وجل هذه الجمعيات كانت تدعو إلى ما سمته تأسيس لبنان الكبير، ولتحقيق ذلك أرسلت جمعية النهضة اللبنانية في البرازيل برقية لوزير الخارجية البريطاني سنة 1914م، طالبت فيها باستقلال لبنان وأن هؤلاء كانوا على استعداد للدفاع عن الاستقلال منذ أن سيطر العثمانيون على البلاد، وهذا بسبب اختلافهم مع العثمانيين في الدين والمبادئ [2].

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص234، 235.

[2]- **المرجع نفسه**، ص235.

2- الاتجاه في إطار وحدة بلاد الشام

كان هذا الاتجاه معاكس لفكرة استقلال لبنان والتي دعا لها الاتجاه الأول، حيث دعا هذا التيار والمتكون من خريجي المدارس الأمريكية وهم المسيحيون الأرثوذكس على اعتبار أن هؤلاء لم يحبذوا فكرة استقلال لبنان، وأن فكرة الدولة السورية كما أسموها سوف تخلصهم من وضعهم كأقليات، واعتمد هذا التيار في نشاطه على الفرنسيين[1]، عكس المسلمين والذين رؤوا وحدتهم سوف تتحقق تحت ظلال الدولة العثمانية ومن بين الجمعيات الداعية لهذه الفكرة الجمعية السورية المركزية بباريس والتي ضمت العرب من مختلف الولايات جميعا، إلا أن اسمها يدل على مؤسسوها سوريون وأغلبهم مؤسسيها مسيحيون أمثال شكري غانم وجورج سمنة ونجيب مراد، إلا أن الجمعية بعد أن كانت تدعو إلى البقاء تحت حكم عثماني حولت مسارها وأصبحت تدعو إلى إنشاء دولة تحت الحماية الفرنسية، والتي تمتع بها المسيحيون الكاثوليك في بلاد الشام، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وسعت نشاطها ليمتد إلى جميع الدول التي تحتوي على المسيحيين الشاميين[2].

3- النشاط السياسي على المستوى القومي

وما يميز هذا الاتجاه عن باقي الاتجاهين السابقين هو نشاط المسلمين فيه في إطار جمعيات وأحزاب ضمتهم مع المسيحيين. ومما ساعد على ظهور هذا الاتجاه هو ظهور

---

[1]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص236، 237.

[2]- **المرجع نفسه**، ص238.

الطوارنية[1] وإتباعها سياسة التتريك، وإبعاد الولايات العربية عن المشاركة في الحكم خاصة[2] بعد نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني وبداية الحكم الدستوري، فضلا عن المشاكل التي تواجها الدولة العثمانية في تلك الفترة (حروب البلقان، ضياع طرابلس الغرب)، كل هذه الأمور جعلت المثقفين في بلاد الشام يتجهون إلى الاعتماد على الغرب، وكان هناك مشروعان غربيان هما:

- مشروع فرنسي و يقضي بجعل بلاد الشام منطقة نفوذ فرنسي.
- مشروع بريطاني وهو الأكبر طموحا ويقضي بإنشاء مملكة عربية، وقد ساهمت القنصليات الأجنبية في جل المدن العربية في متابعة نشاط المصلحين العرب وتوجيههم وفق مصالحها ومن أهم الأحزاب في هذا الاتجاه[3]:

أ-حزب اللامركزية الإدارية العثماني (1912 م): أسس هذا الحزب مجموعة من أبناء بلاد الشام المقيمين في القاهرة، وهذا بسبب الحرب بعد احتلال ايطاليا لطرابلس الغرب (1912م)، وقد أدى هذا الاستيلاء إلى فقدان العرب الثقة في الحكومة المركزية، وفي صونها للأراضي العربية، حيث طالب هذا الحزب[4] باللامركزية حيث أسسوا إدارة لهذا الحزب، تكونت من رفيق العظم رئيسا لها واسكندر عمون نائبا له وحقي العظم سكرتيرا الحزب، محب الدين الخطيب مساعدا له، وكانت أهداف هذا الحزب تتركز حول إقناع حكام

---

[1]- هي حركة تدعو إلى الابتعاد عن الإسلام وفصل القومية التركية عنه، وتحرير اللغة التركية من جميع الألفاظ العربية، وظهرت الأول مرة بعد الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي ضد السلطان عبد الحميد1909م. ينظر: علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص310.

[2]- الجبوري نجم نايف عبد نايف،**المرجع السابق**، ص238.

[3]- **المرجع نفسه**، ص238.

[4]- علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص352، 353.

الدولة العثمانية بضرورة الرضى بالحكم اللامركزية من جهة، ومن جهة أخرى توجيه الرأي العام العربي نحو المطالبة باللامركزية. ولتحقيق هذه الأهداف وضعوا نظامًا داخليا يتألف من ثلاث وثلاثين مادة والملاحظ في برنامج الحزب أنه يتلاقى في مواده مع مختلف الاتجاهات الإصلاحية في المشرق العربي وهي الحكم اللامركزي[1].

ب-حركة الإصلاح في ولاية بيروت (1912م): بعد تولي حزب «**الحرية والائتلاف العثماني**» السلطة، إثر الثورة في ألبانيا 1912م، على الدولة العثمانية، رأت الحكومة التي تولاها الصدر الأعظم كامل باشا أن تدعو جميع الولايات العربية إلى مجالسها لكي تشارك في الإصلاحات المفيدة، ويقال أن السبب الحقيقي لهذا الاستدعاء هو البرقية التي تلقاها كامل باشا من والي بيروت سنة 1912م، وذكر فيها « **يتجاذب البلاد عوامل مختلفة ولقد ولى قسم من الأهالي وجهة انكلترا لإصلاح الحالة التعيسة التي هم فيها، فإذا لم نأخذ نحن الإصلاح الصحيح فإن البلاد مفلتة من أيدينا لا محالة**» [2]، و بعد هذه البرقية أرسل كامل باشا إلى ولاة وطلب منهم جمع الأهالي، وهنا طلب والي بيروت من كبار الوجهاء ذوي الرأي وضع لائحة إصلاحية للولاية، لتتألف بعد هذا الجمعية العمومية الإصلاحية عام 1913 م، ومن أبرز أعضائها سليم علي سلام، أحمد مختار بيهم، أحمد طبارة وغيرهم من المسلمين، أما المسيحيين فمنهم حبيب فرعون، خليل زينية، أيوب ثابت وغيرهم. ويمكن تقدير عدد أعضاء هذه اللجنة بـ 86 عضو، وعقدت أول اجتماع لها عام 1913م. وأصدرت نشرية " **اليقظة** " كما أسسوا ناديًا سموه " **نادي الإصلاح** "، ويمكن إجمال برنامجها الإصلاحي الذي قدمته للوالي الاعتراف بالعربية كلغة رسمية، وتشكيل مجلس

[1]- علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص437، 438.

[2]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص352، 354.

تمثيلي للولاية الحكومية من خلال هذا البرنامج يتضح سيطرة المسيحيين عليه وأنهم على علاقة بفرنسا[1].

ج- المؤتمر القومي العربي الأول في باريس 1913م: بعد فشل جميع الجهود الإصلاحية في بيروت والمشرق العربي، حاول بعض المثقفين العرب البحث عن صيغة جديدة للعمل، فعقدوا مؤتمر باريس الذي حضره كل من جانب المسلمين كل من عبد الغاني العريسي، محمد المحمصاني، توفيق فايد وغيرهم، ومن جانب المسيحيين شكري غانم ومطران ندرة وغيرهم، والذين كانوا ضمن اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وما يلاحظ عن هذا المؤتمر أنه كان على علاقة بحزب اللامركزية في مصر وكذلك بحركة الإصلاح في بيروت والتين شاركا في المؤتمر من خلال بعض من أعضائها، وكانت جل جلسات هذا المؤتمر تدور حول ضرورة الإصلاح وكذلك الإصرار على الحكم اللامركزي، والحرص على أن ينال العرب حقوقهم السياسية وذلك من خلال الاشتراك في حكم بلادهم، واستمر الحزب بالمطالبة بهذه المطالب إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى 1914م[2]، ومما زاد من نفور العرب من الحكم العثماني هو مشاركتهم في الحرب بجانب ألمانيا وهذا الأمر وضعها في أخطار جديدة مما زاد الوضع سوء هو إقدام الاتحاديين على بعثرة جنود والضباط العرب في مختلف أنحاء الدولة وجبهات الحرب وتعقب رجال العرب الذين ظهروا في تلك الفترة من خلال أحزابهم وجمعياتهم، وكذلك من العوامل التي حسمت موقف العرب من الدولة العثمانية هو حكم جمال باشا البلاد الشام حيث أعطته سلطة تكاد مطلقة من أجل إعادة مصر من الانجليز.

---

[1]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص353، 354.

[2]- الجبوري نجم نايف عبد نايف، **المرجع السابق**، ص246-252.

فاستهل سياسته بالخطابات الحماسية من أجل دعوة الشاميين للمشاركة في حملة لاسترجاع مصر، لكن بعد فشل تلك حملة انتهج سياسة البطش وترهيب، فاخذ يعتقل وينفي ويقتل وتنفيذ حكم الإعدام في الأحرار العرب، وكانت هذه السياسة السبب المباشر في قيام الثورة، والتي تعود جذورها إلى الاتصالات السرية بين شريف الحسين بن علي[1] والجمعيات السرية في بلاد الشام، حيث وفد الأمير فيصل إلى دمشق واتصل برجال الحركة العربية في مارس 1916م لدراسة أوضاع العاصمة السورية ومعرفة ما يدور في أنحائها تمهيدا للقرار النهائي، وفعلا بدأ الأمير فيصل اتصالاته برجال الحركة في دمشق وأعدت « **جمعية الفتاة**» قائمة بالأشخاص الذين يجب أن يجتمع بهم، وأخبرهم عن استعداده التام لإعلان الثورة ضد الدولة العثمانية وقيادة أبيه لهذه الحركة.

وأكد رضا الركابي ممثل« **جمعية الفتاة** » أنها تؤمن بالثورة وتؤيدها، ولكن بشرط أن تقبل بريطانيا بمطالب التي يطلبها الزعماء العرب مقابل دعمها في حربها ضد الدولة العثمانية، وبدأت التجهيزات الثورة بضم زعماء القبائل من مختلف الطبقات والمذاهب.

وبعد إعلان الثورة العربية الكبرى سنة 1916 م، انتقل العرب من العمل السري إلى مرحلة العمل الجاد في إطار ميدان الحرب[2].

[1]– هو أحد قيادي الثورة العربية 1916م، رحل إلى الأستانة حيث درس هناك، برزت صفاته القيادية وهو في الثلاثين من عمره. ينظر: علي الأحمد محمد، **المرجع السابق**، ص 314.

[2]– نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص 354.

المطلب الثالث: الثورة العربية 1916م

شارك العديد من المسيحيون في الثورة العربية إما في ميدان الحرب أو عن طريق الأشعار والقصائد والمنشورات التي تمجد الثورة وتدعو إلى الانضمام إليها.

أولاً: الدور العسكري: لقد ضمت قوات الثورة العربية الكثير من أبناء الجزيرة العربية وكذلك بلاد الشام والعراق، وقاتل فيها المسيحيون جنبا إلى جنب مع المسلمين، ومن أهم المسيحيين الذين شاركوا في الثورة : أمين يزبك، إميل خوري، فريد الخازن، سعيد عمون، نعمان ثابت، فؤاد سليم وأمين معلوف وغيرهم. ويشمل هذا الجانب كذلك تشكيل اللجان التي تدعو للثورة في الأوساط الشعبية[1].

ثانيا: الدور الإعلامي والثقافي : وتمثل هذا الدور في الأشعار والقصائد التي قيلت في مدح الثورة كحدث تاريخي والافتخار بها وبقائدها وهدفها وكذلك تمجيد شهدائها والتغني بالقومية العربية وإعلان تأيدهم للثورة. ويأتي في طليعة الشعراء إيليا أبو ماضي إذ نشر الروح القومية وحث على الثورة والاستقلال. كذلك رفيق رزق سلوم بقصيدة " **صبوا الدماء على قبري**"، وشعراء آخرون أمثال جورج أطلس، فارس الخوري، حليم دموس، رشيد سليم الخوري، بشارة الخوري وخليل مطران كما كان لهم مقالات دعمت الثورة مثل مقال " **عهد مضى وعهد قادم**" للنجار والذي ذكر به بماضي العرب وأيام مجدهم وما قام به الشريف حسين من شان عظيم سوف تؤدي إلى ازدهار العرب.

كما كتب قسطنطين يني، مقال أكد فيه إعجابه بالثورة وإنها ستكون بداية عهد جديد بالنسبة للعرب، ولم يقتصر دورهم على هذا فقط بل بعث المسيحيون برقية مؤازرة إلى شريف

[1]– نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص255.

حسين حيث وقع عليها مطران الروم الأرثوذكس ووكيله وكيل مطران الأرمن ، وكيل مطران السريان ورئيس أللآتين[1].

[1]- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المرجع السابق**، ص255.

الـــخاتـــــمـــة

نخلص في نهاية دراسة هذا الموضوع، والذي يتعلق بالأقليات الدينية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر. حيث أخذنا المسيحيين في بلاد الشام كنموذج، إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن حصرها في مايلي:

إن مصطلح الأقليات مصطلح غربي حديث النشأة، فقد تسلل إلى الدولة العثمانية عقب مؤتمر باريس (1856م) عندما التزمت الدولة العثمانية بالمساواة بين جميع الأديان، لكن جذوره التاريخية تعود إلى أبعد من ذلك حيث ظهر لأول مرة في القرن السادس عشر عندما منح السلطان سليمان القانوني الدول الأوروبية العديد من الامتيازات، منها حق حماية أقلياتها المسيحية، بالرغم من أن التعامل العثماني مع تلك الأقليات كان وفق نظام الملل الذي ما هو إلا استمرار تاريخي لنظام أهل الذمة الذي عامل أصحاب الديانات السماوية وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية.

وقد انتشرت الأقليات الدينية في جل المناطق التي كانت تحت مظلة الدولة العثمانية ففي الأناضول والروملي تواجدت الأقلية المسيحية بكثرة إذ ما قورنت باليهودية وهذا بسبب أن جل تلك المناطق كانت أوروبية وغالبية سكانها من مسيحيين، أما في شمال إفريقيا فنجد العكس من ذلك فقد تواجدت الأقلية اليهودية في جل ولاياتها الثلاث(طرابلس الغرب– الجزائر– تونس) .أما الأقلية المسيحية فتكاد تنعدم فجل المسيحيون الذين تواجدوا في تلك المنطقة كانوا تجارا وقناصل.

أما المشرق العربي فقد تركزت الأقلية المسيحية في كل من مصر، والتي ضمت كل من المسيحيين الأصليين والذين تواجدوا قبل الفتح الإسلامي، والذين عرفوا بالأقباط وكذلك المسيحيين القادمين من بلاد الشام، وسموا بالمسيحيين السوريين والذين حل بالمنطقة بعد احداث1860م، أما اليهود فقد كانوا قليلين، لكن في العراق عددهم اكبر إذ ما قورنوا بالمسيحيين والذين تواجدوا في مدينة بغداد فقط.

أما في بلاد الشام فقد تواجدت فيها الأقلية اليهودية والتي لم تكن كثيرة، فجل اليهود كانوا تجار لهذا فان إقامتهم في بلاد الشام لم تكن دائمة أي أنهم كانوا مهاجرين(الأجانب) أما الأقلية المسيحية التي انقسمت إلى الكاثوليك و الأرثوذكس بمختلف طوائفهم، فكانت أوضاعهم شبه قاسية في بداية الحكم العثماني فقد فرضت عليهم بعض الشروط فيما يخص اللباس والحياة اليومية باعتبارهم أهل الذمة، و هذا وفق نصت عليه الشريعة الإسلامية. و هذا ما انعكس سلبا على أوضاعهم الثقافية فقد تميز غالبيتهم بالجهل والذي لم يقتصر على المسيحيين فقط بل شمل حتى المسلمين، فقد كان التعليم في تلك الفترة تعليما دينيا حرا وقد اقتصر على المساجد والكنائس.

ولكن مع بداية الحكم المصري لبلاد الشام (1831-1840م) والذي مثل العصر الذهبي لهم فقد ألغيت جميع القوانين المميزة في اللباس، وتحسنت جل أوضاعهم سواء الاجتماعية و الثقافية أو الاقتصادية، كما فتح الباب للعديد من الإرساليات التبشيرية و لدخول الأجانب والقناصل لبلاد الشام، و الذين لم يتواجدوا فيها من قبل وكان هدف محمد علي من كل هذا هو كسب تأييد الدول الأوربية لاحتلاله لبلاد الشام، لكن هذه الامتيازات لم تدم طويلا بسبب فرض محمد علي في نهاية عهده سياسة ضريبية قاسية أدت إلى الثورة ضده وهذا بالتعاون بين المسلمين والمسيحيين.

وفي 1840م عادت بلاد الشام إلى حضيرة الدولة العثمانية هذا بتعاون عثماني أوربي لأن الدولة العثمانية كانت تعاني من الضعف، حيث كلف هذا التعاون الدولة العثمانية ثمنا بالغا فقد أجبرت على منح الأقليات المسيحية في دولتها مزيدا من الحريات فعملت منذ عودتها إلى بلاد الشام إلى تطبيق سياسية إصلاحية تمثلت في مجموعة من التنظيمات تخلت بموجبها عن نظام الملل العثماني الذي كان ملازما لها منذ نشأتها، فقد كانت جل تلك التنظيمات قد وضعت من طرف رجال الدولة المتأثرين بالفكر الأوربي، وقد لقيت هذه التنظيمات ترحيبا من طرف المسيحيين عكس المسلمين والذين اعتبروه تخلي عن الشريعة الإسلامية، وفي خضم جميع هذه الأحداث بقي جبل لبنان يعاني من الصراعات المتمخضة عن الحكم المصري عكس

المناطق الأخرى، وهذا بسبب تحريض الدول الأوربية للموارنة الذين استوطنوا الجبل على الثورة ضد الدروز، وما لبثت الدول الأوربية فتدخلت وفرضت نظام القائم مقامتين وهذا بتقسيم الجبل إلى مقاطعتين واحد خاصة بالدروز وأخرى للموارنة، لكن هذا لم يجدي نفعا بسبب توزع الموارنة و الدروز في جل جبل لبنان فلم تكن لهم مناطق محددة بل أن هذا التقسيم أدى إلى حدة الصراع بينهم، فسارعت الدولة العثمانية و أرسلت وزير خارجيتها شكيب أفندي والذي تمكن من إعادة الهدوء النسبي للمنطقة.

لكن كل هذه الإصلاحات لم تحد من الصراع بين المسلمين و المسيحيين بسبب التحريضات الأوربية للموارنة في الجبل، وضغط الدول الأوربية على الدولة العثمانية خاصة بعد انتصار الدروز في كل مرة، فقد كان الولاة في بلاد الشام يقومون بمعاقبة المسلمين، وهذا ما أدى بهم إلى الصراع مع المسيحيين ابتدأت بمناوشات صغيرة في لبنان، ليمتد وتتطور إلى فتنة في كل لبنان راح ضحيتها الآلاف من المسيحيين، كذلك من المسلمين الذين قامت الدولة العثمانية بمعاقبتهم لاسترضاء للدول الأوربية. و بعد هذه الفتنة اجتمعت الدول الأوربية وفرضت نظام المتصرفية الذي بموجبه حضى لبنان بالهدوء النسبي.

إن جل الإصلاحات العثمانية انعكست بالإيجاب على وضع المسيحيين في بلاد الشام من جميع النواحي خاصة الفكرية فقد سمحت تلك الإصلاحات بتغلغل الإرساليات التبشيرية ومنحتها الإطار القانوني للعمل، فأسست العديد من المدارس والجمعيات والتي أنتجت جيلا متشبع بالأفكار الغربية، ومن ضمنها فكرة القومية. والتي أرادت من خلالها التخلص من الحكم العثماني .

إن الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لدول الأوربية تحولت من نعمة إلى نقمة عليها ، فقد تحولت وفي ظرف وجيز إلى حماية أقلياتها، مستغلة في ذلك الضعف الذي حل بها. من خلال مساعدتها في كل مرة في التصدي للأخطار التي تواجهها وفي ذلك مقابل أجبرتها على منح المسيحيين مزيدا من الحرية ، والمتتبع لمسار تلك الإصلاحات يلحظ ذلك؛ فمرسوم

كلخانة كان هدية للدول الأوربية لمساعدتها للدولة العثمانية في إخراج محمد علي من بلاد الشام، وخط همايون صدر نتيجة مساعدتها في حربها ضد روسيا، أما الدستور فصدر نتيجة تهدئة الدول الأوربية للثوار المسحيين في البلقان .

ومن هنا نستنتج أن الدولة العثمانية لم تنتبه للدور الذي لعبته الأقلية المسيحية في بلاد الشام، من خلال علاقتها بالدول الأوربية فقد كانت الوسيلة الفعالة في يد تلك الدول لتحقيق أهدافها الخفية عكس ما كنت تدعي حاميتهم، فإن كان ذلك صحيحا نرى أن فرنسا ادعت حمايتها للكاثوليك في الدولة العثمانية، فلماذا دعمت محمد علي أثناء احتلاله بلاد الشام ؟ ولم تدافع عنهم أثناء فرضه لسياسة قاسية ضدهم. فقد كان الهدف من وراء ذلك هو استنزاف خيرات الشام الذي كان يشتهر بالحرير، وذلك لمعرفتها أن الدولة العثمانية دولة عسكرية وليست اقتصادية، وكذلك الاستقلال الذاتي الذي تميز به الجبل طيلة الحكم العثماني، و لتحقيق هدفها استعانت بالإرساليات التبشيرية و كذلك الأجانب، والذين كانوا وراء كل الفتن التي عصفت بالمنطقة، فكونت جيلا متشبعا بالثقافة الغربية من خلال المدارس والمعاهد التي أنشأتها، والذي سعى إلى الانفصال عن الدولة العثمانية من خلال دعوته إلى القومية العربية والتي تحققت بالثورة العربية.

الملاحق

ملحق رقم01:

جدول يوضح التقسيمات الادارية لبلاد الشام من 1840م الى 1916م

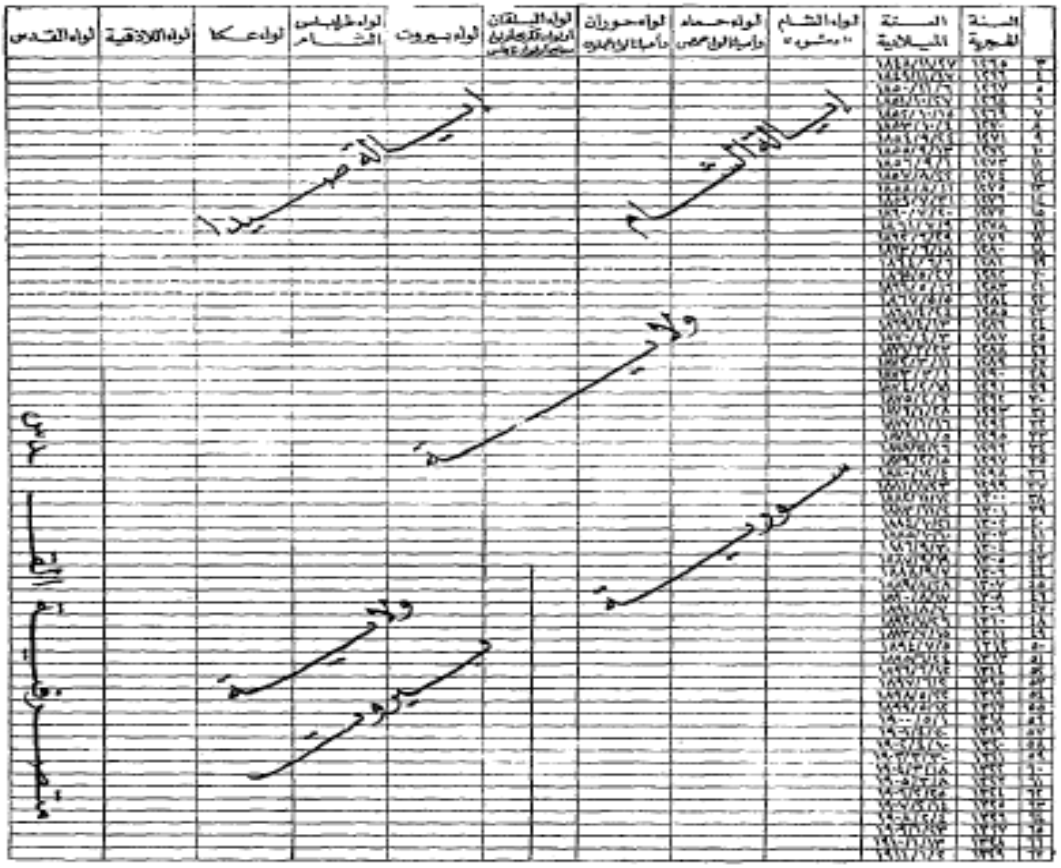

المصدر: عوض محمد عبد العزيز، الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، ص345.

الملحق رقم02:

خارطة التقسيمات الادراية في بلاد الشام

المصدر: عوض محمد عبد العزيز، الادارة ا لعثمانية في ولاية سورية 1864-1914م ، 343.

الملحق رقم03:

منزل مسيحي بحلب

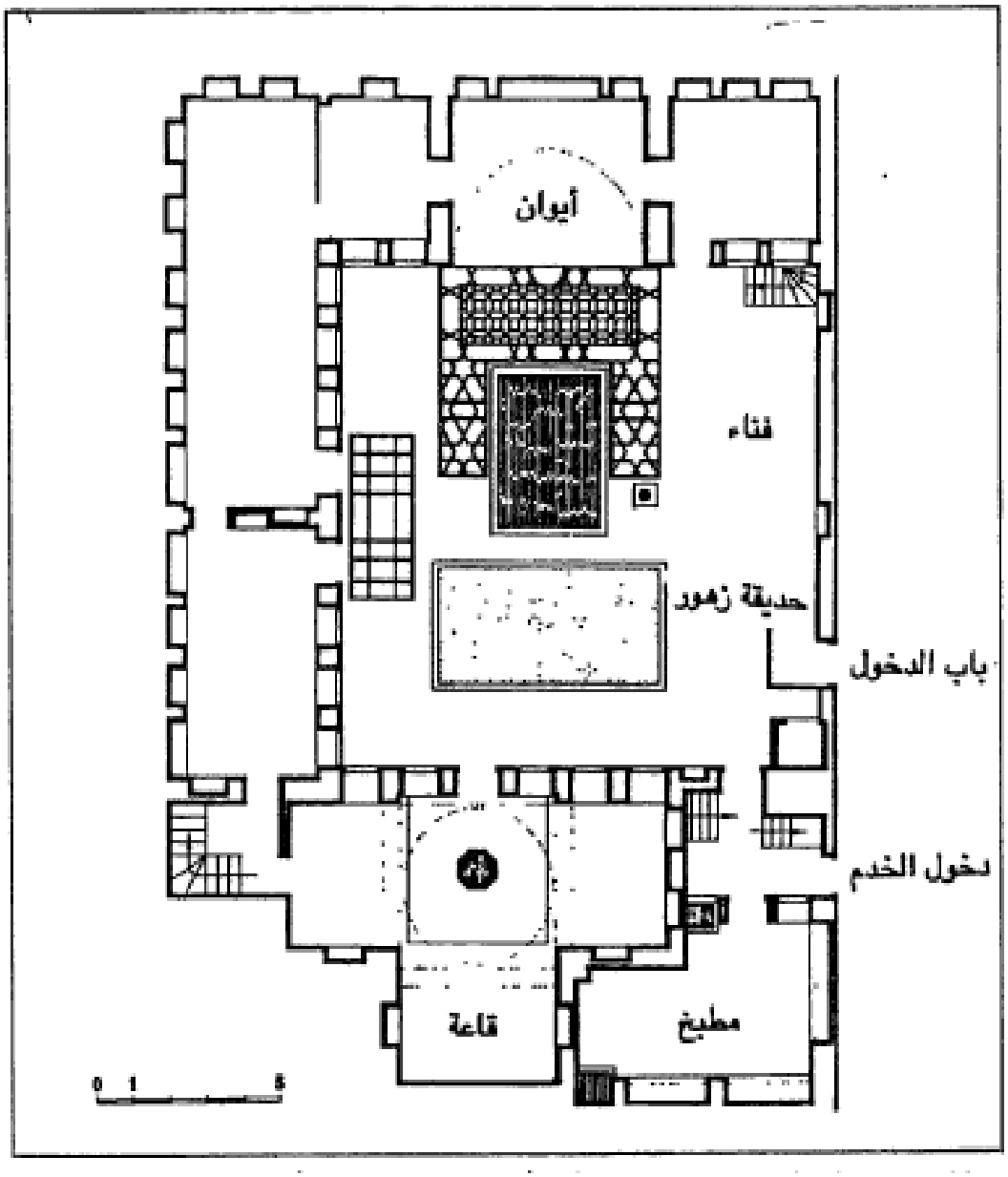

المصدر : ريمون اندريه،المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ص236.

الملحق رقم04:

التركيب الطائفي لرجال الأعمال في بلاد الشام نهاية العهد العثماني

الفئة	السنة	المنطقة	المسيحيون		المسلمون	
			العدد	%	العدد	%
نجار	**1889**	بيروت	77	86.5	12	13.5
تجار	**1908**	بيروت/البقاع	178	57	134	43
مستوردون	**1914**	بيروت	51	73.7	29	36.2
مصدّرو الحرير	**1911**	بيروت	62	81	5	19
مصدّرو الصوف	**1914**	بيروت	2	66	1	33
مصرفيّون	**1889**	بيروت	11	84.6	2	15.4
حرفيّون	**1914**	طرابلس	صفر	صفر	2	100
وكلاء تأمين		بيروت	11	61.1	7	38.8
وكلاء بحريّون	**1914**	بيروت	9	75	3	25
غزالو حرير	**1911**	لبنان بأسره	171	92	15	8

المصدر: الجبوري نجم نايف عبد نايف، موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية (1839-1914م)، ص354.

الملحق رقم05:

هيكل تشكيل الإداري للولايات العثمانية

المصدر: بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وأثارها على ولايات العربية الشام و العراق كنموذج 1839-1876، ص333.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1 : المصادر

-القرآن الكريم

- أصاف يوسف، **تاريخ سلاطين بني عثمان– من أول نشأتهم حتى ألان**–، تر عزب محمد زينهم محمد، مكتبة مدبولي: القاهرة،(د،ت).

- أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج 2، شركة الهلال: إسطنبول، 1990م.

- باربارو نيقولا، **الفتح الإسلامي للقسطنطينية– يوميات حصار عثماني**–، عين للنشر والتوزيع: (د، ب)،(د،ت).

- بازيلي قسطنطين، **سورية و فلسطين تحت الحكم العثماني**، تر معصراني طارق، دار التقدم: موسكو، 1989م.

- فريد محمد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، دار النقاش: بيروت، (د، ت).

- كرد محمد علي، **خطط الشام**، ج4، مطبعة الترقي: دمشق،1925 م.

- كوبان هيلينا، **لبنان 400 سنة من الطائفية**، تر سمير عطاالله، منشورات هاي لايت: لندن،(د،ت).

- مشاقة ميخائيل، **بلاد الشام في القرن التاسع عشر**، روايات تاريخية لحوادث عام 1860 م ومقدمتها في سورية ولبنان، تر زكار سهيل، الدراسات للنشر: دمشق،(د،ت).

- ابن منظور بن مكرم محمد، **لسان العرب**، ج2، دار المعرفة: القاهرة، 2003م.

– مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا**، تر تسبانو أحمد غسان، سلسلة دراسات تاريخية: دمشق، (د،ت).

2:المراجع

– بن أحمد الطاهر، **حماية الأقليات في ظل النزعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني** دراسة مقارنة، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار: الجزائر،(د،ت).

– إسماعيل فاروق مصطفى، **العلاقات الاجتماعية في الجماعات العرقية**، الهيئة المصرية العامة للكتب: الإسكندرية، 1975م.

– ألتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، تر علي عامر محمود، دار النهضة العربية: بيروت، (د، ت).

– أوزمير حسن، **فلسطين في العهد العثماني و حضرة ا لسلطان عبد الحميد الثاني**، تر قضاء وليد عبد الله، دار النيل: مصر، (د،ت).

– برج محمد عبد الرحمان، **التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، دار التعليم الجامعي: الإسكندرية، (د، ت).

– بيضون جميل و آخرون، **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل، (د.ب)، (د،ت).

– الجبوري نجم نايف عبد نايف، **موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية (1839–1914م)**، دار الحامد: عمان،(د،ت).

– جوهر حسن محمد، **شعوب العالم**، تونس، دار المعارف: مصر، 1961م.

– حلاق حسن، **التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر**، من خلال سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ج1، الدار الجامعية: لبنان، 1987م.

- حنا عبد الله، **حركات عامة الدمشقية في القرنين الثامن و التاسع عشر، نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية**، دار ابن خلدون: لبنان، (د، ت).

- درويش هدى، **العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية، منذ قيام دعوة اليهود الدونمة 1648 م إلى نهاية القرن العشرين**، ج 1، دار القلم: دمشق،(د،ت).

- روسي أتوري، **ليبيا منذ الفتح العربي إلى 1911م**، 1973، تر التلبسي خليفة محمد، الدار العربية: الإسكندرية، مصر،(د،ت).

- ريمون أندريه، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر فرج لطيف ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع: القاهرة، 1991م.

- زيد سعيد عبد الحكيم، **نصارى العرب و أقباط مصر –قراءة تاريخية ورؤية تحليلية–**، مكتبة وهبة: القاهرة، 2007م.

- سعيدوني ناصر الدين، **عصر الأمير عبد القادر**، مكتبة مدبولي: الإسكندرية: 2000م.

- سعيدوني نصر الدين، **ورقات الجزائر، دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،(د،ت).

- شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي– العهد العثماني–**، ط4، 2000، المكتب الإسلامي، (د، ت).

- شلق أحمد زكريا، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516–1916م**، العربية للنشر والتوزيع: مصر،(د،ت).

- شمس الدين نجم زين العابدين، **تاريخ العرب الحديث المعاصر**، دار المنيرة:عمان، (د، ت).

- الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م.

- شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري و فعالياته في أواخر عهد العثماني**، 926-1246هـ/1519-1830م، دار الكتاب العربي: القبة، الجزائر، (د،ت).

- صالحية محمد عيسى، **القدس: السكان والأرض(العرب واليهود)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، (د،ت).

- الصلابي محمد علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط**، دار الكتاب الحديث،2008م.

- عبد الرزاق عيسى عبد الرزاق، **التنصير الأمريكي في بلاد الشام 1854-1914**، مكتبة مدبولي: القاهرة،(د،ت).

- عبد العزيز عيسى احمد، **تاريخ العالم العربي الحديث**، **مكتبة بستان المعرفة:** الإسكندرية، 2012م.

- عتريسي طلال، **البعثات اليسوعية مهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان**، دراسة وثائقية، الوكالة العالمية للتوزيع: (د،ب).

- العزراوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط5، 2015، آفاق للنشر والتوزيع: القاهرة.

- عطا لله الجمل شوقي، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب**، مكتبة الأنجلو مصرية: القاهرة،(د،ت).

- العلبي أكرم حسن، **يهود الشام في العصر العماني، من خلال سجلات محاكم الشرعية في الوثائق التاريخية بدمشق، 991-1336هـ/1583-1909م**، منشورات الهيئة العامة السورية: دمشق،2011م.

- علي الأحمد محمد، **سقوط الخلافة –عرب بلاد الشام و الدولة العثمانية ؟**، دار الإسراء للنشر والتوزيع :عمان،(د،ت).

- علي عيسى أحمد عبد العزيز، **تاريخ العرب الحديث**، مكتبة سبتان المعرفة، (د، ب)، 2012م.

- علي ميلاد سلوى، **وثائق أهل الذمة في عصر العثماني و أهميتها التاريخية**، دار الثقافة: الإسكندرية، 2010م.

- أبو علية عبد الفتاح حسن، **الدولة العثمانية و الوطن العربي الكبير**، دار المريخ للنشر والتوزيع: الرياض، 2008م.

- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516 – 1922 م)**، دار المعرفة الجامعية: بيروت، 2003م.

- عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار المعرفة الجامعية: مصر،(د،ت).

- عمورة عمار، **موجز تاريخ الجزائر**، دار ريحانة: القبة، الجزائر،(د،ت).

- عودة عبد الله، الخطيب ياسين إبراهيم، **تاريخ الحرب الحديث**، الأهلية للنشر و التوزيع: عمان، 1989م.

- عوض محمد عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م**، دار المعرفة: مصر، 1969م.

- عيسى إبراهيم عبد الرزاق، **تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517-1798م)**، هيئة المصرية العامة للكتاب: مصر، 1998م.

- غرايبة عبد الكريم، **سورية في القرن التاسع عشر 1840 - 1876**، محاضرات ألقاها على قسم الدراسات التاريخية و الجغرافية، معهد الدراسات العربية العالية: جامعة الدول العربية 1961 – 1962م.

- الغربي غالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2008م.

- كوترت دونالد، **الدولة العثمانية 1700- 1922م**، مكتبة العبيكان: الرياض،(د،ت).

- الكوثراني وجيه، **السلطة و المجتمع و العمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية بلاد الشام**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان،(د،ت).

- كوروت فرانسكو، **ليبيا أثناء عهد العثماني الثاني**، تر التلبسي خليفة محمد، المنشأة العامة للنشر و التوزيع، طرابلس، ليبيا،(د،ت).

- لاندو يعقوب، **تاريخ اليهود المصرفي في الفترة العثمانية (1517-1914م)**، تر الرفاعي جمال أحمد، عبد اللطيف حماد أحمد، مكتبة الإسكندرية: مصر، 2000م.

- معطي علي، **تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة العلاقة العربية التركية (1808 – 1918 م)**، مؤسسة عز الدين: بيروت،(د،ت).

- النجار جميل موسى، **الإدارة في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا على نهاية الحكم العثماني 1889-1914م**، مكتبة مديولي: القاهرة،(د،ت).

- نصيرات محمود أحمد فدوى، **المسيحيون العرب و فكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918 م)**، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2009.

- هريدي علي أحمد صالح، **الجاليات الأوربية في الإسكندرية في العصر العثماني**، دراسة وثائقية في سجلات المحكمة الشرعية، 953هـ-1513/1514-1798م، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1989م.

- هشام سوادي هشام، **تاريخ العرب الحديث 1516 – 1819م من العهد العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر: عمان، (د، ت).

- وهبان أحمد، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة عن الأقليات والجماعات و الحركات العرقية**، ط5، أليكس لتكنولوجيا المعلوماتية: الإسكندرية،2007م.

– ياغي أحمد إسماعيل، **العالم العربي في تاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان: الرياض، (د،ت).

3: المجلات والدوريات

– أحمد محمد، «الحياة الثقافية في دمشق في العصر العثماني (1876–1918)»، **مجلة دمشق**، العدد1 و2.

– دافيد جان كلود، «حلب: من العاصمة العثمانية إلى المدينة السورية »، **مجلة المستقبل العربي**، العدد11.

– صائغ بان غانم، « سياسة بريطانيا اتجاه نصارى و اليهود في الدولة العثمانية، دراسة تاريخية»، **مجلة التربية والعلم**، مج19، العدد 5، كلية العلوم السياسية: جامعة الموصل.

–عامر، محمود. «المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية»، **مجلة دراسات تاريخية**، العدادان 117، 118، أوت2012م.

– المشهدان أحمد محمود مؤيد، « أوضاع الجزائر خلال فترة حكم العثماني 1518–1830م»، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، مجلة علمية محكمة، مج 5، عدد 16، 2013م، جامعة تكرت.

– أبو نهرا جوزيف، «المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني»، **خطاب للجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات**، جامعة القديس يوسف، 24 –26 كانون الثاني 2013م، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات: cerpoc.

4: المذكرات والرسائل الجامعية

– بعيو غانية، **التنظيمات العثمانية وأثارها على ولايات العربية الشام والعراق كنموذج 1839–1876**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، قسم التاريخ، تخصص تاريخ حديث: جامعة الجزائر،السنة الجامعية2008–2009م.

- بوحلوفة محمد أمين، **أهل الذمة في المغرب الأوسط خلال ثورات الونشريسي 914هـ /1508م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف بوركبة محمد، تخصص تاريخ وحضارة إسلامية، كلية العلوم الإنسانية وحضارة الإسلامية: جامعة وهران، السنة الجامعية 2014/2013 م.
- حماش خليفة، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة دكتورة في تاريخ الحديث، إشراف قشي فاطمة الزهراء: جامعة قسنطينة، السنة الجامعية2006م.
- الدباغ عائشة، **الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، دراسة مقدمة إلى دائرة التاريخ العربي في جامعة الأمريكية في بيروت للحصول على درجة أستاذ في العلوم: أوت1951م.

- زردومي فلة، **فقه السياسة الشريعة للأقليات المسلمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف بوبشيش صالح، تخصص الفقه والأصول، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية: جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005- 2006 م.
- سر بنت إبراهيم علي عبد الرحيم جهان، **الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام 1342-135هـ/1924-1939م**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف عبد اللطيف عبد الله بن دهيش، تخصص تاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: جامعة أم القرى، السعودية، السنة الجامعية 2010،2011م.
- العبدي فورار جمال، **مشكلة الأقليات في ضوء القانون الدولي**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر، 2001م.
- عقعاق بدرية، **تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي و الوسائل الدولية لحمايتها**، رسالة ماجيستر، دار الفكر والقانون: المنصورة، 2003م.
- قن محمد، **الخلافة العثمانية وصدى سقوطها في الجزائر ومصر (1293-1342م/1870-1924م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف التلمساني بن

يوسف، تخصص التاريخ الحديث، تاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم السياسية واجتماعية: جامعة الجزائر، السنة الجامعية2006-2007م.

- المضيان بن صالح ماجد، **أثر أهل الذمة في الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من 926-1343هـ/1520- 1924** م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، إشراف الدميجي بن عمر عبد الله، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الجامعية 1990م.

5: الموسوعات

- أوزتونا يلماز، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي و العسكري و الحضاري**، تر سلمان محمود عدنان، الأنصاري محمود، مج 4، دار العربية للموسوعات: بيروت،(د،ت).

- غربال محمد شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج1، دار الشعب: القاهرة، 1965م.

6: المواقع الالكترونية

- بن علي ياسين. « دولة الخلافة و ما يسمى بالأقليات»، **مجلة الوعي**، عدد 326، مكتبة الالكترونية، www.ol- wauie.org

ثانيا: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

1:OUVRAGES

- Alak Antony, **The Wes and Islam: religion and political thought in world history**, Oxford University: press.

- Jeoffry Lewis, **Modern turkey**, Ernest: London, 1974.

2:REVUES

- Mutlu Servet , « Lat ottoman population and its ethnic Distribution», **Turkish journal of population studies**, TOME 25, 2003.

3:SITES INTERNET

- Care Andrea, **Millet System of the Ottoman Empires**, http:// courses. Washing. Edu.

الفهـــــــــــارس

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دائرتان نسبيتان لتوزيع الطوائف في جبل لبنان أثناء نظام القائم مقامتين1842م.	84
02	أعمدة بيانية تمثل نسبة المسلمين والمسيحيين في لبنان.	98
03	منحنى بياني يمثل، نسبة المسيحيين في متصرفية القدس (1800-1910 م) .	100
04	دائرتين نسبيتين مثلتا عدد سكان حلب في سنتي (1850 و 1883م).	101
05	أعمدة بيانية توضح، التركيب الطائفي لبعض المهن الحرفية والحرة في بيروت عام 1889م.	109

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	التقسيمات الادارية لبلاد الشام من 1840م الى 1916م	130
02	خارطة التقسيمات الادراية في بلاد الشام	131
03	منزل مسيحي بحلب	132
04	التركيب الطائفي لرجال الأعمال في نهاية العهد العثماني	133
05	هيكل تشكيل الإداري للولايات العثمانية	134

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

شكر وعرفان.....
قائمة المختصرات.....
مقدمة..... أ- ح
المدخل : الأقليات الدينية في الدولة العثمانية (تعريفها – تمركزها)
المبحث الأول: الجذور التاريخية لمفهوم الأقليات..... 10
المطلب الأول: تعريف أهل الذمة..... 10
المطلب الثاني: نظام الملل في الدولة العثمانية..... 12
المطلب الثالث: تعريف الأقليات..... 16
المبحث الثاني: تمركز الأقليات الدينية في الدولة العثمانية 21
المطلب الأول: الأقليات الدينية في الأناضول والروملي 21
المطلب الثاني: الأقليات الدينية في شمال إفريقيا 24
المطلب الثالث: الأقليات الدينية في المشرق العربي 28
الفصل الأول: أوضاع المسيحيين في بلاد الشام قبل 1840م
المبحث الأول: أوضاع بلاد الشام أوائل القرن التاسع عشر..... 33
المطلب الأول: الأوضاع السياسية والإدارية..... 35
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية..... 40
المطلب الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية..... 42
المبحث الثاني: مكانة المسيحيين في بلاد الشام أثناء حكم المصري(1831-1840م) 49
المطلب الأول: أوضاع المسيحيين قبيل الحكم المصري..... 49
المطلب الثاني: أوضاع المسيحيين أثناء الحكم المصري لبلاد الشام(1831-1840م)..... 56
المطلب الثالث: موقف المسيحيين من الحكم المصري..... 58
المطلب الرابع: أثار الحكم المصري على بلاد الشام..... 60
المبحث الثالث: علاقة الطوائف في بلاد الشام ببعضها البعض..... 61

المطلب الأول: علاقة الطوائف المسيحية مع بعضها 61
المطلب الثاني: علاقتهم بالسلطة..... 62
المطلب الثالث: علاقتهم بالسكان..... 63
المطلب الرابع: علاقة المسيحيين بالدول الأوروبية..... 64
الفصل الثاني: السياسة العثمانية في بلاد الشام وموقف المسيحيين منها (1840-1876م)
المبحث الأول: التنظيمات العثمانية وموقف المسيحيون منها..... 69
المطلب الأول: خط كلخانة 1839م وخط التنظيمات همايوني1856 م..... 70
المطلب الثاني: خط التنظيمات الجديدة 1874م..... 75
المطلب الثالث: القانون الأساسي(الدستور 1876م)..... 77
المطلب الرابع: موقف المسيحيين من التنظيمات العثمانية..... 81
المبحث الثاني: المراسيم الخاصة بلبنان وموقف المسيحيين منها..... 82
المطلب الأول: نظام القائم مقامتين 1842م ونظام شكيب أفندي 1845م 82
المطلب الثاني: أحداث 1858م و 1860م..... 86
المطلب الثالث: نظام المتصرفية 1861م..... 91
المطلب الرابع: موقف المسيحيين من النظم الخاصة ببلاد الشام..... 93
الفصل الثالث:انعكاسات السياسة العثمانية على المسيحيين في بلاد الشام
المبحث الأول: الانعكاس على الناحيتين الاجتماعية والثقافية..... 96
المطلب الأول: الانعكاس على الناحية الاجتماعية..... 96
المطلب الثاني: التعليم..... 102
المطلب الثالث: الجمعيات والصحافة..... 104
المطلب الرابع: الترجمة والمسرح..... 106
المبحث الثاني: انعكاساتها على الناحية الاقتصادية..... 107
المطلب الأول: قطاع التجارة..... 107
المطلب الثاني: القطاع الزراعي..... 110
المطلب الثالث: قطاع الصناعة..... 110

المبحث الثالث: الانعكاس على الناحيتين الإدارية والسياسية..... 112
المطلب الأول: على الناحية الإدارية..... 114
المطلب الثاني: على الناحية السياسية..... 113
المطلب الثالث: الثورة العربية 1916م..... 122
الخاتمة 125
الملاحق..... 130
قائمة المصادر المراجع..... 136
الفهارس
فهرس الأعمدة و المنحنيات والأقراص..... 147
فهرس الملاحق..... 148
فهرس المحتويات..... 150